العربيّة والإعراب

د. عبد السلام المسدّي

الكتاب الجديد

العربيّة والإعراب

تأليف
الدكتور عبد السلام المسدّي

دار الكتاب الجديد المتحدة

العربيّة والإعراب

تأليف: الدكتور عبد السلام المسدّي

الطبعة الأولى
آذار/مارس/الربيع 2010 إفرنجي

موضوع الكتاب لسانيات
تصميم الغلاف دار الكتاب الجديد المتحدة
الحجم 17 × 24 سم
التجليد برش مع لسان

ردمك **ISBN 978-9959-29-491-3**
(دار الكتب الوطنية/بنغازي ـ ليبيا)

رقم الإيداع المحلي 2009/348

دار الكتاب الجديد المتحدة
الصنائع، شارع جوستينيان، سنتر أريسكو، الطابق الخامس،
هاتف 04 03 75 1 961 + **نقال** 89 39 93 3 961 +
05 03 75 1 961 + **فاكس** 07 03 75 1 961 +
ص.ب. 14/6703 بيروت ـ لبنان
بريد إلكتروني szrekany@inco.com.lb
الموقع الإلكتروني www.oeabooks.com

توزيع دار أويا للطباعة والنشر والتوزيع والتنمية الثقافية
زاوية الدهماني، شارع أبي داود، بجانب سوق المهاري، طرابلس ـ الجماهيرية العظمى
هاتف وفاكس 013 07 34 21 218 + **نقال** 463 45 21 91 218 +
بريد إلكتروني **oeabooks@yahoo.com**

مقدمة الطبعة الثانية

لم يكن مألوفاً ـ عندما أخرجنا كتابنا هذا ـ أن يتناول الباحث اللساني موضوع الإعراب مطيّة لإرسال تقديرات استشرافية تتصل بمصير اللغة المدروسة، أو مَزْقاة لصياغة موقف يخصّ السياسات اللغوية التي تنتهجها سلطة القرار في المجتمع العربي، ويكاد يلتبس على القارئ الغض أمر الدرس الوصفي بالنهج المعياري.

وإذ نخرج الكتاب من جديد فإننا نلفت الانتباه إلى وجهين آخرين ربما يكون منهما ما ينير بعض ما أشكل. الأول أن النضج الذي أدركته اللسانيات يُعدّ كسباً معرفياً شاملاً، ليست ثقافة مّا بأولى به من سائر الثقافات الإنسانية، ولكن أبرز سمات هذا النضج أن تتضاءل الحواجز التي كانت بين البحث النحوي في مفهومه الفيلولوجي والبحث اللغوي الحديث كما سنّته اللسانيات بمختلف تياراتها، وينْصدق هذا في مجال التدريس الجامعي وفي حقل البحث العلمي، بل قد يبدو ذلك التصنيف الثنائي الآن من إرث مرحلة مضت وفقدت وجاهتها المعرفية، والسرّ في ذلك أن النحو واللسانيات يقفان على مصادرتين لا تتماهيان ولا تترافضان فليس الإقرار بإحداهما بمقتض إلغاء الأخرى، وبناء على ذلك تيسر تناول مسائل اللغة بدرسها من خلال المنظورين سواء بالتعاقب أو بالتواقت.

أما الثاني فأدق، وأكثر خفاء، ويرتبط بالمناخ المعرفي الشائع عربياً حول اللسانيات، والإفضاء به يكاد يلامس أوتار الحرج بين الباحث وثمرة إنجازه البحثي؛ فالمختصون العرب بالعلم اللغوي في أحدث تطوراته لا يبرحون يجتهدون، ومنهم من يصل بهم الجهد إلى تحقيق إضافات نوعية متميزة يعترف لهم بفضلها أهل الخبرة ولا سيما في الفضاء الأجنبي، ولذلك يكتب كثير منهم باللغة الأجنبية التي يتقنونها، ولكنهم إذا كتبوا بالعربية لم يصيبوا غرضهم العلمي لأن المتلقين في معظم الأوقات لا ينصفونهم، والسبب أنهم لا يميزون التمييز الدقيق ما هو من عطائهم الخاص مما هو من الرائج في مجال المعرفة.

على ذلك الأساس يتضح أنه كلما كان مجال الدرس متصلاً بخصائص اللسان العربي ازدادت حظوظ التمييز بين المكتسب الجماعي والاجتهاد الفردي. وليس في كل هذا أي مدعاة للإحساس القيمي بالذات الفردية وإنما ثمرته إنصاف العلم ببيان خط الفصل بين ما هو من مخزونه المسلم به وما هو من اجتهاد الباحث يصيب فيه أو يخطئ.

المقدمـة

هذا كتاب يشهد بنفسه على نفسه: لم يحتكم في كلّ ما خاض فيه إلاّ إلى المعرفة العلميّة كما هي شائعة سائدة، غير أنّه ـ وهو يجوس في طيّات العلم ـ قد وجد نفسه وجهاً لوجه أمام المسائل التي هي من توابع العلم ولكنّ آثارها لا تقلّ في خطورتها وفي أبعادها عن آثار العلم حتى لكأنّها هي الأحقّ بالمرتبة الأولى.

هي أسئلة يمكن أن يُلقيَها الإنسان على نفسه قبل أن يقرأ ما بين دفتَي الكتاب، ثمّ يعيد إلقاءها بعد الانتهاء منه، وستظلّ الأسئلة حاضرة لأنّ الكتاب لا يعتزم الإجابة عنها والسبب أنّها تتصل بمجال آخر غير مجاله: هي أسئلة تخصّ الفيلسوف المنكبّ على دراسة آليات إنتاج المعرفة، لكن فصول الكتاب تهتدي بهديها في مجال البحث اللغوي:

ما الذي يحدث للأفكار عندما تهاجر من بيئة إلى بيئة أخرى لا يحكمها نسق ثقافي واحد؟ هو سؤال رحلة العلم عبر المكان، وقد قضى العُرف أن يصطلح عليه أهل الدراية بالتّبيئة.

وكيف تتلوّن حقائق العلم كلما أخذها الرحيل عبر الزمان؟ إذ لا مناص عندئذٍ من المعاودة، فما يسميه أهل الذكر بالتحيين هو المراجعة المتجددة التي تمتثل لقانون التراكم المعرفيّ.

وأيّهما أدعى للاعتبار وأوقعُ لفعل التاريخ: العلم أم استراتيجيّة تسويق العلم؟

وما هي الخطوط الفاصلة بين الإعجاب بالعلم إلى حدّ الانتصار له، والانبهار بمنجَزه إلى حدّ الوقوع في الاستلاب الفكريّ؟

ثمّ هل باستطاعة الموضوعية العلمية أن تُغنيَ كليّاً عن حضور الذات الثقافية ولا سيما إذا تشخّصت من خلال الذات اللغويّة؟

تلك هي الأسئلة المفارِقة بين سطور هذا الكتاب، أما أسئلته المحايِثة فواقعة في مركز الدائرة من الوعي المعرفيّ الجديد منذ قفزت إلى الصفوف الأمامية اللسانيات العرفانية الإدراكية ضمن كوكبة من العلوم تعرف فعلاً بالعلوم العرفانية أو الإدراكية:

كيف يشتغل العقل البشري في عملياته المطلقة؟ وكيف يشتغل حين يُنتج الإنسان كلامه؟ ثم كيف تشتغل اللغة في حدّ ذاتها فتصير قابلة للإفضاء بدلالاتها؟ وكيف يشتغل العقل عند استقباله اللغة فيهتدي إلى دلالات هي دلالاتها من وجهٍ أو هي دلالاتُ قائلها من وجه آخر؟

هذا الكتاب يشهد بنفسه على نفسه لأنّه يدخل باللغة العربية إلى هذه الورشة الكبرى محمَّلاً بأعباء الحاضر ليَرْصد في ضوئها تَركة الماضي ويستشرف بعض لوحات المآل.

إنّ كل سؤال من الأسئلة الثانية سيرتدّ في لمحة عين إلى الإشكال المركزيّ: ما علاقة العربية بالإعراب؟ أهي علاقة محايثة أم علاقة مفارقة؟ وهل يباح لعالم اللغة أن يلقيَ سؤال الإعراب وهو غافل ـ أو متغافل ـ عن كل مضمّناته الفكرية والثقافية والحضارية؟

الفصل الأوّل

المعرفة اللغويّة وقضيّة الدلالة

اللّسانيّات والمشروع المعرفيّ

ما انفكت اللسانيات منذ بداية القرن العشرين تتطوّر، فلقد وضع سوسير مفاهيمها التأسيسيّة بعدما أنجز نُقلته المعرفية بمراجعة معايير السلامة المنهجية التي كانت تحصر البحث اللغوي داخل سياج التطور التاريخيّ، ثم أرسى أساسيّات المعمار المعرفيّ الجديد، وصاغها في جملة الثنائيات الإجرائية بعد ثنائية التزامن والتعاقب: كثنائية الدالّ والمدلول، وثنائية العلامة والقيمة، وثنائية اللغة والكلام، فضلاً عن أزواج منهجيّة أخرى: كالداخل والخارج في تناول الألسنة البشرية، وتناظُر العلاقات الجدولية التي هي علاقات استبداليّة مع العلاقات السياقية التي هي علاقات نُظميّة[1].

ومن أهم الأعمال اللسانيّة التي كانت نافذة تمام النفاذ من الوجهة المعرفية ما أنجزه تروبتسكوي الذي أنضج البحث الصّوتميّ (الفونولوجيّ) ـ وهو البحث في

---

(1) ظهرت لكتاب فردينان دو سوسير خمس ترجمات عربية:

أ ـ يوسف غازي ـ مجيد النصر: **محاضرات في الألسنية العامة**، دار نعمان، جونيه، لبنان، 1984.

ب ـ صالح القرمادي ـ محمد الشاوش ـ محمد عجينة: **دروس في الألسنية العامة**، الدار العربية للكتاب، تونس، 1985.

جـ ـ يوئيل يوسف عزيز: **علم اللغة العام**، بغداد، 1985.

د ـ أحمد نعيم الكراعين: **فصول في علم اللغة العام**، الإسكندرية، 1985.

هـ ـ عبد القادر قنيني: **محاضرات في علم اللسان العام**، الدار البيضاء، 1987.

وظائف الأصوات ـ حتى كَشْف آليّات الإفادة اللغوية انطلاقاً من أصغر وحداتها التمييزيّة، وهو ما قد يبدو لنا اليوم على سعة من البداهة، ولكن الأمر معه قد كان كشفاً لما غاب عن الحسّ اللساني وإذكاء للحوافز المخفيّة عن الوعي المعرفيّ.

ويكفينا دليلاً ـ إذا رمنا شاهداً على أهميّة التقابلات الفونولوجيّة التي أرسى تروبتسكوي قواعدها الأولى ـ أنّ رواد بعض العلوم الإنسانيّة الأخرى، ولا سيما علم الاجتماع الذي يعاني من أزمة تشكُّل معرفيّ وسط مجاذبات علم التاريخ والأنثروبولوجيا وعلم النفس، يتمنّون لو تتوفر بحوثهم على أدوات التصنيف المعرفي من ضروب ما توفر للسانيات في مستوى التحليل من صواتم وصياغم ولفاظم، أو قلْ ـ إن أنت آثرت المصطلح الدخيل في هذه المرحلة من حياة لغتنا العربية ـ في مستوى التحليل الفونولوجي من فُونيم ومُورفيم ولاكسيم.

ولئن خطا هيلمسليف خطوة راقية على مدارج النزوع بوصف اللغة إلى مراتب الشكل الخالص في ضرب من التجريد بَشّر فيه بصلاح الأنموذج النسقيّ الراسم لملامح المناهج المنظوميّة فإنّ مارتينيه قد حقق إنجازاً فاعلاً حينما وضع نظريته في الانبناء المزدوج. ولعل أثره الأبلغ ـ من وجهة نظرنا هذه ـ أنّه استصفى آليّة إجرائية لوصف الألسنة البشرية تقع في منطقةٍ وسطٍ بين البنية الصوتية والبنية الصرفية عند توالجهما مع البنية الدلالية على سلسلة الخطاب.

وجاءت النظرية التوليديّة ـ بكل تجلياتها المتعاقبة ـ لتُصادِر منذ البدء على إعادة المعرفة اللغوية على قواعدها المنسيّة، وهي أنّ اللسانيات لا تنجو بنفسها من المأزق المعرفيّ إلاّ متى كَسَرت ثنائية الدالّ والمدلول، وأعادت البحث إلى المَعين الذي تَنبع منه القدرة اللغويّة، وهو ما فتح نافذة إبستيميّة جديدة قد يتراءى لنا أن نُحوصلها في أنّ اللسانيات مع تشومسكي تجرّأت على البحث في الإنسان من خلال اللغة بعد أن كانت مقيّدة ببحث اللغة من خلال الإنسان.

فلو أنّ فكراً مناهضاً للمعرفة اللسانية المعاصرة خطر له أن يَغضّ من فيض إشعاعها، أو أن يَغْمط حقّها في الاستقلال بذاتها عن المعارف اللغوية المتوارثة ـ فيما يصطلح عليه بالعلوم الفيلولوجيّة ويُعَرَّبُ في ألفاظنا بعلوم فقه اللغة ـ لما تيسّر له أن يُنكر شيئاً هاماً لعله غدا من مسلّمات الفكر المنهجيّ الحديث، وهو أنّ

اللسانيات تستدعي التعاملَ مع نظريّة المعرفة استدعاءً متأكداً. أو لنقلْ إن بين أيّ نظرية من نظريات اللسانيّين المعاصرين وأيّ نظرية من النظريات المتصلة بالفكر الإنسانيّ ارتباطاً إبستيميًا محدّدا[2].

فليس من معرفة إلاّ وهي مستقاة عبرَ مِصفاة اللغة، وليس من نظرية فلسفيّة تتخذ الإنسانَ محوراً لها إلاّ وهي عاكفة في يوم من أيام حركتها على طبيعة العقل المدبِّر عنده من خلال تعاظل آليات التفكير مع أدوات الإفصاح.

والذين تحدّثوا ـ في نبرة توحي بالتظلم والمرارة ـ عن نزعة الهيمنة التي تتسم بها اللسانيات في حركتها الجامحة نحو غزو المواقع المتتالية داخل قِلاع العلوم الأخرى لم يُنصفوا أنفسَهم فيما ذهبوا شططاً إليه، لأنّ الأمر لا يعدو أنّ اللسانيات تتخذ من اللغة موضوعاً، وأنّ هذه اللغة هي عند كل الآخرين أداة، فإذا بالذي هو آلة عند العلماء يصبح عند اللسانيّين في حد ذاته غاية، فيتحول إلى مَرصد استكشافي يمارسون عليه من المناهج والخبرات ما دأب الآخرون على أن يجعلوه من مستلزمات مقاصد العلم ظانّين أنّ آلة الإفصاح لا شأنَ لها به.

فعندما جرت السُّنن بأن يتحدث الناس عن أصناف الدلالات في الكون مؤكدين أنها لا تخرج عن ثلاثة أصناف: دلالات طبيعيّة ودلالات منطقيّة وأخرى اصطلاحيّة، كانوا في جلّ الأحوال ساعين إلى حصر خاصيّة اللغة وما جرى مجراها في الصنف الأخير، وهو صنف الدلالة العرفية، ليَخْلُصوا عندئذٍ إلى إيضاح المرامي التي تتأسس بها مقولة اعتباط العلامة اللغوية. ولم يكن من همّ اللسانيين مثلما لم يكن من هموم سوسير أن يتساءلوا كيف تتجوّل آلة التفكير لدى الإنسان، وهي العقل، بهذا الانصياع الطوعيّ بين أنظمة متباينة من الدلالات، ولا كيف يتيسّر للمعرفة أن تستقيم منظوماتُها وهي تربط الأشياء بقرائن متفارقة في هُويّاتها. أفيعني ذلك أنّ العقل الخالص هو جملة مؤلّفة من مركّبات عقلٍ طبيعيّ وعقلٍ رياضيّ وعقلٍ لغويّ!

---

(2) من المصطلحات المتداولة لهذا المتصوَّر: علم المعرفة ـ فلسفة العلوم ـ وكذلك الصيغة الأجنبية إبستيمولوجيا، ونؤثر لفظ الإبستيميّة لندلّ به على اللحظة النقدية وعلى المعرفة الناقدة.

إنّ للمعنى في حياة الإنسان من الأهمية ما لا يدركه الناس عادة إلاّ متى تسلحوا بمعرفة خاصة، وتتركز هذه الأهمية على الطرق التي يسلكها الإنسان لاستقبال المعنى، وعلى السبل التي ينتهجها في إدراك عناصر المعنى، ثمّ على الأدوات التي يتوسّل بها في تأويل مقاصد المعنى، وتتركّز أخيراً على المسالك التي يتوخّاها لتقديم ثمرة استفادته من المعنى. ولكلّ تلك المظاهر أهميّة بالغة في انتظام حياة الإنسان بل وفي استواء بنية المجتمع كافة.

وغيرُ خافٍ أننا لم نُدرج في تلك المنازل أيّ شيء مما يتصل بالمعنى قبل أن يخرج من صاحبه الذي هو المتكلم صانعُ المعنى: لم نتحدث عن انبثاق المعنى لديه ثم عن تشكّله، وعن إفصاحه بعد غموض، وعن تجلّياته قبل التحقّز لإبانته، ثم بعد ذلك التحفّز، ولم نُشر إلى مدى تطابق مقاصد صاحبه مع ما هيّأه عليه من صياغة قد تذهب بالرسالة إلى غير مرماها، فيستدرك قائلها استدراكاً، وحينئذٍ قد نسأل: متى يستدرك المستدرك على نفسه وكيف هو يستدرك، وإلى أيّ مدًى لا تكون النّبل قد أصابت في النفس هدفاً بريئاً من أهداف الدلالة.

من هنا لذّ لبعضهم أن ينساقوا مع صور المجاز فأشاعوا أنّ الكون مُغرق في المعنى، وقالوا: إنّه مَتاهة من المعاني، وما من رابطة تشد الإنسانَ بالعالم من حوله وثاقاً إلاّ ومدارُها تعقّبُ المعنى: إنتاجاً أو استنتاجاً.

ولم يكد يقف الأمر عند هذه الحدود التي هي بين تخوم الحقائق والمجازات، وإنّما تيسّر التعميم وأُدرجت العلوم والمعارف في مجاري البحث عن المعنى: ما كان منها من ضروب العلم الدقيق وما كان من العلم النسبيّ، فهموم هذا كهموم ذاك: الكشفُ عن المجهول من وراء البحث بين طيّات المعلوم، والسبيل إلى ذلك اقتفاءُ مسالك المعنى حيثما كان المعنى. وانتهى سعي الجميع إلى أنّ رأس الأمر عند الإنسان هو أن يتدبّر، فإذا أحسن التدبّر تأوّلَ، وإذا اهتدى أدرك أنّ جماع العلم هو علمٌ بالتأويل.

من أجل ذلك كان لزاماً على اللسانيات أن تَكْسر الطوق المنهجي، وأن تُنجز نقلتها النوعيّة الجديدة، فأقبلت تستثمر حصيلتها العلمية مستفيدة من ثمار الفلسفة العامة ومن ثمار علوم النفس الدائرة على قضية الإدراك، ثم مزجت

كلّ ذلك بما عاينّاه من فتوحات معرفية باهرة حققتها علوم الحاسوب، فانبثق مشروع فكري طموح تحمل ريادته اللسانيات التي تسمّى بالعرفانية أو بالإدراكية[3].

اللغة والتراكب الوظيفي

ممّا بوسع اللسانيات ـ في رأينا ـ أن تقدم على توظيفه بتفرّد معرفيّ بعضُ الحقائق التي كانت شائعة التداول دون أن يرقى بها العارفون إلى مراتب الاستثمار التأسيسيّ الكاشف. ومن أجلى تلك الحقائق أنّ الإنسان يبحث في اللغة بواسطة اللغة. ولفرط تداول هذه البديهة وتنويع العبارة الدالة عليها ـ ولا سيما عند استئناف الصيغ التراثية عندنا كدوران الكلام على نفسه ـ ضاق أفقها عمّا هي موضوعة له. فلقد استخدمها النقاد وألحّوا عليها إلحاحاً يوم توسّلوا بها في مجرى مقارنةِ نقد الفنون بعضها بالبعض الآخر ليقولوا إنّ الرسم، والنحت، والأنغام، والتصوير بالآلة، وحركة التمثيل المسرحيّ، وأصناف التعبير بحركات الجسد، وكذلك تشكيل الدلالة عبر الصّورة السينمائيّة، كلّها إبداعات مادتها الجوهريّة من غير اللغة، ولكننا عند الحديث عنها لوصفها وتحليلها ثم نقدها نتوسّل باللغة، أمّا الأدب فمادّته اللغة ونقده باللغة.

ولقد كان لهذا التخريج فضلٌ في تعبيد طرق التواصل بين أطرافٍ يجمعهم الانتماء إلى عالم الأدب والانخراطُ في حرفة النقد، ويفرّق بينهم وقوفهم في مواقع متباينة داخل هذه الحقول. وبناءً على كل ذلك كان لهذه الموازنة التمثيليّة فعلٌ رشيق لأنّها كثيراً ما كانت تُعين النّقاد المُحدثين على استدراج إخوانهم إلى التّسليم بأنّ اللغة في قضيّة الأدب هي مَرصدٌ جوهريّ، وبأنّ هذا الدّوران ـ من اللغة كمادّة في النص الإبداعيّ إلى اللغة كمادّة في الخطاب النقديّ ـ هو الذي يُكسب عملَهم خصوصيّته، وعندئذٍ يَسْهل استجلابُهم إلى حضيرة الاهتمام ببنية اللغة، ومرافقتُهم إلى قلعة العلم الذي يدور أمرُه على كشف أسرار اللغة. فلا

(3) بوسع القارىء العربي أن يراجع في هذا المجال الكتاب الموجز الذي وضعه مصطفى الحداد: **اللغة والفكر وفلسفة الذهن** (تطوان، المغرب، 1995) وأن يتابع ترجمة كتاب ستيفن بنكر: **الغريزة اللغوية** التي أنجزها د. حمزة المزيني (دار المريخ، الرياض، 2000).

تبقى إلاّ خطوةٌ يسيرة بينهم وبين الإقرار بأنّ قدراً من الثقافة اللسانية أصبح كالزاد المتحتّم عليهم قبل أن يخوضوا في قضايا الأدب ويغامروا في الرحلة إلى عوالم النصّ.

أمّا التوسّل بتلك العبارة الموروثة والتي تُعين على إيقاع الأثر في النفوس عبر مجازها القائم على صورة الدّوران فهو يعود إلى تحويل وجهة المقاصد بين المنشإ والمرام، فالعبارة عندما نقلها لنا أبو حيان التوحيدي في **الإمتاع والمؤانسة**[4] لم يكن سياقها مقترناً بالحديث عن النقد ولا عن الأدب، وإنّما كان متصلاً وثيق الاتصال بالبحث في شؤون اللغة. فقد دخل أعرابيّ على مجلس الأخفش ـ ولعله الأخفش الأوسط ـ وكانت المحاورة دائرة في قضايا النحو وما يتبعها من مجادلاتٍ حفظ لنا كتابُ **الإنصاف في مسائل الخلاف** لأبي البركات الأنباريّ صورةً شاهدة عليها.

ولمّا سمع الأعرابيّ حديث النحاة «حار وعجب، وأطرق ووسوس، فقال له الأخفش: ما تسمع يا أخا العرب؟» وعندئذ قال الأعرابيّ قولته كما يرويها لنا أبو حيان التوحيدي: «أراكم تتكلّمون بكلامنا في كلامنا بما ليس من كلامنا». (ج 2. ص 131) ورشاقة العبارة مردّها الاكتناز المتولد من الجناس، أو ممّا هو في حكم الجناس، فلفظة الكلام تواترتْ مرّات ولكنها حامت حول ثلاث دلالات مخصوصة: فالكلام في قوله «تتكلّمون بكلامنا» يعني اللغة كأداة تعبير بين الجماعة، والكلامُ في قوله «في كلامنا» يعني اللغة كموضوع للحديث والبحث، والكلامُ في قوله «ليس من كلامنا» يعني أنّ الألفاظ المستخدَمة والتي هي من شائع ما يتداوله الناس قد أضحتْ لها دلالاتٌ اصطلاحية خاصة، وهذا بديهي لأنّ الأعرابيّ عندما كان يسمعهم يقولون: الرّفع، والنّصب، والفتح، والكسر، والجزم، والسّكون، إنّما كان يذهب في فهم هذه الألفاظ إلى معانيها التي يعرفها، وهي معانيها اللغويّة الأولى التي ما زلنا نصادفها حين نقول: رفعتُ من شأنه، ونصبتُ الخيام، وفتحتُ الأبواب، وكسرت الأعراف، وجزمت بصدقه، وسكنتْ النفسُ بعد طول اضطراب.

(4) تصحيح أحمد أمين، وأحمد الزين، 3 أجزاء، بيروت، 1953.

ثم جاء تعقيبُ أبي حيان التوحيدي والذي من أجله ساق هذه النادرة التاريخيّة ليؤكد أولاً: «إنّ الكلام على الكلام صعب». ثم ليعلل بعد ذلك قائلاً: «لأنّ الكلام على الأمور المعتمَدِ فيها على صُوَر الأمور وشُكولها التي تنقسم بين المعقول وبين ما يكون بالحسّ ممكنٌ، وفضاءُ هذا متّسِع، والمجالُ فيه مختلِف. فأمّا الكلام على الكلام فإنّه يدور على نفسه ويلتبس بعضُه ببعضه، ولهذا شقّ النّحوُ». (ص 139). وواضحٌ كلّ الوضوح أنّ الأمر متعلق بالبحث في نظام اللغة عندما يتوسّل بها الإنسان في الخطاب التواصليّ وليس بالبحث في بُنى الكلام عندما يتحوّل إلى لغة إبداعيّة في مجال الأدب رغم استطراد الشاهد به إلى أن يعطف الشعرَ والنثرَ على علم المنطق المعطوف على علم النحو في قوله: «ولهذا شقّ النحوُ وما أشبه من المنطق، وكذلك النثرُ والشعرُ على ذلك». وبين إبلاغيّة اللغة وشعريّتها فرقٌ ما بين علم قائم بذاته هو علمُ النحو وعلوم كلٌ واحد منها أمّة برأسه: تتعدّد بحضرتك الواجهات ولك أن تسِمها بما شئتَ، قلْ: هي علمُ الأدب وعلم النقد وعلم الشعر وعلم البلاغة، ثم أضفْ: وهي علوم الإعجاز. ولن يؤاخذك مجادلٌ ما ظلّ على وفاقٍ فيما تواضعتَ عليه من مسالك المنهج.

إنّ مقصدنا من الوقوف على هذا الفارق الدقيق هو إيقاظ الحسّ بما كان شائعاً في الفكر اللغوي منذ القديم، ولكنه ظل في أسْيِجة التداول الظرفيّ، فالانتباه إلى أنّ الكلام في المعرفة المتصلة باللغة يلتفّ على نفسه لم يُفضِ - حسب الذي يتراءى لنا - إلى إدراك الفكر اللغويّ القديم بأنّ ذلك هو في حدّ ذاته عتبةٌ معرفيّة تقتضي الوعي، ثم تستدعي الوعي المضادّ وأنّ ذلك يفضي على المستوى الذهنيّ إلى تشكُّل عددٍ من المَناضد بين ملكات الإدراك تبدو لسريعِ الخاطر متماهيةً، ولكنها عند التمحيص المتأنّي تتفارق في الخصائص والمشمولات، وهذا المقوّم المعرفيّ - وفقاً لما نرصده في سياق استكشافاتنا الإبستيميّة - هو الذي أصبح جاهزاً للتشكل الصّوريّ: فالحديث باللغة عن أيّ إبداع لفظيّ - سواءٌ أقيل شعراً أم سِيق مَساق الكلام المُرسَل - يجعلنا حيالَ نمطين من أنماط تركيب اللغة، لأنّ خصائص الخطاب النقديّ لا تتماهى بالضرورة مع خصائص الخطاب الأدبيّ وإنْ اشتركا في بنية مُعجميّة ونحويّة واحدة.

أمّا الحديث باللغة عن النظام النحويّ الذي تختصّ به تلك اللغة فهو واقع على نفس الخانة الرأسيّة من مستويات الكلام، وواقعٌ أيضاً على نفس المصفوفة

من تَراكُن أجزائه ضمن العلاقات الأفقيّة، لذلك كان كلام الإنسان عن بُنى اللغة منتمياً إلى نفس المنظومة التواصليّة. وفي هذا الموضع على وجه التحديد نزعم أنّ الخصوصيّة المعرفيّة في تماهي لغة التفكير مع مضمون عمليّة الإدراك تُفرز مُنتجاً إبستيميًّا هو على غاية من الإخصاب العقليّ، لأنّه يتسرّب إلى مراتب الإدراك، فيتخلل مسامّها، ويتشكّل في تجلّياتٍ صوريّة يستصفيها العقلُ الخالص.

لقد استقر في تواريخ الفكر العالمي أنّ الفلسفة قد عُرفت مع نهاية القرن الثامنَ عشرَ نقلة نوعيّة على يد كانط، وذلك عندما كفّ خطاب الفلسفة عن البحث فقط في الطبيعة الإنسانيّة انطلاقاً من الطبيعة البشريّة، وانبرى يبحث في الإنسان ذاته متخذاً إياه موضوعاً للمعرفة. إنّ هذا الذي يغوص عليه مؤرّخُ الفلسفة لهو بلا مجادلة من أجلى معالم الفكر الفلسفيّ في تطوّره، وبه تسنّى للمؤرّخ أن يتحدّث عن اللحظة الكانطيّة في مسيرة الفلسفة. ولكننا من زاوية استكشافنا العينيّ نقلّبه تقليباً مغايراً، إذ نتناول منه وجهة الالتفاف المتضافر بين الآلة والموضوع: موضوعِ التفكر من جهةٍ وآلة التفكير من جهة ثانية. هذه الوظيفة الانعكاسيّة قد حكمت الرّؤيةَ الكانطيّة في لحظة السؤال: كيفَ يَعقل العقلُ ما يَعقله، وهل بوسع العقل أن يدرك كيف يَعقل.

عندئذٍ نفهم مسوّغات ما طرحناه: نعني أنّ أمام اللسانيّات باباً دقيقاً لاستثمار إبستيميّ جديد مدارُه البحث في التّراكب الوظيفيّ الذي تَصنعه اللغة عندما يستخدمها الإنسان متحدّثاً بها، وعنها، من حيث يَعي أنّه يتحدّث بها عن نفسه، ويتحدث بنفسه وبها عمّا سواه وعمّا سواها. ولا يجلو اللحظة المعرفية في موضوع اللغة شيء كما يجلوها الانتباهُ إلى وعي الإنسان بمقتضيات النحو عندما يتكلم باللغة مشافهة وارتجالاً، ولئن انبنى حديث الإنسان على مبدإ الاكتساب الأموميّ في اللغات الطبيعيّة فإنّ الأمر يختلف جليّ الاختلاف عندما يتحدّث باللغة التي أَحكم ملكتها عن طريق الاكتساب اللاحق.

فمع اللغة الطبيعيّة ينحجب الوعي بتراتيب النظام النحويّ، وبمستلزمات الانصياع لمُضايقات التركيب قصدَ محاصرة الفكرة الخاطرة في زاويةٍ محدّدة من توزيع الألفاظ على سلسلة النّظم بعد استجماعها من الرصيد القاموسيّ المُتاح. ولكنّ المحاورة باللغة المكتسبة ـ أيّ لغة كانت ـ يقتضي استرسال الوعي بأبنيتها.

وهو ما يوفر فرصة التراكب الوظيفيّ لدى الإنسان، ويَصْدق هذا على كلّ لغة يتعلمها الإنسان تعلماً نظامياً بعد أن يكون قد مارس الاستخدامَ اللغويّ الطبيعيّ مع لغة الأمومة.

ولكنّ هذا التفارق الوظيفيّ ـ والذي نزعم أنّه مُولِّد لخصوصيّة معرفية ترقى إلى منازل الإشكال الإبستيميّ ـ ينجلي بصورته المثلى عندما تكون اللغة المكتسَبة من صنف اللغات التأليفيّة، وهي التي تَعتمد مبدأ تغيّر الأجزاء الأخيرة من ألفاظها عند كلّ بناء نحويّ سواءٌ أشمل هذا التغيير مقاطعَ كاملة أم اقتصر على الحركات، شأنَ ما يحصل إجمالاً في اللغة العربيّة بحكم ما يعرف في مصطلحاتنا بالإعراب.

إنّ المتحدث باللغة العربية ـ مشافهة حينما لا يستنجد بالوثيقة المكتوبة، وارتجالاً عندما لا يكون سارداً لكلام جاهزٍ يَسْتعين على معاودته بالاستذكار بعد أن يكون قد حفظه كلّياً أو جزئياً ـ لَهو المدرك لهذه اللحظة التي تتراكب فيها وظيفةُ الوعي ووظيفةُ الوعي المُضادّ، وبديهيٌّ أننا في ضربنا لهذا المَثل نفترض أنّ الناطق بالعربية ملتزمٌ بالإفصاحِ عن كلّ الحركات بما فيها علاماتُ الإعراب، في غير انسياق إلى جوازاتِ الوقفِ على السّكون بين مفاصل الكلام. عندئذٍ نُحسّ بأنّ تَناضداً يقوم بين ملكات الإدراك فتتواكبُ القدرات الذهنيّة، وينجلي أمرُها كلما حافظَ المتكلم على نسقٍ من التواتر الأدائيّ لا تشوبه وقفاتُ الصّمت الطارئة، والتي ليس من ورائها دلالة إيحائيّة بالقصد، وإنّما هي تُعزى إلى افتقادِ النَّسق بين الكفاءات الإدراكيّة لدى الإنسان.

وتلك محطةٌ من محطات الجلاء الإبستيميّ.

النحو وفلسفة اللغة

انبثقت اللسانيات من صميم التفكير اللغويّ القديم إذ تولّدت على وجه التحديد من أرحام فقه اللغة، ولئن قامت على أساس نقد المعرفة اللغوية السابقة نقداً شاملاً فإنّها لم تَستمدَّ علة وجودها المعرفيّة إلاّ من إعادة تأسيس القواعد المنهجيّة التي كانت تثق الإنسان باللغة وثاقاً علمياً.

ومما نبادر بسوقه في هذا المجال هو أننا لا نُقرّ قطعاً بما يذهب إليه المنظّرون لصلاحيّات العلم اللساني بعد فحص سلامته المنهجيّة والذي يتمثل في

اعتبارهم اللسانيات بديلاً شاملاً للمعرفة اللغويّة السابقة لها، بل إنّ ما نصرّ على إرسائه هو أنّ اللسانيات وإن قامت على أنقاض فقه اللغة فإنّها لا تنفي وجود علوم اللغة كما وصلتنا، ولا تنقض المعرفةَ النحويّة، لأنّ مشروعها قد خالف مشاريع علوم أخرى تولّدت في تاريخ الفكر الإنساني على أنقاض معارف شاخت واهترأ معمارها حتى بَلِيت فتعيّن تجدّدها، وجاء اللاحق منها نافياً للسابق، وهذا التطور القائم على الإلغاء قد عرفته نظريّات الفلسفة كما عرفه تاريخ الفيزياء والكيمياء والرياضيات، وتعرفه في أيامنا بعض مناطق التداخل بين علم الاجتماع والأنتروبولوجيا والأنتوغرافيا والتاريخ وما يسمّى بالجغرافيا البشريّة.

إنّ اللسانيات في انبثاقها من فقه اللغة لم تكرّر أنموذج التولّد المعرفيّ الناسخ، لأنّها ـ في تقديرنا ـ لا تلغي علة وجود المعرفة النحويّة التي هي معرفة تؤسّس علماً باللغة يَستنبط المعيار ويجعل الاستعمال محتكِماً إليه. إنّ المشروع المعرفي الذي يَشدّ قوام اللسانيات ـ فيما نحن حريصون على تركيزه ـ لا يَنقض المشروعَ النحويّ، بل نكاد نميل إلى القول بأنّ لعلم النحو ضرورتين: ضرورةً في ذاته تتصل بتداول الألسنة الطبيعيّة، وضرورةً منسوبة إلى اللسانيات ذاتها، فكلُّ مَن عنّ له أن يعيد طرح السؤال الإبستيميّ حول مشروعيّة المعرفة اللسانية تعذر عليه أن يعيد تأسيس بناء العلم خارج حدود الدائرة الأوسع، وهي دائرة علوم اللغة: الفلسفيّة والنحويّة والفيلولوجيّة.

وتزداد الرؤية التي نحن حيالها وضوحاً حينما نذهب إلى القول بأنّ إجرائية الإلغاء الإبستيميّ قد نراها تتحقق في علاقة اللسانيات بما كان يعرف بفلسفة اللغة، وهو مبحث دَرَج الفكر الإنساني في مختلف أحقابه على ضمّه إلى شجرة الفلسفة في أبوابها المختلفة: في باب الفلسفة العامة والذي ينفتح على الماورائيّات بشرْفة من الشُرف، وباب المنطق، ثم باب العلم النفسي وما إلى ذلك من صلات.

ولو رمنا أن نختصر القضيّة المحوريّة بين المعرفة الفلسفيّة والمعرفة اللغويّة لقلنا بضرب من الاختزال المنشود لتوّه إنّ سؤال الفلسفة قد كان في مجمل مضامينه منصبًّا على السؤال التالي «كيف يفكر الإنسان باللغة؟» بينما كان سؤال روّاد الفكر اللغويّ ـ من أسرة علماء اللغة ونُحاتها وفقهائها ـ دائراً على صيغة «كيف يستعمل الإنسان اللغة؟»

ورغم ما قد يتكشف على سطح السؤالين من تجانس فإنّهما في حقيقة الأمر يتفارقان من حيث الحيرةُ الحافزة لكلّ واحد منهما، بل إنّ هاجس هذا غيرُ هاجس ذاك لأنّ كل واحد منهما يصدر عن إبستيميّة تنفصل نقدياً عن الإبستيميّة التي يتحرك منها الآخر، فالسؤالان ـ على ظاهرهما ـ متماهيان في أنّهما يختصّان بالكيف، ويعنيان الإنسان، ويطوفان باللغة، ولكن أحدهما سؤال عن كيفيّة استعمال الإنسان للغة، والآخرَ سؤال عن كيفيّة تفكيره فيها. واستعمال الشيء كما تعلم غيرُ التفكير فيه، بل ليس لأحدهما علاقة ارتهان بالآخر، وإذا تصادفا فإنّ كل واحد منهما يعود إلى لحظة إدراكيّة خاصّة به، فالإنسان لم ينفك يوماً من حياته عن تناول الماء، فيه يحيا، والإنسان لم ينفك ساعة من الدهر عن تنفّس الهواء، فبدونه يَهْلك، وحديثنا عن الإنسان مطلقُ العموم: الإنسان منذ كان إنسانٌ، والإنسان ككائن فرد يولد فيحيا إلى أن يموت.

غير أنّ الإنسان الذي كان حتماً يحيا بالماء والهواء لم يعرف ما الماءُ وما الهواء، ولم يكتشف أنّ الأول مركّب من التحام بين غاز الأوكسجين وغاز الهيدروجين بنسبةِ هباءةٍ إلى هباءتين، وأنّ الثاني مركّب مزيجٌ من الأزوط والأوكسجين وغاز الفحم... إلاّ في فترة لاحقة من تاريخه الطويل. أمّا على مستوى الفرد فبشرٌ كثيرون يولدون ويَحيون ويُعمّرون وينجزون ما كتبتْ لهم الأقدار أن ينجزوه ثم يغادرون ولم يعرف أحد منهم ما الماء وما الهواء.

إنّ سؤال استعمال اللغة غيرُ سؤال التفكير فيها ولذلك لم يلتقِ فيما مضى فقهاء اللغة والفلاسفة الالتقاء الذي يساعد على تأسيس العلم الكليّ ثم نقده، وحتى المِنبرُ الذي اجتمع هؤلاء وأولئك على منصّته اجتماعاً عابراً ـ وهو قضيّة العلاقة الواثقة بين النحو والمنطق وما يتخالط فيها من مسائلَ جامعة أو فارقة ـ فإنّه لم يسمح بتجاوز مراسم المفاضلة، أو مقوّمات التوظيف النفعي عند عتبات المنهج. ويكفي برهاناً على ذلك أنّ محاورة المناطقة والنحاة لم تحوّل أحداً من هؤلاء في أيّ لحظة إلى موقع معرفيّ يتخطى فيه سياج علمه ليُلقي على نفسه السّؤال المضادّ.

وبين سؤال الفلاسفة: كيف يفكر الإنسان باللغة؟ وسؤال النحاة: كيف يستعمل الإنسان اللغة؟ يأتي السؤال الآخر: كيف يفكر الإنسان في اللغة؟ وإذ نأتي

لنلقي هذا السؤال الجديد من موقع الحيرة اللسانيّة المتكاثفة فإننا نعرف أنّه السّؤال المظنون دوماً، وأنّه السّؤال الغائب، والسّؤال المسكوت عنه. ولكونه هذا وذاك فهو جمعٌ في صيغة المفرد إذ ينحلّ إلى معادلات استفهاميّة:

كيف يستعمل الإنسان اللغة وهو لا يفكر فيها؟ وكيف يستعملها وهو يفكر فيها؟ ثم كيف يعبّر الإنسان عن مقاصده باللغة وهو يفكر في الذي يقوله باللغة وفي الذي لا يقوله باللغة وإنّما يقوله بغير اللغة؟ وهل من سبيل إلى أن يؤسّس الإنسان منظومة معرفية ـ أيّاً كان مجالها ـ دون أن يقف على عتبة اللغة؟ ودون أن يبوّئها ركناً من أركان علمه مهما بَدَا غريباً عن شواغل أهل اللغة؟

تلك أسئلة نلقيها لأنّنا نعدّها من صميم المشروع الذي يَحقّ للسانيات أن تتسع إليه. أمّا كيف جاءها الاتساع حتى استعادت من حقل الفلسفة المسائلَ التي كانت تهاب الخوضَ فيها فإنّ ذلك يقتضي منّا استرداد تاريخ السّؤال الفلسفيّ المتّصل باللغة من موقع عالم اللسان الذي يتخطى في نفس الوقت سياج الفلاسفة وسياج فقهاء اللغة.

ولو رمنا الوقوف على أبرز محطات هذه الإشكالية الدقيقة والمحدّدة فيما قد نسمّيه بنتوءات الفكر الفلسفيّ لذهبنا إلى اعتبار اللحظة الأفلاطونيّة لحظة البحث عن مراوحة اللغة بين الهُويّة بالمنشإ والهُويّة بالذات، ومحاورة **كراتيل** إنّما قامت على السؤال التكوينيّ في علاقة الألفاظ بما تدلّ عليه. ومع أرسطو تنتقل المؤسّسة اللغويّة في الرؤية الفلسفية إلى الاقتران بقيمة الرّمز، إذ نحا السّؤال الفلسفي حول اللغة صوبَ الوجهة الوظيفيّة المُخصبة للمنظومة المنطقيّة. وهكذا تماهت الأسماء والمسمّيات في رمزيّة الدلالة ووظيفيّة الأداء، واستقرّ ذلك إبستيميّة متواترة.

ومع الحضارة العربية الإسلامية امتزج القدسيّ بالدنيويّ في الرؤية الفلسفيّة للغة، وترامت أطراف الصّورة الراسمة لوظائف اللغة. ولا يغرب علينا اليوم أن نختزل الأمر رغم امتداداته لنخلص إلى بؤرة الفعل الإبستيميّ فنقول: إنّ اللغة قد ثبت لها حقّ الاصطلاح، وإنّ النص قد سُلّم له الجميع بحق القداسة، فكانت المؤسّسة اللغويّة منظومة عرفيّة مشدودة إلى الإنسان ومتعالية تتسامى نحو المطلق.

ولما جاء ديكارت كانت إبستيميّة التماهي بين الأسماء والمسمّيات قد

تجمّدت، فكفّت عن الإخصاب المعرفيّ، مما أفسح الفضاء لنظريّة المشابهة أن تستبدّ بالعقل الفلسفيّ، فأقدم ديكارت على إنجاز القطع المعرفيّ، وقام نظامه على فصل المتماهيات، فحرّر المسمّيات من سلطة الأسماء، وأعتق الأسماء من إلزامية الدلالة على المسمّيات. وعندئذٍ أمكن لكل علامة دالة أن تستقلّ في هويّتها عمّا هي دالّة عليه، وبهذا الفهم نتأوّل ـ من منظورنا المخصوص بالقلق اللساني ـ فصله بين الذات العاقلة والوجود بذاته. وبفضل تفاصلهما تيسّر أن يكون أحدهما دليلاً على الآخر.

وجاءت المعرفة اللسانيّة الحديثة، وسَرَت في شرايين العلوم منذ مطلع القرن العشرين سريان الغاذيات اللّواقح، وتسلّلت إلى كلّ فكر منهجيّ يَنشد إغناء العلم دون أن يتوانى عن نقده، وكان أهمّ إنجازاتها الإبستيميّة على مستوى المنهج إبرازُها لمحدوديّة مقولة التاريخ، ونسبيّة نتائج البحث في خصوصيّة الظواهر من زاوية الكشف عن تواريخها. أمّا على صعيد المضمون العلمي فإنّ أهمّ ما رسا بفضل الرؤية اللسانية ـ في تأوّلنا هذا ـ هو كسر الطوق الذي صنعه الفكر الديكارتيّ بثنائيّة الأسماء والمسمّيات رغم أنّ هذا الصنيع قد كان هو المؤذنَ بميلاد الرابطة العقلانية بين الانسان والكون، وكان في حدّ ذاته ثورة على الموروث الإغريقيّ اللاتيني الذي انتهى إلى تماثل الأسماء والأشياء.

لقد تمّ تفجير بنية الدلالة مرّة أخرى، وأطلّ الوعي الجديد على مكوّنات التسمية، فتُركت إلى المسمّيات حقوقها، وجيء إلى الأسماء فَفُصِل الأمر في شأنها بين الدّوالّ والمدلولات، وتمّ إيضاح أنّ المكوّن الدالّ هو غير المكوّن المدلول، وأنّ هذا المدلول هو كذلك غير الشيء الذي اصطُلح عليه بالمرجع.

وهكذا يتسنّى لنا أن نزعم بأنّ اللسانيات ـ بعد أن أنجزت قطيعة معرفية مع فقه اللغة على مستوى المنهج ـ أنجزت قطيعة إبستيميّة مع الفلسفة فتجاوزت الثنائيّة الديكارتيّة للأسماء والمسمّيات، وأحلّت محلّها بنية تعتمد فصلَ الهُويّات بين الدالّ والمدلول والمرجع، فألغت بمشروعها المعرفيّ حضور فلسفة اللغة، بينما أقرّت مشروعيّة النحو لأنّها لم تنقض مقولة المعيار ـ ولوازمُه القواعدُ ـ وإن احتكمت إلى مقولة التّداول ولازمُه الاستعمالُ.

اللغـة الأداة

لقد كان الفلاسفة قبل علم اللسانيات يفكّرون في العالم، ويفكرون في الإنسان من زاوية أنّه يتصرف في العالم ويفكر فيه، ولذلك كانت محطة اللقاء الكفيلة بضم هموم اللغويّين إلى حيرات الفلاسفة مقصورة على البحث في طبيعة علاقة الإنسان بالكون من خلال اللغة. ولم تكن إشكاليّة هيّنة في نوعيتها، ولا كانت خالصة النسيج على مجاري الفكر العملي ثم العقل المحض.

وحصلت النقلة المنهجية على أرض المعارف المتواترة، واستجاب الفكر النقدي لضرورات التحول في تاريخ المضمون العلمي، وأصبح الإنسان في حدّ ذاته موضوعاً للمعرفة بعد أن كان ذاتاً عارفة. وليست هذه النّقلة بالشيء الهيّن، لأنّ الإنسان يوم كان هو الذات العارفة كان يَعتبر أنَّ رسالته هي أن يَعقِل الوجودَ وما في الوجود، بل وأن يتساءل عن أسباب الوجود، ولكنه لم يكن يرتدّ بالسّؤال على نفسه: فلا السؤال التعليليّ ولا السؤال الغائيّ بشاملين له، ولا هو داخل تحت طائلتهما، ولذلك اعتُبر التحوّل إلى الإنسان ذاته واتخاذه موضوعاً للسؤال العلمي قفزة ثمينة في تاريخ المعارف الإنسانيّة.

والأهم من كل هذا ـ في جدول بحثنا ـ هو النقلة النوعية الأخرى التي جاءت على يد اللسانيات عندما كَسَرت ثنائية الأسماء والمسمّيات، فتخطت اللحظة الديكارتيّة التي كانت هي بنفسها تجاوزاً للحظة الأرسطيّة، وإذا بالقاعدة المعرفية تتشكّل في نسق من المتتاليات الجديدة، وبوسعنا استجماعُها على التراتب التالي:

فاللغة لدينا اليوم موضوع للمعرفة.

والإنسان قد أصبح هو بنفسه موضوعاً للمعرفة.

واللغة قد كانت منذ القديم جسراً لمعرفة الإنسان.

والإنسان قد أصبح على يد اللسانيات نفسها جسراً لمعرفة اللغة.

ولنا أن نقطف من الشجرة المعرفية المتكاثفة الأفنان ثمرتها الإبستيميّة الراهنة، وهي أنَّ الإنسان واللغة قد أمسيا معاً الطريقَ المتعيّن لمعرفة العالم: بما هو وجود يدبّره الإنسان، وبما هو كون يتدبّره الإنسان.

ويكفي أن نتذكّر ـ لكي نثق بهذا القول ـ بأنّ إدراك نظام الكون من خلال مجموعاته الفلكية يبدأ بإدراكِ أنّ آخر ما اكتشف الإنسان من تلك المجموعات ـ المعبَّر عنها بمصطلحات المختصين بالمَجَرّات ـ يقع على مسافة ثلاثة مليارات من السّنوات الضوئية وأنّ السنة الضوئية الواحدة هي حصيلة ضرب ثلاثمائة وخمسة وستين يوماً في أربع وعشرين ساعة في ستين دقيقة في ستين ثانية في ثلاثمائة ألف كيلومتر، وهي سرعة الضوء في الثانية الواحدة، وعندئذٍ سنضرب هذا الناتج في الثلاثة مليارات من السنوات الضوئية التي أسلفنا.

ولكن هذا الذي ندركه عن طريق الوصف الحسابيّ بفضل اللغة ويلمّ به عقلنا الرياضيّ دون أن يرقى إليه بالضرورة وعيُنا الحسيّ، سينتهي بنا إلى حيث كان يجب أن نرسم خط البداية، وهي أنّ طاقة الأداء عبر الإفصاح اللغويّ مع طاقة الإدراك في منزلة العقل التجريديّ تنطلقان من كشف أسرارٍ ثاوية في تركيبة الدّماغ: يتعاون علماء اللسانيات اليومَ على إجلائها مع علماء الأعصاب، وعلماء الأحياء المختصّين بدراسة الخلايا العصبيّة، ومع علماء النفس السلوكيّين من جهة وعلماء النفس العرفانيين من جهة ثانية.

إنّه بوسعنا الآن أن نقرأ تاريخ الفكر الإنساني من خلال مراجعة علاقته باللغة أو ـ على وجه التمحيص ـ من خلال المراحل التاريخيّة التي مرّت بها معرفته للظاهرة اللغوية. ولعلّ المفتاح الإبستيميّ الذي نلج به هذا المسار هو استحكام مفهوم «اللغة الأداة» ماضياً.

وليس هذا الاستحكام بشائن في شيء، لأنّه لم يكن وشماً واسماً، بل كان جزءاً من منظومة البناء الذهني، بل لا حرج علينا اليوم ـ ونحن نعيد قراءة العقل اللغوي الخالص مُزيلين عنه ألثمة التأويل الفلسفيّ المتعسّف ـ في أن نجاهر بأنّ اللغة قد أدّت كلّ الوظائف التي ارتجاها منها كلٌّ من العقل الطبيعيّ والعقل الرياضيّ أداة متماهياً مع لحظة التاريخ.

لقد أمكن للغة في تصوّر الإنسان لها وفي تقديره لوظيفتها ـ ومن حيث هي محصورة داخل سياج اللغة الأداة ـ أن تكون أداةً تحاكي: هي المحاكاة في لحظة البدء حينما تصوّر الإنسان أنّ أصل نشأة الكلام متحدّد بحرص الإنسان على تقليد أصوات الطبيعة: أنطقته فنطق، ثم ظل يجرّ حنين الرّضاعة، فلم ينفكّ يوماً عن

ميله الفطريّ إلى محاكاة الطبيعة، كالطفل يشدّه ما يشدّه إلى مَن وضعه وحباه. وامتد أمدٌ لم يخرج الإنسان طواله باللغة من دائرة المحاكاة حتى وهي مطيّة للفن يصاغ بها الشعر وغير الشعر.

وأمكن للغة أن تؤدّي الأمانة لمّا عنّ للإنسان أن يوكل إليها مهمّة أخرى هي مهمة التحليل، وكانت هذه وظيفة من نسق مغاير، لأنّ العملية التحليلية قد اقتضت انفصال الأداة عن الموضوع، فانشقّت اللغة لتأخذ لنفسها مسافة تسمح بتفحّص الأشياء المتهيّئة أمامها لإنجاز عملية التحليل عليها، ذلك أنّ أداة التحليل هي غير موضوع التحليل رغم أنّ كليهما منحشر في دائرة واحدة لدى الإنسان يومها، وهي حصر الأشياء في قالب اللغة، لأنّ الأشياء لا توجد إلاّ بحصول الإفصاح عنها.

وتمّ عندئذٍ الارتقاء باللغة إلى الوظيفة التفسيرية بعد وظيفة المحاكاة ووظيفة التحليل. وحديثنا عن الارتقاء إنّما نقصد منه تجليات التفكير الإنساني حول اللغة في مسار تقلّبه وإيّاها، وقد حصل ذلك بفضل انفصال الأداة عن الموضوع وعن الذات العاقلة في نفس الوقت: فمع الموضوع بانت الأداة وبانت أجزاء الموضوع، ومع الذات تجلت القدرة على جمع القرائن، المتشابهاتِ منها حذوَ المتجانسات، والمتخالفاتِ من بينها قبالة المتباينات. وحصل يومئذ ما كان متعذراً من قبلُ، وهو تصاهر العقل اللغويّ مع العقل المنطقيّ والذي هو المرآة العاكسة لإسقاطات العقل الرياضيّ. ويكفينا في هذا السياق دليلاً أنّ اللغة هي التي ـ بفضل وظيفتها التفسيرية ـ قد أنجزت مهمّة الاستدلال، فأقام بها العقل الإنسانيّ البراهين، ودخل على أساسها صراعَ الجدل، وأصبحت «اللغة الأداة» مطيّة للمقاضاة، وسبيلاً للمحاكمة، وسلاحاً للغلبة وتحقيق الانتصارات.

ولمّا اندمج وعيُ الإنسان باللغة مع وعيه بذاته وبالوجود من حوله أفاق على خصائص اللغة من خلال خصوصيّات الألسنة الطبيعية، وكانت أشدّ لحظات وعيه ساعة استعصت عليه المطابقة التامّة بين الدلالات القائمة في ذهنه وهو يفكر بلسان مّا والدّوالّ الحاضرة على لسانه وهو يبتغي الإفصاحَ بلسان آخر غير اللسان الأوّل، فكانت عندئذٍ لحظة الانتباه إلى وظيفة جديدة من وظائف اللغة، هي وظيفة رابعة وإن لم يكن التعداد داخلاً في الهاجس الاعتباريّ، وتلك هي الوظيفة التنظيميّة بالمعنى الدلاليّ الدقيق الذي هو أسّ الدراسات التقابليّة بين اللغات. ومدار ذلك

أنّ اللغة بما تتوفر عليه من قاموس لفظيّ، وبما يستوعبه معجمها من حقول دلالية، تقسّم العالَم من حولنا تقسيماً مخصوصاً، وتعكسه لنا كالأشعّة المنكسرة على الصّفائح المصقولة، بحيث لا يبقى لمداركنا خيار في تصوّر أجزاء الوجود إلاّ من خلال الشبكة التي تكون اللغة قد نسجتها وغطّت بها الأشياء والمتصوّرات.

ولكنّ المهم في كل هذا هو أنّ الطريقة التي تصنّف بها كلّ لغة مفاهيم الكون لا تتطابق تطابقاً تاماً مع الطريقة التي تصنّفها بها أيُّ لغة بشرية أخرى حاضرةٍ أو ماضية. فمثلما أنّ لكل لسان طبيعيّ سُلَّمه الصَوتيّ الذي لا يتناظر كلياً مع السُلَّم الصوتي الذي تتعامل به الألسنة الأخرى، ومثلما أنّ لكل لسان طريقته في تركيب الأصوات لاشتقاق الكلمات وطريقته في التأليف بين الكلمات لنظم الجمل، فكذلك لكلّ لغة نسقها في تقطيع عالم الدلالات. والذي ينشأ على مَلَكَةِ لغة من اللغات يكتسبها اكتساباً أموميّاً تنشأ معه بالضرورة خريطة تقسيم المفاهيم والمتصوّرات بحسب ما قسّمته ألفاظُ لغته تقسيماً، وبحسب التشريح الذي قطعت إليه المعاني القائمة في الوجود.

إنّ اللغة بهذا الاعتبار ليست مجرّد آلة تعبيريّة بحيث تأتي في زمن لاحق للأشياء التي نريد منها أن تعبّر لنا عنها، وإنّما هي آلة تصنّف لنا الأشياء على طريقة مخصوصة، وهذه الوظيفة التصنيفيّة ملازمة للغة منذ لحظة نشأتها معنا عند اكتسابنا إيّاها، بل هي من التلازم بحيث لا نكاد نعي بأنّ تقسيم اللغة لعناصر المفاهيم إنْ هو إلاّ أحدُ التصنيفات الممكنة وليس هو التصنيفَ الأوحد المطلق. وسوف ينتظر كلّ فرد متكلم بلغته اللحظةَ التي يكتسب فيها لغة أخرى، ويحذقها إلى درجة الإتقان، ثم يتصرف متجوّلاً بين هذه وتلك بوعي يقارن فيه بين قدرته الأدائيّة هنا وطاقته الإبلاغيّة هناك.

عندئذٍ ندرك كيف أنّ لكل لغة في علاقتها بمفاهيم الوجود شيئاً هو كبصمة الإبهام التي هي خصوصيّة فرديّة وإنْ تكاثرت إلى اللامحدود، أو هو كالحقيبة الوراثية، تلك التي سيكون بوسعنا أن نعرف ـ بتحليل قطرةٍ من دم كل فرد ـ مكوّناته «الجينيتيكية» بحيث لا يتماهى في تفاصيلها بين الخليقة كائنان اثنان على مستوى ما يعرف بالجينوم.

بهذا التقدير نفهم اليوم المنطلق المعرفي الذي تتلوّن به بعض التعابير

المتواترة على لسان من يحترفون الترجمة، ويطمحون إلى الإبداع فيها، عندما يقفون مشدوهين حيال صيغ من لغة لا يعثرون لها على بدائل في لغة ثانية، فيتحدثون بلغة علماء اللغة عندئذٍ عن الخانات الشاغرة عند مقابلة خارطةِ ألفاظِ الواحدة بخارطةِ ألفاظ الأخرى، ويتحدّث بعض النَّقَلة وهم يبرّرون قصورهم في ترجمة بعض الألفاظ، ويَدَّعون إلى الكفاف بصيغ تقترب من المراد دون أن تدركه، فيقولون: هذا من عبقريّة اللغة ولكلّ لغة عبقريّتها.

وعلى هذا النسق من النّبش الإبستيميّ يمكننا أن ندرك الدلالة العميقة لتلك الصّورة المجازية التي ما انفكّت تشيع، ومدارُها أنَّ في كل ترجمة خيانة، وأنَّ أكثر النَّقَلة مهارةً إنّما هم أقدر الناس على الاقتصاد في خيانةِ ما يترجمون. بل ولك أن تفهم بعض الأسباب التي جعلت الإفرنج يقولون: في الترجمة عليك أن تختار بين حسناء لا تَحْفَظُ وفاءً ووفيّةٍ لا تَعْدلها في الحسن.

ولكن الفكر الإنساني ـ وهو في ميراثه الغزير مع اللغة الأداةِ ـ فطن إلى أنَّ اللغة بفضل خصوصيّة الأداء وفرديّة التصنيف تقوم من الأشياء ومن المفاهيم مقامَ الرموز الدالّة عليها، وبفضل هذه القدرة الرمزيّة تغدو اللغة أداةَ تأويل للكون ولما يسيّر الكون، وليست العلوم إلاّ صورة لهذه الوظيفة التأويليّة التي لولا اللغة لما تيسّر إحكامها. وكاد أن يتطابق في هذه اللحظة التأويليّة العقلُ اللغويّ مع العقل الرياضيّ ليجسّدا مدلول العقل المنطقيّ بما هو علمٌ بمنطق اللغة، وإفصاحٌ عن منطق العلم، وهي اللحظة المعرفيّة الخالصة التي لا تشوبها أدرانُ تعسّف البرهان أو أعراضُ ارتباكِ القياس، ولا تعتورها عللُ الأداء سواءٌ بحُبسة الإفصاح أو بلكنة النطق.

وفي حركةٍ مضادّة لمنزع الفكر النظريّ نحو حصر اللغة في الوظائف النفعيّة التي يتوسّل بها الإنسان لتيسير وجوده في الكون ـ بعد تسخير ما حوله وَفقاً لغرائز حُبّ البقاء لديه ـ لم يغفل الوعي الفردي والوعي الجماعي عن أنَّ من الوظائف التي أنيطت بعهدة اللغة وظيفة تجعلها تفارق عالَمَ الحسّ من حيث هو مشدود إلى الأرض وتخرج إلى عالمٍ غيره، تلك هي الوظيفة التخييليّة، وبها يصوغ الإنسان عالماً، وينشيء له كوناً، كلُّ ما فيه ينبيء بمقوّمات الحياة والحركة والفعل، ولكنه كون مفارق.

واقتدار اللغة على التخييل يرتكز على مبدإ إبداع الصّورة، ويَصبّ في جدول العقل اللغويّ الخالص، ولكن طاقة اللغة التخييليّة بما تأتي به من وقع على نفس الإنسان ـ مُنشئاً للصّورة أو متلقّياً إيّاها ـ هي التي تعيدنا إلى لحام جديد مع العقل الطبيعي، لأنّ لها أثراً في النفس، وأثراً في الطبع، وأثراً في المزاج.

وليس جزافاً أن لم تكن أمّة من الأمم إلاّ وكان لها أدبٌ من نَظْم مستحكَم أو نثر مرسَل، وليس اتفاقاً أنْ لم يكن لسانٌ طبيعيٌ إلاّ وعَرف أهله ما الشعر وما البيان وما السّحر الحلال. وبين وظيفة المحاكاة، ووظيفة التحليل، ووظيفة التفسير، ووظيفة التصنيف، ووظيفة التأويل، ووظيفة التخييل، تنبري اللغة الأداةُ كأكمل صورة للعقل اللغويّ الوافد علينا من متاهات التاريخ، لا نلجها إلاّ وفي يدنا مفتاحها المعرفيّ كالنّبراس المضيء لمغالقها الإبستيميّة.

وإذا الطاقة الرمزيّة التي في اللغة تنعكس طاقة ترميزيّة لدى الإنسان: ولقد كان من همّ الفلاسفة أن يبحثوا في الترميز لأنّهم يبحثون في الإنسان، وكان من همّ اللغويّين أن يبحثوا في الرمز لأنّهم يبحثون في العلامة التي يتمّ بها تأليف الرمز اللغوي. أما الآن فاللسانيون محمولون حملاً على أن يبحثوا في القدرة الترميزية التي قد وُهبت للإنسان حتى يستكشفوا أسرار الرمزيّة التي هي جوهر اللغة.

اللغـة الموضـوع

مهما طفنا بضروب التعريفات التي حام حولها تفكير الإنسان في اللغة، ومهما اشتققنا من تكاثرها العددي وغزارتها النوعيّة لوحاتها التصنيفيّة الجامعة، فسنظل أسارى تصوّر خلفيّ متين الجذور هو ذاك الذي نصطلح عليه باللغة الأداة، فكل الأبحاث المتوازنة ـ بشتى جداولها المعرفية وامتداداتها المتوالجة ـ قد تحركت على أرضيّة واحدة هي اعتبار اللغة آلة، ثم انجرّ هذا الاعتبار من دائرة وصف اللغة ذاتها إلى دائرة المعرفة المتصلة بها: فاللغة وسيلة للإفصاح، والعلوم الخاصة بها هي أيضاً وسيلة لمعرفة ما هي خاصّة به، نعني اللغة.

وفي قلب هذا التلازم بين الوسيلة والوسيلة المُوصِلة إلى الوسيلة ارتسخ ما نسمّيه بإبستيميّة اللغة الأداة.

فإذا ما كان علينا أن نضبط هُويّة المعرفة اللسانية اليوم ضبطاً نوعيّاً، وأن نحدّد السّمة الفارقة التي تُغدق عليها بالاستقلال الذاتي، لم يكن لنا من سبيل إلاّ إعادة تقليب المفتاح الإبستيميّ المتوارَث حتى نعيد تأسيس الفكرة الوَلُود لهذا العقل اللغويّ المتجدّد، وعندئذٍ، سنعتبر أنّ النّقلة النوعيّة قد تحقّقت بتحوّل الفكر النظري من إبستيميّة اللغة الأداة إلى إبستيمية اللغة الموضوع.

إنّ مدار الأمر في هذه المرتبة أنّ اللغة التي هي في حدّ ذاتها وسيلة لا محالة ـ رغم ما في مفهوم الوسيلة من نسبيّة عريضة ـ أمكنها أن تتخطى عتبة دائرة الآلة لتَغدوَ هي بذاتها موضوعاً معرفياً، فلم يكن متعذراً أن يصبح البحث في الوسيلة غاية في حد ذاته، وأن تكون بذلك ثمرةُ العلم بالآلة علماً متحقّقاً بلا منازعة. ومن ثمار هذا التحول العلمي ـ بل هذه القفزة المعرفية ـ أنّ العلم بالآلة سوف لن يقف بنا عند حدود كشف الآلة، وإنّما سينتقل بنا إلى كشف أسرار مستلزَمات الآلة، بما في ذلك جهاز استخدامها، وبمن في ذلك مستعملوها ذواتهم.

إنّ إبستيميّة «اللغة الموضوع» هي التي ستدفعنا دفعاً إلى كسر الطوق المحيط بالمعنى، والمتلبّس بما اطّرد العُرْف عليه من عناصر المثلّث الدلالي، كي نعيد ترتيب عناصر المعنى انطلاقاً من مكوّنات فعل الدلالة من حيث هو الواقعة المجسَّمة للكلام، وعندئذٍ لن نقيم تصوّرنا لجوهر المعنى بناء على الموازنة المعهودة بين الأسماء والمسمّيات، ولن نقيمه على مدى طبيعة الرابطة بين الدالّ والمرجع، أو مدى اعتباطيّتها، ولا حتى على تأكيد انفصال الدالّ عن المدلول بالذات وبالهُويّة الملازمة، وإنّما سنعتبر أنّ المعنى هو من فعل الدلالة، وأنّ فعل الدلالة هو من صناعة الكلام، وأنّ صناعة الكلام هي من إنتاج الإنسان المتكلّم، وأنّ هذا الإنتاج لا يتحقق وجوده ولا هو مدرك تمامَه إلاّ بتقبّل الإنسان الآخر له تقبّلاً يُثبت سلامتَه ويؤكّد مقبوليّته بعد أن يُقِرّ أنّه معقول: يسلّم به العقل الخالص بعد أن يَعْقله العقلُ اللغويّ، ويستدلُّ على استقامته بالعقل الطبيعيّ كما لو كان بالعقل الرياضيّ.

وفي البدء سنعتبر أنّ أوّل عناصر جهاز الدلالة هو «الدالّ» ولكنّه غير الدالّ الذي جرى العرف على تكريس المصطلَح له. وإنّما نعني به فاعل الدلالة وهو المتكلّم: هو الدالّ لأنّه هو الذي ـ على وجه الحقيقة ـ سيصنع المعنى، وسيصنع

ما به يدلّ السّامعَ عليه، هو إذن الدالّ بصيغة اسم الفاعل لأنّه مُحْدِث لفعل الكلام.

أما مفعول فعل الدلالة فهو المدلول، وهو غير ما شاع الاستخدام له، وإنّما هو ـ في حسابنا ـ المستمع الذي سيتلقى الخطاب، والذي من أجله صاغ المتكلّم كلامه، وركّب أجزاءه، وألّف من خلال نظم عناصره المعنى المراد، وعندما نقول: إنّ المدلول هو مفعول الدلالة فنحن نقصد أنّه ـ في خانات النحو ـ المفعولُ به لفعل «دَلَّ» الذي فاعله المتكلم، فالحدث اللغويّ في حقيقته التداوليّة ينبني على مخاطبةٍ لا أقلّ فيها من طرفين، ولا أقلّ من أنّ أحدهما قد فاه بقول، وأنّ الآخر قد تلقّاه، وأفهَمَ الأولَ أنّه تلقّاه إفهاماً بالقول أو إفهاماً بالإيحاء، فاطمأنّ المتحدّث حين بلغت رسالتُه مرماها. وهي مخاطبة وإن لم تنتهِ إلى تخاطب، ويَصْدق على الأول فيها مفهوم الدالّ وعلى الثاني مفهوم المدلول.

ويزداد تحقّق «اللغة الموضوع» بقدر استيعاب الفكر لأطراف العناصر المكوّنة للفعل الدلاليّ، فبعد الدالّ والمدلول يأتي «المدلولُ به» الذي هو الصوت كما يتركب بحسب نواميس اللغة التي يتحاور بها المتحاوران، وهو في تقديرنا مدلولٌ به، لأنّه هو العنصر الحامل لصورة الاصطلاح بين أهل اللسان الطبيعيّ الواحد، لذلك ينبغي ألا يلتبس علينا أمره، فالمدلول به مفهوم لا يرادف مفهوم الكلمة، وقد لا يرادف مفهوم اللفظ إذا كنّا نعني باللفظ مُجمل قاموس اللغة أو رصيدَها المعجميّ، وهو ما يتّضح أكثر حينما نطلقه على صيغة الجمع فنقول: ألفاظ اللغة.

ذلك أنّ سُنن التداول أرادت أن نكون قاصدين بقولنا ألفاظُ اللغة وكلماتُها كلاًّ من بُناها الصوتيّة ومضامينها الدلاليّة. أمّا نحن فعندما نتحدث عن المدلول به فإننا نعني البُنى الصوتيّة لا غير: تلك التي يسمعها عنك من كان بحضرتك وأنت تتكلم وهو لا يعرف اللغة التي أنت تتكلم بها، وهي تلك التي تُمثل المظهرَ الفيزيائيّ من الكلام فتنقله عنك الذبذباتُ الكهربائية عبر أسلاك الهاتف، وتسجّلها عنك المادة المغناطيسيّة على أشرطة التسجيل. ذلك البناء الصوتيّ هو الأداة التي يَتوسّل بها المتكلم ليتكلّم، فهو وسيلة يستعان بها على المخاطبة، لذلك كان هو المدلولَ به.

ولكنّ الكلام في حقيقته ليس إلاّ تقليباً إجرائياً للمخزون القائم في ذهننا، وذاكرتنا، ووعينا، ولاوعينا، فهو ـ وإن اتّصل بحقائق الوجود ووقائعه وكائناته

الحيّةِ منها وغير الحيّة ـ يظل إنجازاً داخلياً بين عددٍ هائل من القدرات الذهنيّة لدى الإنسان يحتملها بواسطة ملكات إدراكيّة متنوّعة وآليّات سلوكيّة واسعة. وبين ما هو من كل ذلك ناشىءٌ معه بالفطرة وما هو ثمرة الاكتساب تتجلى معالم الطاقة الأدائيّة التي تميّز كلّ فرد آدميّ من الأفراد الآخرين، وتتحدّد درجة الصّلاح التي يأتي كلامه على مَناويلها. كلّ ذلك المخزون الذهنيّ المشتقّ من صور الأشياء القائمة في العالَم الخارجي ومن حقائق الوجود الماثلة فيه بقرائنها المجرّدة سنسمّيه المدلولَ عليه.

أما الأشياء ذاتها، والوقائع ذاتها، والتجارب التي يعيشها الكائن قبل أن يشتقّ لها صورةً وقبلَ أن يدرك دلالة اللفظ الذي وضعه أهل لسانه الطبيعيّ لها ـ كالعطش والجوع والألم والفرح والحزن والمحبّة والنّفور، وكالوفاء والإيثار والتّضحية والنّصح وغيرها ـ فنصطلح عليه بالمدلول فيه.

وهكذا تتسع دائرة فعل الدلالة إلى جهاز خماسيّ، أطرافه: الدالّ، والمدلول، والمدلول به، والمدلول عليه، والمدلول فيه، وليس الخروجُ من دائرة المثلّث الدلاليّ المعهود إلى هذه المصفوفة الخماسيّة بذخاً تصنيفيّاً، ولا هو ترف في الوصف والتحليل، ولكنه إنجاز منهجيّ سيساعدنا على أن نحفر تحت أعمدة «اللغة الموضوع» فنتحسّس جذور التعريف الوظيفيّ الذي أصبح يمثل مرجعيّة المعرفة اللسانية الحديثة.

فإبستيميّة «اللغة الأداة» قد كرّست تصوّراً آحاديًا في تعريف الواقعة اللسانيّة، وظلّ الفكر اللغوي ينوس بين تعريف الكلام من موقع الدالّ الذي هو المتكلّم وتعريفه من موقع المدلول الذي هو السّامع، وبناءً على هذا المقوّم الثنائيّ جاءت التعريفات الوظيفيّة بين قطبين: الحدّ التعبيري والحدُّ الإبلاغيّ.

إنّ كلا الحدّين يُمسك بالفرد في فرديّته: يمسك التّصوّر التعبيريّ بالإنسان وهو ناطق متكلّم مركّبٌ للجمل المفيدة، باثًا إياها إلى من بحضرته من متلقٍّ مقصود لذاته فيصغي إصغاءً، وإلى متلقٍّ حاضر بالاتّفاق فيسمع الكلامَ المبثوثَ سماعاً فيتلهّى وهو غافل أو يتنبّه فيتروّى.

ويمسك التّصورُ الإبلاغيّ بالإنسان من حيث هو الذي قد صيغ الكلام من أجله، وتَركّب نَظْمُهُ ليُرسَل به إليه، وتألّفت أجزاؤه على مقاس حيرته في الأمر

واستعداده في الإدراك، فيتشكّل التعريف احتكاماً إلى إبلاغ المراد إليه، فكأنّ ما يفعله المتكلم من جمع وتنظيم وصوغ وإفصاح لا يكتسب علة وجوده إلاّ متى تلقاه المرسَلُ به إليه، والتلقي ليس حدثاً عابراً، ولا هو مجرّد سماع للأصوات، بل هو استقبالٌ للمعنى وانخراط في فعل الدلالة.

وهكذا حَمل التعريف الوظيفيّ الأحاديّ بذورَ امتداداته. فمرجعيّة اللغة الأداة قد أعلت من شأن الإنسان الفرد: متكلّماً باللغة، ومستخدماً لآلتها، وفوّضت أمر الفرد إلى الفرد لأنّ التصور التعبيريّ قد جَعل فعل الدلالة فعلاً تاماً بمجرد استقامة المعنى في خَلَد صاحبه، والتصور الإبلاغي قد أشرك المتلقيَ في إنتاج الدلالة لأنّه جعل المعنى وقفاً على تحققه في ذهن السامعين ثم على تجليه عبر مداركهم.

أمّا ما نزعم أنّه مرجعيّة معرفيّة جديدة ـ وهو إبستيميّة «اللغة الموضوع» ـ فقد أخرجت القائم بالقوة إلى حيز الموجود بالفعل: فالحدث التعبيريّ هو في الحقيقة متضمِّن للذي تمّ التعبيرُ من أجله، والواقعة الإبلاغيّة متضمّنة للذي تولى عملية الإبلاغ وقَصَدَ إلى إنجازها، فالكلام رسالة، ولا رسالة إلاّ بمن خطّها، ثم لا رسالة إلاّ بمن صيغت من أجله، ولكن التوالج قد خبا وقعه بفعل آحاديّة التّصور، وعند هذه اللحظة من الوعي المعرفيّ يأتي تصوّرُ البديل الذي هو تعريفٌ وظيفيّ يمسك بالقطبين: قطبِ التّعبير وقطب الإبلاغ، أيْ قطب الأداء وقطب الاستقبال، وبين القطبين مسافة ما بين الإرسال والتلقي، وهي تماماً مسافة ما بين الإفصاح والإدراك.

وفي زَحم هذا الفضاء القاسم بين القطبين تتخلّق نطفة المفهوم الجديد الذي يقوم من إبستيميّة «اللغة الموضوع» مَقام الخامة الولود: إنّه مفهوم التّواصل.

التواصل ليس إلاّ: بلا نعت واصف، ودونَ فائض من القول. التّواصل من حيث هو متصوَّرٌ جامع ـ ومانع ـ يتطابق عليه المصطلح إلى حدّ التماهي. ولم نقف في اللغات ذات الأرومة اللاتينيّة ولا ذات الاشتقاق الجرماني الأنجلوسكسونيّ على قالب في تركيب الألفاظ بقادر على هذا الأداء التّصوريّ المكتنز كما تؤدّيه اللغة العربية بفضل هذا القالب الصرفيّ الذي مأتاه صيغة «تَفَاعَلَ».

والأرشق أنّ هذا الميزان الاشتقاقيّ يوفر الصيغة الفعلية ويتيح لها أن تفرز الصيغة الاسميّة التي هي المصدر فيأتي «التّواصل» مصطلحاً تعزّ جناسه في الألسنة

الأخرى، ولذلك توسّلت كلٌّ من اللغة الفرنسيّة واللغة الإنكليزية بعبارة مركّبة فيها اللفظ الدالّ على الإيصال (communication) تسنده الزائدة الاشتقاقيّة الدالة على التوالج (-inter) ومع ذلك تظل صيغة التفاعل العربية هي الأقدرَ على الوفاء بالقصد الدلاليّ في أدقّ شقائقه لأنّها تتفرّد في التعبير عن الاشتراك من حيث هو حدث إنجازيّ، وهو ـ على وجه التّمحيص المتناهي ـ اشتراك الطرفين معاً في الفاعلية وفي المفعوليّة.

البحث في الدلالة

سعى الإنسان منذ أقدم عصوره إلى الاهتمام بهذه الظاهرة التي اقترن حدُّه بحدّها، إذ من فرط التصاق اللغة بالإنسان، ومن شدّة تعلقه هو بها، احتجبت عنه مسائلها، ودقّت حتى رقّت مباحثها، وتكاثفت دون معرفتها حُجبٌ حتى لكأن رواسم الوجود قد اعترتها غيومُ اللغة.

وعلماء اللسانيات أوّل من يقرّون بأنّ علمهم ليس أوّل العلوم التي اتخذت الظاهرة اللغوية حقلاً معرفيّاً لها، ولكنهم يعلمون أنّ علمهم قد استقل بذاته تمام الاستقلال منذ اختط لنفسه منهجاً يريد أن يوصله إلى شَكْلَنَة اللغة، وفي نفس الوقت إلى عَلْمَنة المعرفة المتصلة باللغة، والمراد بذلك هو الوصول إلى صياغة البحث اللغوي في قالب قوانين دقيقة، والوصول بوصف معطيات اللغة فيما يشبه الصيغ الرياضية. وتَيسّر للسانيات ذلك بفضل تعاملها المرن مع حركة الامتداد والانقباض بين العلوم، ولا سيما في دائرة المعرفة الاجتماعية والإنسانية، ولكن شيئاً من ذلك ما كان ليحصل لولا ما أقدمت عليه اللسانيات من تخليص البحث اللغويّ مما كان يمازجه من أخلاط، وما كان يماحكه من إيعازات تَفِد عليه من منازلَ وجوديّة أخرى، فتَخَلّته من شوائب المتعلقات الخرافيّة والأسطوريّة، واستصفتْ جداولَه بعيداً عن التقديرات الغيبيّة والتأويلات النفسيّة الموغل بعضُها في المَوثوقات السّحريّة.

لقد عملت اللسانيات على تمحيص البحث اللغوي في أنساق داخلية ومكوّنات محدّدة للظاهرة التي هي مدار سؤالها. ولئن امتثلت البُنى الصوتيّة والصّرفية والنحويّة امتثالاً رحباً فإنّ البنية الدلالية قد وقفت عقبة ناتئة عاقت المعرفة الانسيابيّة، فاستعصى المعنى على الضبط، وامتنع عن التقنين، وتوالّى عن

التجريب الاختباريّ، فارتدّ الفكر النظري على مقولة الشّكْلَنة يعاودها حيناً ويَشكّ في صلاحها وسلامة جهازها أحياناً كثيرة أخرى.

فكأنّما ارتفع من زخم اللغة صوتٌ يَعترض على جرّ المعنى إلى ورْشة الاختبار، ويُحذّر العلمَ أنْ يدخل بالدلالة إلى مصفوفات الآلة: سواء أكانت آلة تصف كما في الصّوتيّات، أم آلة تُرتّب كما في الصّرفيّات، أم آلة تصنّف كما في النحويّات، أفلا يحقّ أن نصادر على أنّ عناد المعنى إلى حدّ الجموح هو الذي كان سبباً في الزخم الذي عرفته اللسانيات في تولّد النظريّات بعضها من بعض، وفي تعاقب المدارس بعضها تلوَ بعض؟

لقد دخلت اللسانيات اللغة من نافذة الاستعمال بعد أن زَهُدت في المعيار، وذلك بحجّة أنّ ظواهر الكلام ومستوياته ليست إلاّ وليدة التداول الذي هو نُسْغه وماءُ الحياة في كل شرايين الظاهرة اللغوية. فالمعيار جملة من النواميس تَرسم الاستعمالَ وتضبطه، ولكن الارتباك المعرفيّ يتمثل في أنّ اللغة جارية على الاستخدام، قائمة على التطور، نزّاعة إلى مُساوقة حاجات الإنسان وتقلب صنيعه في الزمن والمكان.

إنّ المعيار ـ مع أيّ لسان من الألسنة البشرية وفي أيّ حقبة من حقب الحضارات ـ لا يتسنى استنباطُه ولا يَسلم بناؤه إلاّ إذا افترضنا أنّ استعمال الإنسان للُغة قد توقّف في لحظة الوصف والتحليل، وأنّ منهج الاستقراء الناقص قد ارتكز على حقائقَ من اللغة تتشكل على مَحمل الثبات.

ولئن كانت البنية النحويّة والبنية الصرفية أكثرَ البُنى اللغويّة استقراراً وأكثرها ـ تبعاً لذلك ـ إذعاناً لسلطة المعيار، وكانت البنية الصوتية في منزلةٍ وسطٍ بين الثبات والتحول، فإنّ البنية الدلالية تُشكّل بين البنى اللغويّة البنيةَ الأكثر سيولة مع الزمن، والأشدَّ زئبقيّة مع الاستعمال، فهي بناءً على ذلك أقلُّ البنى انصياعاً لسلطة المعيار. وما انفكت جهود اللسانيّين تتوالى لتطويق المعنى وتأسيس معرفةٍ صارمة يُوثق بها في أمره. وفي هذه الزاوية المحجوبة يثوي المأتم التّشوثيّ الذي ستظل اللسانيات حسب تقديرنا تَجرّ تبعاته، لأنّ الفصام جليّ بين الغاية المعرفية وهي الشكْلنة التامّة والوسيلةِ إليها وهي سياج المعنى في اللغة.

لقد كان للتّنضيد الرّباعيّ الذي أقامته المدارس اللسانيّة بخصوص البُنى

اللغويّة فضلٌ كبير على منهج البحث في أمر الكلام، واتّضحت فضائل هذا التصنيف عندما أحكمت المدرسة التوليدية آليّات التحليل بين البُنى الظاهرة والبُنى الخفيّة، وأصبح من المسلّمات أنّ الكلام البشريّ يترتّب في مصفوفاتٍ متناضدة: منضدة الأصوات ومنضدة الصيغ اللفظيّة ومنضدة التناظم النحوي، ثم جيء إلى البنية الدلالية وقيل إنّها عصارة التوالج القائم بين السّالفات جميعاً. ولكنّ التوليديّين لم يتساءلوا ـ وهم الذين كان ديدنُهم الاقترابَ من التشكيل الرياضيّ ما أوصلهم إلى ذلك الجهدَ ـ لماذا استعصت الدلالة كلّ هذا الاستعصاء، ولماذا تمرّد المعنى على الرسم البيانيّ الذي يستوحي حافزَه من المُشجَّر التفريعيّ للبنى اللغويّة. بل قلْ لَمْ يرتدّوا على تصوّرهم للبنيات اللسانيّة حينما ارتطم المنهج لديهم بعقدة المعنى قبل أن ينبروا باحثين عن الحلّ في جوهر العقل لدى الإنسان: كيف تَركّب؟ وكيف سبق له أن اكتسب اللغة فتشكّلت مداركُه بمقوّماتها؟

إنّ علم الدلالة ـ فيما نذهب إليه ـ ليس علماً بموضوع، وإنّما هو علم بطرائق تصوير الموضوع، فهو لذلك علمٌ بكيفيّةٍ قبلَ أن يكونَ علماً بمضمون، نعني أنّه بحثٌ في المعنى وليس بحثاً عن المعنى. ولا مِراء في أنّ عالِم الدلالة لا يبدأ عمله إلاّ وقد عُرفت الدلالة وعُلِمَ المعنى، فيأتي هو ليستكشف كيف تمّ حصول المعنى، وما هي الآليات التي سمحت بتحقق الدلالة على الوجه الذي كان يراد أن تتحقق عليه، أو كيف حصل للفهم أنْ انحرف عن المقاصد التي رُسمت بدءاً وانزاح التّواصل عنها بميْلٍ صغير أو بميل كبير؟

والحقيقة أنّ الاستعصاء المنهجي يرجع في تقديرنا إلى تذبذبٍ معرفيّ حصل بحكم تفتُّت النواة الإبستيميّة الأولى لمجال الدلالة: فالبُنى الصوتيّة والصرفية والنحوية هي في واقعها مزدوجة المَلمح بين ما هو مدلول به وما هو مدلول عليه، لذلك اختصّ علم الأصوات في منطلقه بحقائق التشخيص الفيزيائي سواءٌ مع الصوتيات الأدائيّة أو مع الصوتيات السّمعية، ولكنّ علم الأصوات الوظيفيّ ـ ذاك المعبّر عنه بالفونولوجيا والمعرَّب عند بعضنا بالصّوتميّة ـ يبحث في تحوّل العنصر الصوتيّ إلى عاملٍ محدِّد للمعنى ومدقِّق لفوارقه. وعلى هذا دارت مباحث الفونيم، أو قلْ مباحث الصّوْتم. وفي هذا المنعرج ازدوجت النواة المعرفيّة واستوت الدلالةُ جزءاً من لوحة التشريح على منضدة البنية الصوتية.

وكذا الأمر مع البنية المورفولوجيّة أو لنقلْ بنية الألفاظ ككائنات قاموسيّة، وما البحث في اللّفاظم ـ استناداً إلى مفهوم المورفيم أو اللّفظم ـ إلاّ احتكام إلى سلطة المعنى بلا مراودة. والأكثر امتزاجاً والأدقّ توالجاً هو البحث في قوالب بنية الألفاظ بحسب خصائص كلّ لغة، وهو ما يفرضه انتماء اللسان إلى فصائل اللغات وأُسَرها. والبحث في القوالب المورفولوجيّة ـ أيّ فيما يضارع الموازينَ الصرفية ـ هو بحث في الأنموذج الذي يُسكَب فيه الخاصُّ ليتحوّل إلى عام. فكل استقراء للموازين هو سعي إلى النّمْذجة، وهي أول خُطى التّشكيل الرياضيّ.

وكيف لا يرد على خاطرنا البحثُ في دلالة الصيغ الصّرفية مما هو عمادٌ من أعمدة فقه اللغة العربي، ولا شك أنّ اللسانيات في صيغتها العالميّة قد وقفت متأرجحة حيال العلم المناسب لهذا وهو المورفونولوجيا، لأنّه لم يجد مجاله الخصبَ حينما طُبّق على اللغة الإنكليزية واللغة الفرنسيّة، وربما على غيرهما أيضاً من اللغات. ولو أنّ مدرسة لسانية قد استقصتْ أمره من خلال اللغة العربية لكان له بين فروع الشجرة اللسانية شأن آخر غيرُ الذي له اليوم. والمهم هو أنّ البحث في دلالة الصيغ الصرفية يمثل محطة أخرى من محطات الإشكال المعرفي لمجال الدلالة، فهو نواة أخرى وقد تفرعت مكوّناتها الفيزيائية والذهنيّة.

وعلى نفس الوتيرة نقيس أمر علم التركيب، فالبحث في بناء الجملة هو بحث في علاقة النّظم بالسياق، وهو بالتالي ربط وثيق بين علاقة الألفاظ ومردودها الدلالي، وهذا ما يجسّمه مفهوم الوظيفة النحويّة: في أيّ لغة من اللغات البشريّة أخذْتَه، وعلى أيّ نمط من صيغ الكلام طبقته. وليس أوضحَ في هذا المجال من باب ترتيب عناصر الجملة كما يَدْرسه أهل العربية ضمن أبواب النحو، وليس الأمر بوقف على خصائص لسانهم دون غيره من الألسنة الطبيعية كافة.

والمهم هو أنّ تصدّعاً قد حصل في النواة الإبستيميّة الأولى لموضوع الدلالة، وتفرقعت شظايا المعنى بين فروع البحث اللساني. ولما جيء إلى إرسائه البحث في الدلالة، وتسويته علماً قائماً بذاته، تعذّر جمع أشتاته دون أن يهتز المعمار المعرفي لكبريات المسائل اللسانية: نعني البحث في الصوتيّات والصرفيّات والنحويّات. ويتضح هنا كيف ضاقت التصنيفات الجاهزة عن زئبقيّة المعنى، ويتجلى كيف كان الأحرى أن تُدرج الصوتياتُ المحضُ والصرفيات المحض

وأنساق تركيب الكلام كلُّها جميعاً في خانة المدلول به، ثم تُدرج دلالة الأصوات ودلالة الصيغ والوظيفة النحويّة في خانة المدلول عليه بفصلٍ منهجي حاسم.

ومع كل ما سلف يبقى إشكال الدلالة قائماً من الناحية المبدئية، ويبقى معه التشتت المعرفيّ بفعل المماحكة المنهجيّة التي آلت إليها الأبحاث في الكلمة وهي قائمة الكيان، مستوية التركيب، ككتلة متجمّعة من المعنى عناصرُه شتّى وبناؤه واحد. وذلك ما حصل مع المعجميّة بكل وجهاتها العملية: من جمع ألفاظ اللغة وترتيب جداولها، إلى صناعة المعجم، إلى ضبط التعريف وقضايا الحدّ فيه. وغيرُ بعيد عن هذه المماحكة المعرفية البحثُ في خصائص المصطلحات التي يمتاز بها كل حقل علميّ، وكيف تنشأ المصطلحيّة داخل اللغة وكأنّها مواضعة عرفيّة قد زُرعت بين حنايا مواضعة عرفية أخرى.

لقد تعذر على علم الدلالة أن يدرك مستوى التشكيل الصوري الذي بلغته العلوم اللسانية الأخرى. وإحكام نظرية المعنى ليس أمراً متعذراً في حد ذاته من الناحية المعرفية، ولكنه يظل رهين رتق للتّصدع المنهجي والتصنيفي اللذين عرفتهما اللسانيات منذ تفجّرت النّوى التي تتشكل منها الدلالة، ويتأسّس عليها بالتالي العلم الذي يبحث في المعنى.

إنَّ إحكام نظرية المعنى يظل أمراً ممكناً، فالمستقبل يخبّىء ثورات معرفية محتمَلة في مختلف العلوم. فتطور البيولوجيا العصبيّة قد يساعد على فهم المستوى النفسي التكويني للظاهرة اللغوية، وهذا قد يمهّد بدوره إلى إدراك نظام المعنى. كما أنَّ تكنولوجيّة الإنسان الآلي، ومحاكاة المَلَكة اللغويّة لدى الكائن الآدمي، لممّا قد يعين على مزيد كشف الظاهرة اللغوية في مخابىء المعنى. وإذا قبلنا مبدأ ترويض الدلالة على النّمْذجة النسقية فإنَّ مصير اللسانيات سيخضع بدوره إلى احتمالات عديدة يصعب التكهن بها في غياب تصوّر واضح لإمكانيات تطور سائر العلوم المحايثة الأخرى: الدقيقةِ والنسبيّة من فيزيائية وإنسانية. فاللسانيات تقع على تخوم علوم كثيرة منها ما هو مدرج في صنف العلوم الصحيحة ومنها ما هو في دائرة العلوم الاجتماعية. وهي القابلة للتأثر بهذه وتلك: هي على مرمى حجرٍ يصيبها منه الأذى، وهي على مدِّ عطيّة تنالها خيراً.

ثم إنَّ العلم يتأثر بطبيعة موضوعه، وموضوع اللسانيات اللغة، واللغة

مؤسّسة اجتماعية حيّة تتطوّر على الدوام. فهي موضوع غير ثابت، فلا يمكن وصفه والفراغ من وصفه لا سيما وأنّ علم الدلالة لا يدرس اللغة من كل جوانبها، فهو يظل في حاجة إلى نتائج الاختصاصات اللسانيّة الأخرى. ولا يمكن الاستغناء عن اللسانيات إلاّ إذا أصبح علم الدلالة هو اللسانيّات، أي إذا تغيّر محتوى العلم أو تغيّرت خارطة العلوم اللسانيّة عند فجر قطيعة إبستيميّة أخرى.

الدلالة والإشكال المعجمي

يظل الحرص على إحكام نظرية المعنى غاية كل المباحث اللغوية، وعلم الدلالة هو الآن أكثر فروع الشجرة اللسانية تعلُّقاً بهذا الغرض. ولكن قصوره عن إدراك غايته هو الذي يظل في نفس الوقت حافزاً يدفع العلة المعرفيّة التي تستقيم على معمارها إبستيميّة اللسانيات بأكملها ودفعاً يَغْذوها بنسق متجدّد. ولئن تعيّن على الباحث اللغوي ـ من الوجهة المبدئية ـ أن يجعل في تقديراته الاستشرافية احتمالاً راجحاً لإدراك غرضه وهو السيطرة على الدلالة في نَمْذجة نسقيّة فإنّه محمول حملاً في نفس الوقت ـ من الوجهة النقدية ـ على أن يرى في ذلك إيذاناً بتحوّل إبستيميّ عميق، بل قد يواجه البحث اللسانيّ انقلاباً معرفياً تتغيّر فيه الأدوار الموزّعة بين فروع المعرفة الإنسانية قاطبة.

إنّ قضية المعنى في الدراسات الفيلولوجيّة القديمة قد انحجبت تحت ستائر الفكر المثاليّ لأنّها انخرطت في ثنائية الجوهر والعرض، وفي تركيبة الروح والجسد، وفي جدليّة الباطن والظاهر. ومن هذا الباب حَوْل سؤال المعنى ترسّخت قضية التوقيف والاصطلاح، وتوطدت مسألة المعيار والاستعمال. ولكن اللغويين مِن حيث هم مَن هم لم يحملوا على كواهلهم سؤال المعنى بالحدّة التي حمله بها النقاد والبلاغيّون وشرّاح النصوص المقدّسة.

ثم كان إغراق البحث اللغوي في المنهج التاريخي، وكان إمعان فقه اللغة المقارن في استقراء تاريخ الألسنة البشريّة بحثاً عن ذلك اللسان المصفى الأوحد الذي تشبّعت بأدبيّاته ميتولوجيا الأسبقين، وكانت المطيّة الأولى في مَركب البحث التاريخي المقارن هي الصّوتيات. وبلغ اطّراد التقلبات الصوتية وتواترُ انسجام بدائلها التاريخيّة في اشتقاقها من لغة إلى أخرى حدّاً جزم معه الدارسون بأنّ الظواهر الصوتية تسلك سُبل القوانين المطابقة للقوانين الفيزيائية.

ثم كان البحث في الكلمة: في اشتقاقها التأثيلي أولاً، ثم في تقلب دلالاتها ثانياً. وإذا بالمعنى يطفو على سطح الوعي اللغوي خادماً لا مخدوماً، وفي هذا المفترق بالتحديد، وعلى أرض مواقعه المتقاطعة، ننجز اليوم حفريّاتنا المعرفية لنؤكد أنّ المعنى قد كان النواة الثاوية خلف كل الاستقراءات التاريخية، حتى ينتهيَ بنا المطاف إلى اعتبار المعاجم التاريخية نافذةً معرفية تُطل منها علوم فقه اللغة على إشكالية الدلالة في حركتها المتعاقبة على محور الزمن، وبين الفينة والأخرى تتنامى نواة الإحساس بالمعنى في إبستيميّته الناطقة باسم العقل اللغوي الخالص.

لقد دأبت العلوم الإنسانية على أن يتقيد كل واحد منها بموضوعه تقيّداً مطّرداً، وكانت ترى في هذا الاطّراد سياجاً مانعاً يحمي خصوصيّاتها المعرفية. أما مسألة المنهج فكانت في منزلة أخرى من حيث صرامة الارتباط: للمنهج أثر بالغ في رسم ملامح العلم، وقد يكون له الحظ الأوفر في إرساء قواعده الأولى، ولكن حركة المعرفة في تطورها اللاحق كثيراً ما كانت تبدي تسامحاً مع الاستقرار المنهجيّ، لذلك تقلّبت كثير من العلوم بين تقديرات منهجيّة متباينة قد يصل تباينها إلى حدّ المضاربة. ولذلك أيضاً طافت كثير من المناهج بين علومٍ شتى، وكان الواحد منها كلما حَلَّ آلة إجرائيّة على حقل معرفيّ أخصبه، ثم جنى منه خصوبة جديدة، حتى إنّ بعض الرؤى التي هي في منطلقها منهجيّة محضٌ كادت أن تصبح مضموناً معرفياً شأن ما حصل مع البنيوية التي تخلّقت في رحم البحث اللغوي.

ومَن يرصدُ حركة العلوم الإنسانية ـ من موقع الاستفسار الإشكاليّ المصحوب بالمراجعة النقدية ـ وهي في مدّها وجزْرها بين مادة المضمون وآلة المنهج يرَ أنّ كل واحد منها يراوح باسترسال بين مسارين: مسارٍ يتّجه فيه من النواة المحقّقة لموضوعه نحو المكوّنات، وهي العناصر التي كوّنته وألّفت بين أجزائه، ومسارٍ يتّجه فيه من النواة نحو المركّبات، وهي العناصر التي تركّب هو عليها. ويكون ما أسميناه بالنواة الإبستيميّة هو بالتحديد نقطة التقاطع بين المسارين، أو لنقل هي المنطقة التي تقع عند توالج الدائرتين بوصفهما مركزيْ إشعاع منهجي وحقليْ تميّز نوعيّ من الوجهة المعرفية.

هذه النواة الإبستيميّة في مقامنا هي المعنى من حيث هو موطىء الإسقاط عند انطلاقنا من المدلول به صوب المدلول عليه، ثم عند تحرّكنا من المدلول عليه صوب المدلول به.

فعندما انتبه تشومسكي إلى تعاظل المسألة الدلالية وأبان عن تصوُّره لمرتبتها بين مراتب التركيب اللغوي، ثم اندفع أتباعه المنتصرون لرؤيته بدون احتراز ولا مراجعة، وجاراهم المستنشقون لاستلهاماته التوليديّة فراحوا جميعاً يؤسّسون للتّنضيد الذي يجعل الدلالة ثمرةً تُستخلص من خلال بنية الأصوات فبنية الصيغ فبنية التراكيب النّظمية، لم يَدْرِ ـ ولا هؤلاء كانوا يدرون ـ أنّه صادَرَ على المجهول وراهن على المتعذر، فقد أُهمل موضوعَ المعنى، وأُجّل الخوض فيه، ريثما ينتهي حسمُ قضايا ما قبل المعنى حسب تصوّره، وهما إمهالٌ وتأجيل يفسّرهما هاجس المنهج، ولكن الهاجس المعرفي يقصر عن الشفاعة لهما.

فموطىء القدم الأوّلُ مع أوّل إيقاعات الصوت في الجهاز اللغويّ إنّما هو وثيق الصلة بالدلالة، فالمعنى هو عتبة الدخول إلى نظام الكلام حتى من وجهة النظر التوليديّة التي حُقَّ لها ولأهلها أن تفخر وأن يفخروا بأنّ رؤيتهم قد أزاحت ركاماً من الإجحاف ألحقه البنيويّون والتوزيعيّون بالبحث اللساني.

ثم إنّ تشومسكي ـ في بداية أعماله الانقلابيّة ـ قد ظن أنّ الذهاب من الصوت إلى الصيغة إلى التركيب فإلى الدلالة هي الطريق نفسُها التي يسلكها غيره مقتفياً فيها المنهجَ المقابل، ومنطلقاً من الدلالة نحو الصوت مارّاً بالتراكيب فالصيغ. وتَخيّل أنّه لم يغيّر الطريق المسلوكة وإنّما تصرّف في وجهة المسار. ولكنه لم يفطن منذ البداية إلى أنّ تحويل الاتجاه في المنهج هو تغيير لجوهر البحث في علاقة العلم بموضوعه، وارتباط العقل اللغوي بالعقل الخالص.

إنّ البحث في المعنى كما اضطُرّ التوليديّون إلى الخوض فيه قد حوّل إطار علم الدلالة إلى إطار التّداول في الدلالة، وهو ما أفرز بعدئذٍ البحثَ في الخطاب، والحرجُ المعرفيّ هنا هو مدى استقامة هذه المَثناة مع المثناة الأخرى وهي اللغة والكلام. فمما لا شك فيه أنّ علم الدلالة هو قرين المدلول عليه أكثر مما هو قرين المدلول به، لذلك فهو أقرب إلى الانتظام في خانة اللغة. أمّا علم الخطاب فهو قرينُ المدلول به في لحظة تماهيه مع المدلول عليه، لذلك فهو صنْو الكلام. ولكنّ المعنى يُطلّ علينا من جديد ليسائلنا من جديد عن موقع الخاصّ والعام ـ أي موقع الفرديّ والجمعي ـ بين حنايا إبستيميّة اللغة.

إنّ نقطة تقاطع الإنجاز الفردي مع المخزون الجماعي هي اللحظة الدلالية،

وهي بالتالي نواة المعنى في العقل اللغوي كما يحاول حصرَها العقلُ التجريديّ المحض. فالأصوات التي يتكوّن منها أيّ لسان من الألسنة الطبيعية يصفها اللغوي ويرسم حدودَها البيانيّة، ولكنّ الفرد الناطق بذلك اللسان ينطق بها ويؤدّيها على المنوال الذي يَطْبعها بخصوصيّاته الفرديّة، لذلك يستطيع السامع مع الألفة أن يعرف الشخصَ المتحدّث وإن لم يكن يراه.

والتراكيب يستصفي النحاةُ بُناها ويحدّدون قوالبها بحكم انتظام عناصر الكلام على سلسلة الترابطات الوظيفيّة، ويأتي الفرد لينجز العبارة ممتثلاً لوصايا النحو، ومتصرّفاً مبدعاً يبتكر عُدُولاته التي قد تطّرد فتصبح نسقاً من الأنساق المشروعة في نظام اللغة. وفي كلّ تلك الحالات نتبيّن الخيط الفرديّ من الخيط الجمعيّ، وتتماثل في نظرنا خطوط الفصل بين نظام اللغة المعنيّة وأسلوب الفرد في إجراءاته عليها. أما مع الدلالة فغير متيسّر أن نفصل فيها نواة الخلية الإبستيميّة عن هَيُولاها، وغيرُ متيسّر أن نعزل محصول الكلمة من المعنى الجذري عن محصولها من المعنى السياقي، ولذلك عزّت قضيّة التعريف في مبحث المعجميين، وتمرّدت مسائل الحدّ في الجَدْولة القاموسية. ولم يكن لجوء بعضهم إلى الفصل بين المعنى المعجمي للألفاظ ومعناها السّياقي ـ تحت مظلة الدلالة الذاتيّة والدلالة الإيحائية ـ إلاّ تقنيّة من تقنيّات المنهج في مباحث الكلام.

إنّ لحظة الاتصال بالقاموس كلحظة التعامل مع أيّ مادة معجميّة: كلتاهما تستكمل الوعي بإبستيميّة المعنى، وهو وعي مأتاه الإحساسُ بتماهي المدلول به والمدلول عليه عقب الإحساس بقدرة كليهما على الانفصال عن الآخر، فأنت تراجع القاموسَ تبحث عن معنى كلمة لم يسبق لك أن صادفتها، ولم يسبق لها أن صادفتك، ومصادفتك لها غير مصادفتها لك كما قد تعلم، فتدخل إلى كَشّاف اللغة على أيّ نسق من أنساق التبويب تَرتّب، فتمتثل لما رَسَمَ لك من مسالك وأنت على يقين من أنّك واجد ما أنت باحث عنه، وهو هذا «المدلول به»، ولكنك أقلّ يقيناً في عصمتك بالمدلول عليه، فقد تُلفيه غريباً، وقد تَلْقاه أليفاً، وقد يَعِنّ لك معه ما يزيد سعيَك إليه ارتباكاً، وقد تأخذك على نفسك شدّةٌ لأنّ عارضاً قد طرأ على الذاكرة لديك فتعرف أنّك تُعيد الكَرّة مع القاموس في شأن تلك اللفظة لمرّة ثالثة أو رابعة. وتلك لحظة من لحظات الوعي بأنّ للمدلول عليه وجوداً مفارقاً لوجود المدلول به. وتلك هي أيضاً لحظة الوعي بإبستيميّة المعنى.

وقد تأتي القاموسَ تسأله عن كلمة أنت تعرفها، وأنت تستعملها، وأنت تعرف لها عدداً من الدلالات السياقية، ولكنها صادفتك في سياق لم تُلفِ شيئاً مما تعرفه لها مطابقاً لما يقتضيه، أو لما ييسّر الاجتهادَ في قبول معناه، فتستفتي المعجمَ وكأنّك تتمنّى أن يَضمّ بين دفّتيه الاستقراءَ الكامل، والحال أنّك تعلم أنّه بُني على الاستقراء الناقص في الدلالات، والذي فَعَله جامعو اللغة هو صنو ما فعله النحاة في هذا الباب: بعضُ الكل يُغني عن البعض الآخر، لأنّنا بالبعض ندرك الكلَّ كما لو أننا استكملنا كلَّ الأبعاض والسبب في ذاك الاستغناء أنّ المعجميّين ـ كالنحاة ـ لو أدركوا الأبعاض جميعَها لسقط عنهم همُّ البحث عن صياغة الكلّ.

وإذ أنت تبحث عن معنًى يتواءم والسياقَ الذي أنت معه فشأنك مع اللفظ شأنٌ جديد: أنت ماسك بالمدلول به وهو غير غريب عنك، وأنت قابض على المدلول عليه من أحد أطرافه ولكن بعض أطرافه الأخرى قد أفلتتْ منك، فهي إذن لحظة مغايرة من لحظات الوعي بانفجار نواة المعنى وتوزّع شظاياها الدلالية.

ولكنك قد تلجأ إلى معجم اللغة تتحرّى أمرَ لفظة هي ممّا ملكته، وقبلتَ استعماله، وطالت عشرتك معه، ولكنْ ـ لأمر مّا ـ عَنّ لك أن تعاركها، وتخاصم اللغة في شأنها: إما لحاجة في الدلالات طرأتْ تريد أن تَخُصّها بمصطلح يتداوله أهلُ الذكر في حوزة علم من العلوم، وإمّا تحت وقع حالٍ شعريّة تلبّستْ بك فَرُحْتَ تُفرّج عن ضَنيمها، فعدت إلى القاموس تستفتيه أمرَ المجازات التي سلكها ذلك اللفظ في عُرْف أهل اللغة، وتتحاور مع الشواهد الواردة حتى تتبيّن القرائنَ المُتاحة في أمر الاستعارات لكي تَصوغ مصطلحاً أو تَصْنع صورة فنيّة.

وتلك ـ هي الأخرى ـ لحظة من لحظات الوعي بأنّ المدلول به بين يديك كالوعاء تُجري فيه أخلاطاً من سوائل المدلول عليه، بل أمزاجاً من المدلولات عليها. وفي كل الأحوال فأنت بحضرة قاموس اللغة لا يفتأ أمرُك متراوحاً بين خطابين: يتحدّث إليك وكأنّك عالم باللفظ المدلول به من حيث هو ملفوظٌ لا غير، ويُحدّثك عنه كما لو أنّك لا تعرف من أمر معناه شيئاً، فكأنّك على صلةٍ بالمدلول به وعلى غير صلة بالمدلول عليه، فيخاطبك فاصلاً لك هذا عن ذاك. وبغير هذا التأويل الغائص على إبستيمية المعنى لا يستساغ أنّ معاجم اللغة ـ في كل الألسنة ـ تأتيك باللفظ، وتأتيك بدلالته، وتأتيك بالشواهد المنتقاة من فُحول

الكَتَبة تُقدِّم لك التعريفَ المستخلص من الشاهد، ثم تأتيك بذلك الشاهد استدلالاً على صواب ما استخلَصَتْه سلفاً منه.

فكلُّ المعاجم تحدّثك عن معنى الألفاظ وتريد منك أن تصطنع لنفسك حالة ذهنيّة تَقْبل فيها أنّك تعرف اللفظ فتبحثُ عنه، ولكنك تجهل المعنى ـ كلَّه أو بعضَه ـ ثم تأخذ سبيلك إلى معمار الدلالات خطوةً خطوة، ومع كل الخطى تزيح عن نفسك ستائر الجهل بالمعنى ستراً فستراً، حتى تنتهيَ وقد أصبح المدلول به لديك ـ وهو اللفظ ـ متماهياً مع المدلول عليه وهو المضمون، فتنجحُ في اختبار قراءة القاموس وتوقِّعُ بالتالي على فَلاح أهل المعجم في الامتحان الذي اجتازوه عند تأليفهم للقاموس. ويكون الجميع قد وُفِّقوا فيما اجتازوه لأنّهم انخرطوا في نسق التّواطؤ على إبستيميّة المعنى.

العربية والمعرفة الحديثة

إنَّ البحوث اللغوية الحديثة في أرقى مجالات العلوم اللسانيّة المتصوَّرة ـ كما أسلفنا ـ تتجه صوب مجال بالِغ الدقّة هو مجال الإدراك، ويَأمل اللسانيّون أن يصلوا من خلاله إلى مزيد الكشف عن أسرار تعامل العقل البشري مع الظاهرة اللغويّة وذلك بالجمع بين حقائقَ ثلاثٍ كثيراً ما كانت تُعتبر فرضيّاتٍ متنافرةً لا يجوز لصاحبِ نظريّة أن يصادر عليها مجتمعةً: الحقيقةِ العضوية وهي المتصلة بالتركيب البيولوجي والفيزيولوجي والعصبي الذي يأتلف منه الدّماغ البشري، والحقيقةِ النفسيّة من حيث إنَّ الإنسان ـ أيّاً كان جنسه وتاريخه، وأيّاً كانت لغته وثقافته ـ لا يَهمّ بإنجاز الكلام إلاَّ وتحرّكتْ معه كلُّ مكوّناته الوجدانيّة والشعورية، وتضافرت لنجدته سائرُ مُرَكَّباته الروحية المضمَرة، والحقيقةِ النحوية التي هي الصورة المثلى لائتلاف كل العناصر التكوينيّة المتضافرة داخل نسيج الكلام والتي تبدأ من الحرف بكل مميّزاته الصوتية ثم الكلمة ثم الجملة التامّة المفيدة.

إنَّ البحث في مجال اللسانيات الإدراكيّة يمثل اليوم نُقلة نوعيّة بهذا الانصهار الثلاثي بين تلك الحقائق الثلاث التي أسلفنا، ويمثل كذلك قفزة كيفيّة أخرى تتجسم في تخطّي الحواجز التي كانت قائمة بين ثلاث نظريات كبرى في مجال علم الدلالة، كلُّ واحدة تُركِّز على فرضيّة أساسيّة: الأولى تَعتبر أنَّ مفتاح الدلالة هو المعنى المعجمي كما استقرّ في الذاكرة الفرديّة والجماعية، والثانية تعتبر أنَّ

مفتاح الدلالة هو المعنى السياقيّ عندما يدخل اللفظ في تركيبة الكلام، والثالثة تُوكل الأمر إلى المفتاح المقاميّ بالاحتكام إلى لحظة التداول الفعلي بين المتحاورين باللغة.

لقد اتجه البحث إلى الكشف عن النظام النحوي المجرّد الذي يَحْكم آليّات كلّ لغة طبيعية، ثم اتجه نحو تقصّي ما يقوم بين العقل البشري والظاهرة اللغوية من آليّات التركيب ومسوّغات الإدراك فيما أطلق عليه النحوُ الكلّيُّ. وهذا هو المشروع المعرفيّ الجديد لعلم اللسانيات والذي تستعين في إنجازه بالتطور الهائل الذي عرفته العلوم الحاسوبية في ضرب من المقايضة. فبعد أن كانت اللسانيات علماً خادماً للحاسوب يحاول اللسانيّون أن يتخذوا من التكنولوجيا الحاسوبيّة أداةً تخدم حقلهم المعرفي لتطوير النظرية اللغوية العامة[5].

إنّ علم اللسانيات يقف اليوم في منعطف حاسم إذ يمرّ بلحظة معرفيّة حرجة، ذلك أنّه يبحث عن أنموذج من الألسنة الطبيعيّة يُمدّه بما لا تستطيع اللغات العالميّة السائدة الآن أن تمدّه به على الوجه الأكمل. وإننا لعلى يقين جازم بأنّ اللغة العربية مؤهّلة تمام التأهيل للاضطلاع بهذه المهمّة العلميّة الدقيقة: فهي أوّلاً وقبل كل شيء لغة إعرابيّة، ومن المعلوم أنّ تاريخ الألسنة الطبيعيّة قد جنح بالعديد منها إلى أن تتحوّل من لغات تعتمد الإعرابَ - أي تَغيُّرَ أواخر كلماتها بحسب مواقعها في سلسلة الكلام وبحسب ما يَنْجم عن وظائفها النحويّة - إلى لغات قد تخلصت من ظاهرة الإعراب، وهو ما يسمّى في المفاهيم العلمية الدقيقة بالانتقال من خانة اللغات التأليفيّة إلى خانة اللغات التحليليّة. وأهمّ لغة إنسانية مرّت بهذا التحوّل هي اللغة اللاتينيّة التي انسلخت منها لغات غير إعرابيّة كالفرنسيّة والإيطاليّة والإسبانيّة.

والسبب الثاني هو أنّ اللغة العربية لغة اشتقاقية لأنّها تعتمد الحركة الذاتية في

(5) اتضح ذلك جلياً في آخر أعمال نوام تشومسكي اللسانية: **البرنامج الأدنوي***.
The Minimalist Program. M.I.T. 1995.
وقد عالج فيه نظرية المبادىء والمتغيّرات، ثم الاشتقاق والتمثيل، ثم البرنامج المقتضب الأدنى في النظرية اللسانية، ثم المقولات والتحويلات.
(*) سيصدر هذا الكتاب ضمن إصدارات دار الكتاب الجديد المتحدة - لعام 2010.

توليد الألفاظ بعضها من بعض، وهو أنموذج متميّز تماماً من أنموذج اللغات الغربية المشهورة والسائدة كالإنكليزية والفرنسية، فكلتاهما من اللغات المسمّاة بالانضمامية تماماً كاللغة الألمانية التي تذهب بهذه الظاهرة إلى أقصاها إذ تتشكل الكلمات عند توليدها بواسطة الخصيصة الالتصاقية المتتابعة. وتتأتى ميزة اللغة العربية هذه بحكم أنها تجمع السّمة الاشتقاقية مع السّمة الإعرابية مما لم يجتمع على سبيل المثال في اللغة اللاتينية.

والدعامة الثالثة تتمثل في أنّ العربية هي من أقدم اللغات التي حافظت على بنيتها التاريخية التامة، ذلك أنّ التاريخ لم يسبق له أن حدّثنا عن لغة عُمّرت أكثر من ستة عشر قرناً دون أن تنسلخ إنْ في بنيتها النحوية وإنْ في أبنيتها الصوتية والصرفية والمعجميّة. واللغة العربية مشهود لها ـ بتحقيق المؤرخين ـ أنّها منذ مطلع القرن الخامس للميلاد قد استوفت منظومتها النحوية التي جاءتنا عليها، بل واستقامت لغة توثيقيّة تُدوّنُ بالخطّ كما دلّت على ذلك شواهد القبور التي تم اكتشافها. وللعربية منزلة تاريخيّة خاصّة بين منازل اللغات السّاميّة بحكم عواملَ موضوعيّة تظافرت على إجلائها منذ كان أوّلُ ذِكْرٍ للعرب في أمّهات التاريخ، ويعود إلى القرن التاسع قبل الميلاد[6].

والسّند الرابع هو أنّ اللغة العربية قد وصلتنا معزّزَة بعلوم غزيرة طوّقت بها فألمّت بمنتهى أسرارها وكانت من ضروب العلم الخالص الذي قد استوفى أشراط المنهج الموضوعي الشامل. فعلوم العربية كما صاغها أعلامها قد أدّت الاستقراء حقّه بالجمع فالوصف فالترتيب، وأعطت الاستنباط واجبَه من قياس وتجريد وصوغ للقوانين المطّردة، ثم أسلمت أمرها للانتظام النسقي فأوفته حقّ التحليل وحقّ التفسير ثم حق التعليل، فكان أن انبثق من كل ذلك منظومة صورية هي أقرب إلى المعمار المنطقي المتماسك.

ثم إنّ اللغة العربية هي لغة حيّة متداولة سواء في مجال المؤسسة التربوية أو

---

(6) يمكننا أن نعيد قراءة كثير من البحوث المتعلقة بالساميّات من وجهة النظر التي نعرضها، من ذلك ما ورد في كتاب ولفنسون: **تاريخ اللغات السامية**، دار القلم، لبنان، 1980، أو كتاب نسيب وهيبه الخازن: **من الساميين إلى العرب**، مكتبة الحياة، بيروت، 1979.

الإعلامية أو ضمن دوائر المؤسسات الرسمية، وليس شيء من ثمار الفكر والعلم والثقافة إلاّ وهو مصوغ بها، فضلاً عن أنّها اللغة الرسمية المعترف بها ضمن مؤسسات العمل الدولي والأممي.

من كل هذه الجوانب تمثل اللغة العربية شيئاً ثميناً بين أيدي العلوم الإنسانية ولا سيما العاكف منها على استكشافات الحقائق الإدراكية الجديدة من خلال أرقى النماذج اللغوية وأكثرها غزارة واستكمالاً وتجريداً. ولسنا بمجازفين لو زعمنا أنّ أكبر فريضة تقع على عاتق أبناء لغة الضاد من هنا فصاعداً إنّما هي استثمار تجربة الإنسان العربي مع لغته في أتمّ أشراط الإفصاح بها كي تقدّم للمعرفة الإنسانية زاداً سخيّاً يكون الأنموذجَ الأوفى للّسانيات الإدراكية.

الفصل الثاني

اللغة الإعرابية وإنتاج الدلالة

الإعراب ونظامية الدلالة

إنّ للمعنى سؤالاً غير جليّ هو سؤال دلالة الكلام من وراء دلالة الألفاظ. والذي هو أشدّ خفاءً أنّ الناس يتحاورون باللغة فلا يُقرّون للكلام بما هو دالّ عليه إلاّ من خلال التركيب، بينما هم يؤسّسون الكلمات على دلالاتٍ كأنّها محايثة لها، ذاتيّة فيها، فيكادون يَقصرون المعنى على وجوده الذرّيّ إذا سئلوا عنه. فإن غاب السّؤال تصالحوا مع التركيب. ولولا أنّ لفظ الدلالة متنزّل في آليّة الاشتقاق ـ بحيث يتبادر منه إلى الذهن أنّه مصدر مستخرَج من الفعل الذي هو فعله ـ لكان بوسعنا أن نقول: إنّ لفظ الدلالة هو الأوْلى بالتركيب على حدّ ما يكون لفظ المعنى هو الأولى بالكلمات في وجودها الفرديّ. فالفاصل بين الدلالة إسماً والدلالة مصدراً هو نظير الفاصل بين النحو تركيباً والمعجم ألفاظاً، لأنّ الألفاظ نستدلّ بها على سلامة التركيب بما أننا منه نُحصّل المراد، والتركيب نستدلّ به على معنى الألفاظ بما أنّ السياق هو الذي يتيحه لنا؛ وهذه القرينة الجامعة بين الحقيقتين هي مجردةٌ متوارية في اللغات التي تتراصف كلماتُها دون أن تتغيّر بعضُ أجزائها، أما اللغات التي يتغيّر شكل ألفاظها عندما يتألف منها الكلام ـ وهي اللغات الإعرابيّة ـ فإنّها توفر مظهراً محسوساً لعمليّة الاقتران بين الوجود القاموسي للألفاظ ووجودها السّياقيّ.

وهكذا يصبح النحو إيذاناً بخروج اللفظ من مخزوننا المعجمي إلى أدائنا التّداولي، ويصبح الإعراب ـ بما هو تشكّلٌ تنصاع فيه الأجزاء الملفوظاتُ لنسقِ

البناء التركيبي ـ هو الصورةَ الحسيّة المثلى لاكتمال جنين الدلالة، وما الإفضاء به إلاّ إعلانٌ عن ميلاد المعنى.

ومهما أفضنا في وصف نبوغ عبد القاهر الجرجاني وتفرّده الفكريّ الوقاد ـ ولا سيّما بالاحتكام إلى نظريّته في النظم ـ فإنّ تميّزه الفكريّ الخالص لن تَجلوَه لنا عدسات الكشف البلاغي بقدر ما تجلوه لنا مرآة الفحص النحويّ. فلقد أحسّ بما أحسّ به علماء الإعجاز من قبله ولم يتوصّلوا إلى القبض عليه بأداةٍ معرفية واصفة، وكان فضله عليهم أنّه ابتكر الآليّة اللغويّة والمفهوميّة التي مكّنته من تشخيص ظاهرة الدلالة، وتصوير انبثاقها في الكلام بصرامة لم يسبق إليها سابق، بل ولم يأتِ لاحقٌ بما يتجاوز دقتها العلميّة، ناهيك أنّ بعض رواد المعرفة اللغوية الحديثة لمّا أرادوا تشخيص الموضوع لاذوا بالمجاز فقالوا هو إسقاط محور الاختيار على محور التوزيع، قاصدين بذلك إلى تصوير التناسق بين جدول الألفاظ وجدول التركيب على حد ما فعل رومان جاكبسون[1].

فالنظم ـ بالمصطلح الذي اشتقّه له صاحب **الأسرار والإعجاز** وبالمفهوم الذي أفرغه في قالبه ـ يرتدّ إلى النحو قبل أن يرتدّ إلى البلاغة، فإن رمنا الوفاء للنسق الفكريّ الذي اختطه له صاحبه، والامتثالَ إلى المعمار المنهجي الذي سوّاه له، تَعيّن علينا القول: إنّه سؤال البلاغة ينعطف على سؤال النحو من خلال سؤال المعنى.

ولمّا كان مفتاح النحو في الإعراب، وكانت أبوابه شاخصة في إنجازه، انجرّ الاستطراد إلى ما به تتميّز الألسنة بعضها من بعض. فلقد بَدَا لعلماء اللغة أنّ إحدى السّمات الكبرى الفاصلة بين اللغات هي اعتماد بعضها على تغيير أواخر الكلم عند التركيب، واستغناءُ بعضها الآخر عن هذا التّغيير، ولم يقف الأمر بهم عند تقسيم الألسنة إلى إعرابيّة وغير إعرابية، فهذا من بدائه الفِطَر، ولكنهم خصّوا كلّ صنف بوصفٍ ناعت، فسمّوا اللغات الإعرابيّة لغاتٍ تأليفيّة واللغات غيرَ الإعرابية لغات تحليليّة، ولم يكن القصد لديهم ما قد يوحي به النّعتان من قِيم تفاضليّة: إيجاباً في الأولى وسلباً في الثانية، فليس معنى التأليف في هذا السّياق

(1) هو ما يسميه اللسانيون بتقاطع محور الاستبدال على محور التركيب على أساس أنّ العلاقات في المحور الأوّل غيابيّة والعلاقات في الثاني حضوريّة.

أنّ اللغة أقدرُ على تخليص المتشابهات وتجريد المحسوسات، وليس معنى التحليل أنّ اللغة أمْيَلُ إلى تفكيك الظواهر، وأقربُ إلى تجزئة الأشياء، كأنّما في أهلها قصورٌ عن استيعاب الكليّات ورسم حدود المجرّدات. إنّما المراد هو المسلك الذي يتوخّاه كلّ ضرب من ضربَي الألسنة في تحقيق ظاهرة النّظم.

ولا يتّصل ما نقوله هنا بخصوصيّة كل لغة في توزيع أجزاء الكلام وترتيب عناصر الجملة، فهذا مما لا يتجانس فيه لسانان إطلاقاً، وإنّما نعني الصورة التي يتمّ بها التّحام بين الألفاظ حين ترتصف في الخطاب، وهذه على ضربين لا غير: فإمّا أنّ آلية اللغة تعتمد في ذلك توفير أدوات لفظيّة يتمّ بها ربط الكلمات بعضها ببعض ولا سيما عند الإبلاغ بالخبر، وإمّا أنّها تتجاوز عن ذلك فلا تصرّح بالرابطة معتمدةً على تغيّر أواخر الكلمات الذي يصبح هو ذاته قرينة كاشفة لطبيعة العلاقة الحادثة بين الألفاظ.

فهذه اللغات سمّيت تأليفيّة لأنّ انضمام الألفاظ بعضها إلى بعض يتألّف منه الكلام تألفاً تلقائياً بمجرد تطويع أواخرها بحركات الإعراب، وأوضحُ مثال على ذلك في لغتنا ارتصاف الخبر حذوَ المبتدإ ليكوّنا جملة مفيدة، وكذلك التصاق المضاف إليه بالمضاف فيكوّنان ـ دون أي عنصر لغويّ آخر ـ عبارةً حاملة لدلالتها بشكل مستقلّ.

فإذا جئت إلى إحدى اللغات غير الإعرابية ـ كالفرنسية والإنكليزية مثلاً ـ وجدت نفسك مضطراً إلى استخدام عنصر لغوي ثالث لتُحدّد العلاقة القائمة بين الطرفين المماثلين للمبتدإ والخبر، وهو عادةً فعلُ الهيئة الذي بدونه لا يستقيم بناء الجملة، ووجدت نفسك مضطراً أيضاً إلى استخدام أداة لغوية لتعبّر عن علاقة الإضافة القائمة بين إسمين، بصرف النظر عن دلالة الإضافة إن كانت للملكيّة أو للنسبة أو لمصدر الشيء أو للتبعيض أو لغير ذلك[2].

وكثيراً ما تتوفر تلك اللغات على أكثر من أداة لغوية لتؤدّيَ دلالات الإضافة. وقد سمّيت هذه اللغات باللغات التحليليّة لأنّها تفرز آليّاتٍ أدائية تحلّل بها القرائنَ المضمّنة القائمة بين أجزاء الكلام فتغدو كالرابطات اللواحم بين العناصر

(2) تراث فلاسفتنا مليء بالاستطرادات التي يعالجون فيها هذه الحيثية اللغوية حين يَعرضون إلى تعبيرات الفلاسفة اليونانيين.

المكوّنة. وضرورتُها أنَّ الألفاظ لا تتحوّل إلى جُمل إلاّ بعد التصريح ـ عن طريق الأدوات اللغويّة ـ بنسقها الارتباطيّ.

وكل ما سلف يوقفنا مرة أخرى على أنّ الدلالة ليست في الألفاظ وليست في مجرّد التركيب، وإنّما هي في آليّات الارتباط الحادثة بين الألفاظ عندما تتوالى في الكلام تواليًا نسقيًا، وليس من مَرجع في ذلك إلاّ النحو، فهو المقياس الضابط لسلامة البناء من حيث هو الضامن لبلوغ المعنى. والنحوُ غير الألفاظ في ذاتها، وغيرُ الألفاظ في اجتماعها. ولكنه في الالتحام الحاصل بينها، والذي هو ليس ضرورة اقتضائية ناتجة آليًا عن التقاء الألفاظ، فكمْ من كلمات تَراكُ تجمع بعضها إلى بعض فلا تلتحم، وكم من كلمات ملتحمة إذا غيّرتَ مواقعها ـ بعضِها من بعض ـ أفسدتَ عليها أمرها وعطّلتَ لها وظائفها في صنع الإبلاغ.

فإذا وقفنا بهذا على اللغات التأليفيّة وإليها تنتسب العربية قلنا إنّ الإعراب ـ بما هو إفضاءٌ بالقرائن القائمة بين الكَلِم من داخل بِنَى الكلم ذاتها ـ لا يكون إلاّ المجسِّمَ الفعليّ لانبثاق المعنى بعد تشكّله في دلالة الخطاب المسترسِلة. ولهذا السبب كان مفهوم النظم في مقاصده الجُرجانيّة مَرتبة راقية في التصور والتجريد لأنّه شديد العمق في الحفر تحت قواعد البنية اللغوية، فكأنّه المثال المعماري بكل خفاياه المنحجبة عنّا عندما نَلِج إلى البناء وقد استوى جاهزاً. فالرسم التخطيطيّ، وقياس المسافات بين الأسس، وحسابات الموادّ في نِسَبها وأخلاطها، ومقاسات المعادن المدفونة بين الأمزاج: كلّها حقائق عينيّة إليها ترتدّ الحقيقة المعمارية البادية ولكنها قد اختفت، بل لا يكون المعمار معماراً ولا يكون البناء مؤدياً لوظيفته إلاّ باختفاء كل تلك الحقائق على حدّ اختفاء الأجهزة الحيويّة في جسم الإنسان من جهازِ النّبض والدورة الدمويّة والجهاز التنفسيّ وما إليها جميعاً.

والوعي بحقيقة النَّظم قرين الوعي بحقيقة أخرى أكثرَ التصاقاً بالنحو ذاته اهتدى إليها الفكر العربي. والذي أوصَلَه إليها إشكالٌ متّصل بمباحث العقيدة رغم أنّ السياق فيها قد كان سياقاً لغوياً خالصاً. فلقد استقرّ عند فقهاء اللغة أنّ الكلام إمّا خبر وإما إنشاء، وهي مصادرة تتعدّى خصوصيّة الألسن لأنّها من الكليّات الإدراكية، ولذلك تواترت في مواريث التفكير اللغويّ الإنساني قاطبة. ولمّا أرادوا إرساء معيارٍ لتمييز الخبر من الإنشاء لجأوا إلى مقياس اختباري يتمثل في تَصوّرِ

مقام تداوليّ لنقول انطلاقاً منه إنّ الخبر هو كل ما يحتمل الصّدق أو الكذب، بينما الإنشاء هو ما لا يصح أن تُرضِخ فحواه إلى ثنائية الصّحة والخطإ.

وكان هذا المسبار سليماً في بُعده التداوليّ من حيث هو فحص للسلامة الدلاليّة كما تتدفق من الكلام، وهي في الحقيقة سلامة تعود إلى استقبال الإنسان للمعنى، واقتناعه بأنّ الرابطة التي تقرن بين بنية الكلام ودلالته هي رابطة يقينيّة. ومثلُ هذا التسليم لا يتسنّى إلاّ بعد التحقق من الكفاءة النحوية.

ولكن علماء اللغة واجهوا معضلة تقع في منطقة ما وراء اللغة، وذلك حينما افترضوا أنّهم يُجرُون اختبارهم التداوليّ على جملة إسميّة بسيطة كقولنا: «اللهُ واحدٌ»، وهي جملة من الخبر وليست من الإنشاء، فكيف يصح أن نقول: إنّها تحتمل الصدق والكذب. عندئذٍ قالوا ـ وقولُهم من جواهر ما صاغوا في باب الكليّات اللسانيّة ـ إنّ الأمر متعلّق بصورة الكلام لا بالكلام ذاته، وهذا يعني أنّهم فصّلوا الكلام المتحقق عن قالبه الصّوري، فالموضوع مداره المثال المعماريّ لا الأنموذج المنجَز انطلاقاً منه. بل لنقل إنّ الحكم في شأن جنس الكلام وتفصيله إلى خبرٍ وإنشاء شيء يعود إلى المناويل التي يُنْسَج عليها الكلام لا إلى الكلام الملفوظ فعلاً.

أما مسلكنا إلى هذا القالب المجرّد فما هو إلاّ هيكل التّصور النحويّ، إنّه المثال التركيبيّ، وليس لنا من مفتاح نفتح به أقفاله إلاّ الإعرابُ سواء أتحقّق في الحركات كما في اللغات التأليفيّة أم تَحقّق في الرابطات اللفظيّة ووظائفها كما في اللغات التحليليّة.

ونربو بكلّ حصيف أن يتعجّل أمرَه عند هذا المقام إلى القول إنّ الأجداد قد سبقوا النحو التوليديّ إلى أهمّ مقولاته. فمثلُ هذه الأقوال ـ وقد كَثرت حتى شاعت في أدبيّاتنا الثقافيّة والمعرفيّة ـ تُخْطىء مراميَها التي يريدها لها قائلوها، لأنّها تَحمل في طيّاتها الإقرارَ للآخر بأبديّة الفضل. أمّا الحقّ فمثلما أنّ اللغات لا تفاضل بينها في ذواتها فكذلك المعارفُ اللغويّة لا تتفاضل الأممُ فيها ولا الأحقابُ التاريخيّة إلاّ بقدر جهود العلماء الأفذاذ في سدّ الحاجة المعرفية الناشئة زمانَهم، ثم في القدرة على الارتقاء في موضوع علمهم من الفرديّ إلى النوعيّ، ومن النوعيّ إلى الكليّ.

وهذا من الفضل الذي هو فضلٌ بذاته لا بغيره.

الدلالة وتاريخيّة اللغة

لكل لسان مع الزمن قصة هي قصّته التي يفسّرها التاريخ، وهي التي يتّضح التاريخُ بها، إنّها قصّته التي تبدأ معه يوم يتسمّى باسمه، وتنتهي يوم ينسلخ فيستحيل ألسنة شتّى. وللإنسانية مع ألسنتها المتعاقبة والمجتمعة قصص جِماعها قصّة الحضارة من خلال النّص: نصّ اللغة، ونصّ العلم المتعلق باللغة، ونصّ الميراث المنسوخ بتلك اللغة. وكلُّ خفيُّها النّصُّ الملفوظ من وراء النّص المدوّن.

ثم إنّ للإنسان ـ من حيث هو فرد آدميّ ومن حيث هو كائن سُلاليّ ـ قصّة مع الظاهرة اللغوية: هي قصة نشوئيّة يتناظر فيها تاريخُ نشأتها مع تاريخ نشأته، هذا بذاك، والكلُّ راجع إلى أصل التكوين وبدء الخليقة يخوض غمارَها الباحثُ من مواقعَ أخرى غيرِ موقع الناظر في اللغة.

ولكنّ للإنسان مع اللغة قصة أخرى غيرَ القصص السالفات جميعاً، تمرّ بنا، ونمرّ بها، وقليلاً ما يستوقفنا أمرُها لأنّها مركّبة من فصول تتوافد بها جداول متباينة، فتنبعث منها منطقة وسط: ماضي الإنسان، وتغيّرُ اللغة، وتبدّلُ آليّة استخدام الإنسان للغة، ثم تطوّرُ آليات سيطرة الذهن البشريّ على تصريف الأداء الصوتي عند إنتاج الدلالة. هي قصّة تاريخ الإنسان عندما نُناظرها مع قصّة تاريخ اللغة. أو دعنا نقلْ هي قصّة التطور الإنساني عندما توضع مكوّناته قبالة مكوّنات تطوّر اللغة كما لو أنّ منطقة التقاطع قد جُلبت إليها صفيحتان مصقولتان، ثم وُضعت بينهما بحثاً عن صورة التناظر المرآويّ.

ومن جديد تقتحمنا الصورة لتستثير منا إلقاء السؤال: سؤال الدلالة كما يصوغه التاريخ. هو بوجيز القول: من أيّ نقطة نرسم بداية خط الدلالة؟ أفلا يكون الإنسان صانعاً للنحو على قدر ما تكون اللغةُ ـ بَعْدَه ـ هي الصانعةَ للمعنى؟ ولمّا كان تقاطع النحو والمعنى يتحقق في النظم الذي هو ضابط التركيب تعيّن بالاستتباع إلقاء السؤال المجادل: ألا يكون الإعراب ـ في صورتَيْه: التأليفيّة القائمة على الحركات، والتحليليّة القائمة على الأدوات ـ هو اللوحة التشريحيّة التي تستجلي على سطحها تاريخيّة العقل ونشوئيّةَ اللغة؟ ألا يكون تلازم مّا بين تطوّر اللغات في تبدّلها من هيئة نحويّة إلى هيئة نحوية أخرى من جهة، وتطوّرِ قدرة

الإنسان عبر مراحل الزمن على السيطرة الإدراكيّة بفعل تضافر القوى الذهنيّة لديه مع القوى الأدائيّة باللغة من جهة ثانية؟

لعلّ حدّة السؤال من دقّته. فاللغات تحيا وتعيش مع الإنسان لأنّ الإنسان يعيش بها ويعيش معها. واللغات بحكم ذلك تنمو وتتطوّر، والتّطور الذي نعنيه لا يشتمل على أي حكم معياري فيما نذهب إليه، لأننا نطلقه خالياً من أي شحنة تفضيليّة، وإنّما مقصدنا أنّ الألسنة البشرية يعتورها التبدّل، فتتغير أوضاعها وهيئاتها من أصغر الأجزاء إلى أوسعها إلماماً. وهذا التغير راضخ إلى معادلة الزمن، فكلما طال عمر اللغة تكاثرت مظاهره على أصواتها وعلى صيغها ثم على بنية تراكيبها.

إنّ ما نثيره هنا ليس وجهة من البحث التاريخي كما عهده الدارسون، فليس الأمر على تاريخ اللغة بحيث يكون المنهج في وصفها منهجاً زمانياً تعاقبياً بالمعنى الدياكروني كما صاغه سوسير وبلوره ليقابل بينه وبين المنهج الآنيّ التزامني الذي يمثل «السّنكرونيّة» في مصطلحاته. إنّ الذي نصوغه محاولين تأسيسه على قواعدَ معرفية جديدة هو بحث في نشوئيّة اللغة يتّصل بالبعد التكوينيّ، وهو غير البعد التاريخي وغير البعد الحينيّ الراهن. ثم هو ـ كما أسلفنا ـ لا يتصل بالبحث في أصل اللغة بعد استنطاق فجر التاريخ وبدايات الخلق ومنطلق الكلمة الأولى.

إنّ البحث النشوئيّ الذي نؤمّه لا يَطرق بنا باب الموثوقات الثنائيّة المعهودة: لقد قال شقٌّ من الناس ـ وهم ورثة قدماء الحكمة ـ إنّ اللغة الآدميّة قد نشأت على الكمال، وما انفكّ الإنسان يُلحِق بها وهو يستعملها فساداً تلوَ الفساد، ولا تفتأ الألسنة تتوالد بعد انسلاخ فتخرج الصّورة مشوَّهة بعد كمال، فالأسبق هو دوماً الأمثل. وكلّ اللغات إلى فساد. وذهب شقّ آخرون ـ اتخذوا سلطانَ التاريخ سيّدهم ـ مذهباً معاكساً، وقالوا: إنّ الإنسان ما برح يتطوّر حضارياً، وتطوّره إلى الأعلى، فاللغات تتكاثر فتتحرّك بالارتقاء، وحركتها إلى التّسامي على قدر تسامي قدرة الإنسان في إحكام شؤون الكون والسيطرة على ظواهر الوجود.

ولكننا فيما نختطه معرضون صفحاً عن كل تسليم وثوقي ومنصرفون بالقصد عن الشحن المعياري لأنّ التدبير المنهاجي يقتضي منا أن ننظر إلى موضوعنا من زاوية أخرى وأن نفحصه بواسطة عدسات مغايرة جوهرياً. إننا نريد أن ننظر في تاريخيّة العلاقة الكائنة بين هيئة اللغات وهي تتبدّل وهيئةِ العقل كما تتشكل لدى

الإنسان عند استيعاب اللغة واستخدامها، بل نريد على وجه التحديد الدقيق أن نتساءل إن كان انتقال الإنسان من لغةٍ إعرابيّة إلى لغة غيرِ إعرابيّة مرتبطاً بتحوّلٍ معيّن في طاقات السيطرة الذهنيّة وملكات الإدراك الخالص.

إنَّ الفحص النُّشوئيّ الذي نصادر عليه يدفعنا إلى أن نتناول اللغة بوصفها صيرورة لا بوصفها نِتاجاً. وبناءً على ذلك نتساءل: ما العلاقة الرابطة بين انتقال اللغة على لسان الإنسان في حقبة تاريخيّة مّا من هيئة نحويّة تركيبيّة تعتمد الإعرابَ بالحركات إلى هيئة نحويّة تركيبيّة تعتمد الأدوات اللغويّة الرّاصفة للكلمات في سياق الجملة وذلك من جهة أولى، وبين انتقال العمليّة الذهنيّة في صميم العقل الإدراكيّ من تركيب الكلام على مبدإ التأليف الباطنيّ إلى تركيبه على مقتضى التحليل الخارجي من جهة ثانية؟

هو إذن سؤال الدلالة نطلبه من اللغة وهي تتحرك عبر الزمن، وهو أيضاً سؤال الإبلاغ نطلبه من النحو وهو يؤلّف بين أجزاء اللغة ليُحوّل دلالة ألفاظها إلى دلالاتِ الخطاب، وهو كذلك سؤال المعنى نستنبط جوابه من علاقة الإنسان في ارتقائه الإدراكيّ بنظاميّة النحو في اللغة، إنّه من وراء التدبير كلّه حفرٌ استكشافي يُيسِّر لنا الغوصَ على أساسيّات صيرورة اللغة كما لازمها الإنسان بصرف النظر عن ثمار اللغة ذاتها.

إنّه السؤال عن آليّات العقل من خلال إفصاح اللسان. أما مَوْطىء السؤال فنقطة التّماسّ بينهما. وهي مَعْبر خطوطٍ متقاطعةٍ: فيها أدوات التفكير، وفيها مسالك الإدراك، وفيها تجلّيات الذكاء، وفيها عمليّات التجريد بكلّ خصوصيّاته المنطقيّة والصّوريّة.

لقد وفدت علينا من التاريخ شهاداتٌ على الألسنة المتداوَلة نكاد بها نقطع بأنَّ اللغات البشريّة ـ في مجملها أو في غالبيّتها ـ قد كانت من صنف اللغات الإعرابية. كذا كانت يقيناً حالُ السنسكريتيّة واليونانيّة واللاتينية منذ عهد بعيد، وكذا كانت اليونانيّة والألمانية والفرنسية منذ عهد ليس ببعيد. أفمعنى هذا أنَّ السلالة الهندو ـ أوروبية قد حَكَمها بالإجماع ناموسٌ واحد في صفاتها الملازمة كما في تطوّرها التاريخي؟ بل أليس في ذلك بداية استقراء للوضع الذهنيّ الذي كان الإنسان يتعامل على أساسه مع الظاهرة التعبيريّة عامة؟

ولكنّ سؤال المعنى كما بسطناه من خلال إبستيميّة التركيب النحويّ يزداد إلحاحاً هنا عندما تُفيدنا تاريخيّة اللغات بأنّ الألسنة البشريّة قد اقتفت نسقاً تطوريّاً واحداً، وهو أنّ الذي كان إعرابيّاً في تركيب أجزاء الكلام حلّ محلّ الصفة التأليفيّة التي تَعتمد تطويعَ أجزاء كلّ كلمة ضمن سلسلة الخطاب. ثم سيزداد السؤال ضغطاً وكثافة فيلامس قوةَ الناموس التّطوريّ حينما نَذْكر أنّ هذا القانون يطّرد ولا ينعكس: فلا نعرف ـ فيما بلغنا من التاريخ ـ أنّ لغة كانت غيرَ إعرابية قد أصبحت لغة إعرابية، إذ لم يصادف أنْ حدثنا التاريخ بأنّ لساناً قد كان يَعتمد أهلُه فيه على الانضمام الخارجيّ بواسطة الأدوات الرابطة ثم آل إلى وضع تتركب فيه الأجزاءُ بواسطة الحالات الإعرابيّة التي هي مقاطع تتكوّن من حركاتٍ مصوّتة وحروف صامتة تظهر وتنحجب وتتعارض داخل بنية الكلمات.

فهل لكل هذا من معنى؟

لا يغفلَنّ عاقل هنا عن أبسط المبادىء مَنالاً وأقواها سلطاناً في نظر العلم، وهي أنّه لا تفاضل بين اللغات من حيث هي لغاتٌ، إذ لا شيء في ذات اللغة بمُكسِب لها فضلاً على ما سواها، وإنّما يأتي الفضل من خارج اللغة إذا توافدتْ عليها روافد الحضارة: تأتيها بها مناهل الاستلهام الرّوحيّ أو تَعْضدها بها مَسَاند الإنجاز التاريخي.

فالسؤال هو هل في هذا القانون التّطوريّ القاطع دلالة تُنبئنا عن طبيعة التحوّلات التي يقتفيها الفكر البشريّ في نموّه بصرف النظر عن افتراض أيّ قيمةٍ معياريّة: إنْ نحوَ ارتقاءٍ، أو مِن لَدُن ارتقاءٍ؟

لو شكّكنا في كل الفرضيّات التي قد تعنّ فستبقى واحدة نصادر عليها كما لو أنّها حقيقة يقينيّة، وهي أنّه إذا كانت اللغة الإعرابية تمثل نمطاً من الاستيعاب الذاتي يتراكب فيه المعنى مع البنى النحويّة، وكانت اللغة غير الإعرابية مقابلَ ذلك تمثل صيغة من استنباط المعنى بواسطة النّسق الترتيبيّ الصريح الذي يمازج بين استقلال الصوت وتبعيّة الدلالة، فإنّ اللغة الإعرابيّة تظلّ هي الأدلّ على أنّ الإنسان يتّخذ اللغةَ مرجعيّة له في تمثل الوجود.

إنّ اللغة الإعرابيّة ـ عندما يُفصح بها الإنسان وقد أحْكمها ـ تُوفر لحظة التقاءٍ تتداخل فيها قدرة المتكلم على الإمساك بالمعنى مع قدرته على ترويض الطاقة

العقليّة والقوّة الإدراكيّة من خلال المهارة الأدائيّة. لذلك لا نرى المعجم يتماهى مع التركيب كما يتماهيان في لحظة الإفصاح باللغة الإعرابيّة التي نكون قد حصّلنا مهارتها عن طريق الاكتساب الطارىء لا عن طريق الاكتساب الأموميّ. إنّ الإفصاح باللغة الإعرابيّة يقوم على أولويّة دقيقة ليست كسائر الأولويّات، إنّها أولويّة النسق النّظميّ حيث إعادةُ إنتاج القالب أهمُّ من إعادة إنتاج المُعجم. والحاصل من ذلك أنّ الدلالة الجُمَليّة للكلام في اللغة الإعرابية هي ناتجُ معاني الروابط الوظيفيّة بين الكلمات في الوقت الذي تكون فيه الدلالة الجُمليّة في اللغة الإعرابية هي حصيلة معاني الألفاظ وقد تساوقت تساوقاً متعاقباً.

إنّ نظام النحو في كلّ لغة هو من الكليّات التجريديّة، ولكنه في اللغة التأليفيّة ـ نعني ذات البنية الإعرابيّة ـ يكون مرتصفاً على مرتبتين، لأنّ المعنى الذي هو حاصلُ بُنى التركيب يأتي في توزيع منازل الألفاظ أوّلاً، وفي العلامات التي تحمِلها تلك الألفاظ عند توزيعها ثانياً، فكأنّ النسق النحويّ في اللغة الإعرابيّة هو قبل كل شيء نسقٌ مَقْطعي، ثم هو مع ذلك نسقٌ واقع في مستوى «ما فوق المقطعيّ» ذاك الذي تتدرج فيه النّبرة، والنّغم، والامتداد الإيقاعيّ للكلام.

فالمعنى هنا مَبْعثه التوزيع والتنويع في آن معاً: توزيعُ العناصر على محور الأداء في سلسلة التصويت، وتنويعُ تشكّلات العنصر الواحد بحسب مقاماته الإعرابيّة. وإذا ما كانت كلُّ اللغات تقوم على مبدإ التّمفصل أو الانبناء ـ كما لَذ للعالم الفرنسيّ أندريه مارتينيه أن يصطلح عليه ـ فإنّ اللغة الإعرابية بهذا المنظور كأنّما تقوم على انبناء ثلاثيّ. فإنّ اعتبرنا أنّ ما يسمّى بالبنية «فوق المقطعية» ـ من نغمٍ ونبر وإيقاع ـ هو كالتّمفصل المستقلّ بذاته أمكننا أن نقول إنّ اللغة الإعرابيّة تستوي على أركان أربعة من التّناضُد يكون التّمظهر الإعرابيُ أحدَها، وعلى وجه التخصيص ثالثها.

إنّ الإفصاح باللغة الإعرابيّة لَيُمثّل ـ بالنسبة إلى من اكتسبها تالياً لا أوّلاً ـ درجةً عالية من الارتياض الذهنيّ في إحكام الصّنعة وإنجاز المهارة: ومع هذا الضّرب من الأداء اللغويّ يتحوّل الإعرابُ من نواة مولّدة لإبستيميّة النحو إلى نواة مولّدة لإبستيميّة النّصّ، حيث يُزرع المعنى فيتخلّق ثم يتشكّل حتى يستفيض فينطلق على أجنحة المستقبلين إيّاه في رحلةٍ من التأويل نعرف أوّلها وقد لا نعرف لخاتمتها مطافاً.

العربي ولغته

إذا صَحَّ العزم منّا ـ نحن أبناء الأمة العربية ـ على أن نتجاوز أدبيّات المعرفة كي نَلج رأساً إلى دائرة المعرفة ذاتها تَعيّن علينا أن نؤكد على الميثاق العلميّ الصارم الذي أصبح يَحْكم التفكيرَ الإنسانيّ في موضوع اللغة. وليس المقصود بالميثاق العلميّ أنَّ المعرفة قد حَسمت كلَّ القضايا المبسوطة على الفكر في أمر اللغة، ولا سيما علاقتها بالتفكير، ولكن المقصود هو أنَّ المعالجة اللغويّة أصبحت تمرّ حتماً عبر المعالجة الآلية، ولم يَعد الإسهام في الجدل المعرفي مقبولاً إذا ما قام على الظنّيّات أو التخمينات التقريبيّة، فالأمر الآن في شأن اللغة كالأمر في مواضيع العلوم الدقيقة: إمّا أن نعرف فنتجادل وإمّا أننا لا نعرف فأولى بنا أن نستكمل الأدوات الأولى الضروريّة.

أمّا السبب الذي دفع إلى هذه الحدّة في الحسم، والذي ألغى حقَّ الناس جميعهم في تداول أمر اللغة ما لم يُحصّلوا علمَها الضروريّ فهو التغيّر المباغت في حقول المعرفة، فلقد انفجر المجال الجديد وهو علوم الإدراك فغيّر المشهد الإنساني تغييراً عميقاً وأربك كل العلاقات الفكرية، وحَشر الجميعَ في ورشة واحدة: الفلاسفة والحاسوبيين وعلماء النفس واللّغويين والبيولوجيّين وخبراء الأعصاب. وتسلل بينهم كلُّ الذين يَحترفون صناعة الخطاب الإعلامي، واشتد مع ذلك فضول السياسيين بعد أن أيقنوا بأنَّ اللغة سلاح جبّار في السيطرة على الآخرين.

أمّا ما يشدنا بشكل خاصّ فهو عُكوف اللغويّين على إعادة طرح الأسئلة حول كيفيّة اشتغال اللغة، وحول كيفية اشتغال الفكر عند تعامله مع اللغة، وذلك من خلال مقارنة العقل البشري بالعقل الآلي. والسؤال المطروح علينا ونحن على عتبة هذا العلم الجديد: كيف السبيل إلى انخراطنا ـ نحن العرب ـ في ميثاق المعرفة آخذين في الحسبان العلاقةَ الاستثنائية القائمة بيننا وبين اللغة عامة ولغتنا العربية تخصيصاً؟

إنَّ بين العربي ولغته من الروابط ما ليس بين الأمم الأخرى وألسنتهم القوميّة: إنَّ بين العربيّ ولغته من التّوتّر ومن المجاذبة ما لا نقف على جنيس له في الثقافات الإنسانيّة الشائعة، والسبب ـ كما يتراءى لنا في ضرب من الاستشعار

الذي لا ينافي تيقّظ المنهج ـ أنّ أبناء الأمم الأخرى تقوم بين الواحد منهم ولغته في كل لحظة علاقة مزدوجة: هي ثنائيّة في مرجعيّتها الزمنيّة، متميّزةٌ في الإحالة على كِلا البُعدين من الزمن.

إننا حيثما حلّلنا بين الناس وجدنا الواحد منهم يتحدّث عن لغته بما هي لغتُه الآنَ، وقد ينتقل إلى الحديث عنها بما هي لغتُه كما كانت في زمنٍ مضى منذ قرن أو منذ قرون؛ وهو في كلتا الحالين واعٍ تمامَ الوعي أنّ الزمن قد أقام بينه وبين لغته القوميّة رابطتين اثنتين: رابطة تاريخيّة ماضية، وأخرى راهنة حاضرة، وهو يعيش في هذه التي هي الحاضرةُ ولكنه لا ينكر تلك التي هي الماضية، وإنّما يعرف أنّها قد فارقته لأنّها فارقت حاجاته، فهو يُجلّها ويُكرم أهلها ولكنه على يقين بأنّه لا يلتقي بها إلاّ لقاء الدّرس أو لقاء لحظةِ الإبداع الاستثنائي، وهو في كلّ الأحوال لا يَخْلط بين النّمطين حتى وإن استعصى عليه إفهامُنا كيف تنفصل هذه عن تلك، ويكفي أنّ الحسّ اللغويّ لا يَخدعه فترى الواحد من هؤلاء يقول وقد استمع إلى خطيبٍ يلقي كلاماً من غير كلامه وقد فهمه: «إنّه يتحدّث لغة شكسبير»، ويقول جاره في لحظةٍ مماثلة: «ما له يتكلم بلغة رَبلاَيْ أو بلغة مُوليير».

أمّا العربيّ فمهما تباعدت مسافة ما بين درجة الفصاحة التي هو عليها قادرٌ ودرجة البيان الذي يأتيه عليه كلام المتكلمين أو تأليفُ المؤلفين فإنّه لا يستشعر أيّ انفصام زمنيّ يحُول بينه وبين اندراجه ضمن دائرة التاريخ، أو يحول بين التاريخ وبين الحلول في صميم وعيه الذاتيّ: إنّه في كلتا الحالين يتعامل مع اللغة من منطلق التّسليم بأنّه في لحظته الراهنة ينتمي إلى هذه وإلى تلك، وأنّهما معاً تنتميان إليه، هذه هي منه وإليه وإن لم يقدر على صنوها، وتلك هي أداته التي تثبت له أنّه ينتمي إلى التي لا يقدر على أن يأتيَ بمثلها انتماءه إلى التي يأتيها وتأتيه.

إنّ أيّ مستوّى من مستويات الأداء اللغويّ هو في وعي العربيّ مستوّى واردٌ ومحتمَل ومقبول في هذه اللحظة التي هو فيها من الزمن التاريخي. فإن كان مستوّى طيّعاً يسيراً هيّناً فهو من بعض تلك اللغة التي قَصّ بها علينا عُمر بن أبي ربيعةَ محاوراته. وإن هو جاء على أداءٍ صَلْدٍ جَموح عنيد فلا ضرورة أن نَنْسبه إلى أبي الفرج الأصفهاني ولا إلى أبي حامد الغزاليّ ولا إلى القاضي عبد الجبار.

الأمران سِيّان: أن تقول هذا من لغة طه حسين، أو هذا من لغة الرافعيّ، أو

أن تقول هذا من لغة ابن عربيّ يجيء به محمود المسعدي، أو هو من لغة النِّفّري يأتي به جمال الغيطانيّ، فالزمن التاريخيّ في كل الحالات غائبٌ أو مُنحجب، وإنّما يَنُوبه الزمنُ الحضاريّ الذي يُرتّب اللغةَ مراتب من الفصاحة ليس لأيّ مرتبة منها فضلٌ على سائر المراتب من حيث مشروعيّة الحضور معنا: إذا كتبتَ بنسق من الأداء تَنْحته نحتاً على مناويل الذاكرة اللغويّة لم تكن مغترباً في الزمن، لأنّك لم ترتحل إلى التاريخ، ولم تسافر إلى الماضي شأنَ من قال عنه القائل: هذا من كلام شكسبير وذاك من كلام زَبْلاني، وإنّما أنت هنا واقف على نقطة الزمن الحاضر تستدعي التاريخَ إليك، لأنّ اللغة المنحوتة والتي توحي بأنّها لغة القرن الثاني أو الخامس من قرون الهجرة هي لغتُك أنتَ ابنِ القرنِ الخامسَ عشرَ.

إنّ الآخرين عندما ينسبون كلام الحاضر إلى التاريخ يدركون أنّ القائل والمقول إليه لا ينتميان إلى نمط الأداء اللغويّ المتحدَّث عنه إلاّ بقدر انتماء الزمن الحاضر سُلاليّاً إلى الزمن الذي مضى، فالإنكليزي والفرنسي يدركان أنّهما يحتكمان الآن إلى سُلّم من الفصاحة يختلف عن سلّم الفصاحة الذي كان للغتيهما منذ بضعة قرون.

إنّ الأداء اللغوي عند الآخرين هو إما مُفارق وإما مُحايث: هو محايث إذا ما بَنَى الواحد من هؤلاء خطابه على آليّات التداول المَعيش، واقتفى آثارَ التواصل التي بها يتمّ التراسل، والإعلام، وقضاءُ الأوطار، والتعليم، كما تتمّ بها كتابة الرّواية والنصّ المسرحيّ ونصوص السينما وكلمات الأغاني. وهو مُفارق حيثما نَبَا السامع نَبْوَةً فأشرقت ملامحه غبطة وتلذذاً، أو كَزَّ خاطِره كزّاً فتجافت عن الكلام مسامعه. هو مفارق كلّما أيقظ الكلامُ سامعَه بأنّه كلام ليس ككلامه، أو بأنّه كلام مستلٌّ من الذاكرة في مناويله اللفظيّة والتركيبيّة.

أما العربيّ ـ سواءٌ أقصدنا به المتكلّمَ أم السامع أم الباحث في اللغة والكاشف عن أسرارها ـ فإنّ العربيّة لديه هي دوماً لغة مُحايثة: تتفاوت منازل الكيف فيها وتتمايز في الأنواع، ولكنّ الزمن معها تُلغى مسافاتُه بالمُراهنة التلقائيّة، فالوعي بالانتماء يتحوّل في كل لحظةٍ إلى طاقةٍ كفيلة بإنجاز «التّحيين»، فهو قادر على تحقيق الحُلول: حلولِ الذات في سياق اللغة وحلولِ اللغة في وعي الذات.

كذا ترى التاريخ والحاضر منصهرَيْن: ليسا تاريخاً وحاضراً، وإنّما هما «التاريخُ الحاضرُ». وهما كذلك «الحاضر التاريخيّ». واللغة هي الشاهد على

الانصهار، لأنّها هي المُحوّل الكيمياويّ للزمن تنقله من زمن فيزيائيّ إلى زمن حضاريّ حتى لكأنك تقول: إنّ المسافة بين تاريخ لغويّ وحاضر لغوي تكاد تنعدم، والانصهار بين كلّ مراتب الأداء اللغويّ هو كانصهار هباءة الهيدروجين مع ذرّة الأوكسجين: تبددتْ هُويّة كلتيهما فَحلّت محلّها هُويّة جديدة شاملة.

فمن أين تستمد اللغة العربية أسرارَ هذا التميّز الذي تُفارق به الألسنةَ الطبيعيّة الأخرى؟ وكيف استقام لها اختزال مفاصل الزمن واعتصارُ محامل التاريخ ممّا لم يستقم لغيرها؟ بل ممّا لا نظن أنّه سيستقيم لأيّ لسان طبيعي آخر بعد أن دخل الإنسان باللغة عصرَ النَّمْذجة الآليّة، وبعد أن تقيّدت حركة التّطور اللغويّ بما يفرضه عليها عالم الاتصال، وبما يسيطر عليها من برمجةِ التّقنيّات واستثمار بنوك المعلومات، وبما يسعى إليه الباحثون من مساعدات تُقدّمها الآلة في معالجة النّص اللغويّ وفي محاولة ترجمته؟.

من البديهي ـ للإجابة عن ذينك السّؤالين ـ أن يتبادر إلى الذهن كلُّ المحصول من ثقافتنا الماضية والحاضرة، وكلُّ المنخول من خزائننا الحضاريّة والتاريخيّة، وكلّ المستصفى من جدلنا الفكريّ المتراكم: فللعربية عند أهلها وزنٌ مخزون ليس كمثله وزن عند الأمم الأخرى، فيها بُعد روحانيّ، ومعها إرث إعجازيّ، وعليها هالة من القداسة واكبتْها فاصطبغت بها عند أهلها، وسَلّم بأمر قداستها عند أهلها مَن لم يكونوا من أهلها، ثم أقرّ الغرباءُ بأنّها عند أهلها تجري بغير ما تجري به على ألسنة الآخرين، وبأنَّ على الآخرين ألا يُسقِطوا عليها ما يُجرونه من أحكام على غيرها، لأنّها على لسان أهلها تنساب بغير ما تنساب به ألسنة الناس على ألسنة الناس.

وليس قولنا هذا انخراطاً في غيبيّات الثقافة، ولا هو عدول عن مراصد الوصف ودوائر التّشخيص، لأنّ الظواهر تُوقفنا بذاتها، وتنادي منّا العقلَ الناقد، حتى ولو تعاضدتْ على إنشائها مناطقُ من خارج دائرة العقل الصّارم. وشأنُ اللغة عند العرب عجيبٌ ليس أعجبَ منه إلاّ شأنُ العرب مع لغتهم، فَلِمَ الانكساف من التاريخ بحجّة العقل الذي يقسو على التاريخ من حيث يَنفي مقوّمات الذات؟ ومع كل ذلك لن نَركن في تفسير ما أسلفناه إلى بَداهة الحقيقة الحضاريّة، وإنّما نحن في تفسير حيثيّات اللغة نلتزم باللغة ذاتها.

أمران هامّان في هذا السياق نرى فيهما مرجعيّتين تعليليّتين لما نحن بصدده، وكلاهما مترسّخ الحضور في مرابض المعنى الذي هو السّؤال الملتفّ دائماً على كل أسئلة اللغة. أمّا الأوّل فيتمثل في أنّ علوم اللسان عند العرب قد طافت بكل مراتب المعرفة المتعلقة باللغة سواءً في تشكّلها النوعيّ الذي هو اللسان العربي، أو في تجلّياتها الكونيّة المطلقة بحكم اتساع مجالات علم الكلام، ويتمثل في أنّ المعرفة اللغويّة عندهم قد أمسكت بمقابض البُنى التكوينيّة في مستوى الحرف وفي مستوى الكلمة ثم في مستوى التركيب، ولكنهم قد تحاشوا تدوين تاريخ الدلالة فجاءتنا الألفاظ عندهم منزوعةً منها ذاكرتُها التي هي سجلّ تطوّرها عبر الزمن. وغنيٌّ عن الذكر هنا أنّهم لهذا السبب قد قصَروا مفهومَ المُوَلَّد على ما كان استحداثاً للدّوالّ بما تحمله معها من مدلولات، أمّا إذا تَولّد مدلول وانزرع في حنايا لفظٍ قائم فليس هو بمندرج عندهم في باب المولّد.

ومن طريف ما حدث في تاريخ الحضارات المقارَن أنّ العربيّ قد أُحكم علوم المعاجم وأتقن صناعتها إتقاناً ولكن تقييد مراسم المعنى في ضبط مادة اللغة قد كان يتمّ خارجَ هاجس التوثيق الزمنيّ. كانت الدلالة - في الوعي وفي اللاوعي - شيئاً منسرحاً من التاريخ ومنفلتاً من قيود التعاقب الذي يمليه، لذلك ترى عمل المدوّنين للغة قائماً على مبدإ إرجاع اللاحق إلى السابق وتفسير الطارىء بالثابت، وعلى مبدإ التعامل مع المعنى المتولد على أنّه فرعٌ يتعيّن ربطه بالأصل لأنّه عَرَض، والعرض مقيّد بالجوهر.

وهذا ما يفسّر كيف خَلَتْ أمّهات المعاجم التي هي مصادر اللغة من رصد الدلالات المتولّدة في كل مجالات الاستعمال اللغويّ حتى تلك التي هي قرينة تطوّرِ العلوم والمعارف، وينضدق هذا على الموسوعات المتقدّمة صدقَه على المتأخّر منها، فابن منظور المتوفّى سنة 711 للهجرة عندما وضع **لسان العرب** لم يأتنا بالشهادة التي ننتظرها منه عن ذاك المخاض اللغويّ الدلاليّ الذي حملت به اللغة وبلغ أوجَهُ مع القرن الرابع للهجرة، ثم امتدّ ولم ينكفىء، فضلاً عن أنّه لا ينجدنا بأيّ توثيق تاريخيّ لمراحلِ تطوّر المعنى إنْ حصل. لهذه الأسباب كان متعذراً أن يتشكّل عندنا مبدأ المعجم التاريخيّ، ولعلّ غياب المفهوم ذاته سَيَجعل من المتعذر استدراكَ الحاضر على التاريخ.

وأمّا الأمر الثاني الذي يقدّم لنا المرجعيّة التفسيريّة لما أسلفناه فيتمثل في أنّ اللغة العربية ـ بما هي لغة تأليفيّة تعتمد الإعراب بالمفهوم اللسانيّ الشامل الذي ينبني على تغيير أواخر الكلمات عند خروجها من المعجم وحلولها في التركيب ـ تتوفر على آليّاتٍ في إنتاج الدلالة لا تُضاهيها آليّات الألسنة غير الإعرابيّة كالفرنسيّة والإنكليزيّة، وبناءً على ذلك يكون «النحو» بمجمله مختلفاً في إجراءاته بين اللغة العربية والألسنة الأخرى: الجهازُ النحوي في اللغة الإعرابيّة إيذانٌ بخروج المعجم إلى التّداول وحلولِ المفرد في السّياق لأنّه كشفٌ للقرائن القائمة بين الألفاظ من داخل أبنية الألفاظ ذاتها، لذلك كان المعنى وليد حيثيّات الاقتران بين الكلمات عندما تتوالى في سياق التعبير فضلاً عن أنّه ـ كما في اللغات غير الإعرابيّة ـ وليدُ مواقع الألفاظ في نسيج التركيب.

إنَّ المعنى في اللغة الإعرابيّة ذو ضفيرة مثلّثة الأضلاع تتعاون على تخليقه عناصر اللفظ والترتيب والوظيفة، فالجهاز النحويّ هو مكشوف البناء، لأنَّ انسجام الأجزاء في نطاق الكلّ يقتضي تجسيمَ طبيعة العلاقات القائمة بين العناصر المكوّنة للمجموع بواسطة تعديلات صوتيّة ومقطعيّة.

إنَّ العربيّ وهو يتكلم بلغته الإعرابيّة كالعربي وهو يُصغي إلى من يتكلم بالعربيّة: كلاهما واقع في التاريخ لا خارجه، ويكفي لتمثُّل الصّورة أن نتخيّل فرنسيًّا يتحدث بيننا بلغة القرن الخامسَ عشر للميلاد، أو أن نتخيّل أنّه يرطن باللغة اللاتينيّة مما هو أبلغ في التمثيل وأشدُّ وقعاً في تصوّر المفارقة بين انفصام الحاضر عن التّاريخ عنده وانصهار اللحظة الراهنة في ديمومة الزمن الحضاريّ عندنا.

ألا ترى أنَّ الحديث الذي نطق به صاحبه منذ ما يزيد على خمسة عشرَ قرناً متوجّهاً به إلى من حوله قبلَ الهجرة وبعدها كأنّما هو يتحدّث به إلينا يخاطبنا به في أمر معاشنا وسلوكنا ومأكلنا وطرائق اجتماعنا. ولسنا نعني هنا مضمونَ ما نطق به عن حكمةٍ وما وجّه به أفرادَ أمّته عن بينةٍ وإلهام، وإنّما نعني ملفوظَه بما هو جُمَلٌ مركّبة من ألفاظ وأصوات تشكّلت في نسقٍ إذا أصغينا إليه وتدبّرناه أدركْنا امّحاءَ الانفصام الزمنيّ وأدركنا أيضاً تبدُّدَ الاغتراب التاريخيّ، بينما يحسّ بهما أبناء الألسنة الأخرى إذا ما خوطبوا بالمنوال المعجمي والنحوي الذي عُمُره لديهم خمسة عشرَ قرناً.

ومما لا شك فيه أنَّ إثارة موضوع اللغة من جانب خصائصها المحايثة ولا سيّما قضيّة الإعراب الذي هو نُسُغ التركيب في لغة الضّاد ـ ومنه زُواؤها الدلالي ـ قد لا توحي بأبعادٍ غير أبعادها النحويّة الدقيقة، وربما فاضت عن دائرة النحو فأوحت بسياقاتها اللغويّة «الفيلولوجيّة» وقد تومىء إلى مستنداتها اللسانيّة.

غير أنَّ بعض الإمعان في هذه المسألة مع بعض الحرص على ربط الأشباه بالنظائر ووصلِ الهوامل من مشاكلنا الحضاريّة بشواملها، سينبّهاننا إلى أنَّ القضية تتحرك على سطح رَجْراج من أرضٍ زَلوق: فالمسألة ـ بحكم تواترها وبمقتضى الأفكار التي تتأسّس عليها ثم بفعل المواقف الذهنيّة التي تُحرّك المتناولين لها ـ قد أصبحت مطيّةً يَتوسّل بها المتوسّلون لإثارة قضايا تتّصل بالهُوية الحضاريّة، وقد يستخدمها بعض الناس بُرْقُعاً لحَجب المطاعن التي يراد زرع بذورها للشك في القيم التاريخيّة المستديمة.

وهكذا تغدو مسألة خصائص اللغة، ومسألة ارتباط تلك الخصائص بصياغة المعنى وتوليد الدلالات، قضية فكرية ثقافيّة تتجاوز حدود الطرح النحوي والفيلولوجي واللسانيّ فَتَرْقى إلى مراتب المسألة الإدراكيّة المبدئية، وفي هذا سرُّ تأثيرها في كل معرفة وفي كل خطاب تُدوَّن به المعارف، وأشدُّها اقتراناً به المعرفة المتّصلة بالفكر، وبالخطاب المكتوب عن الأدب وحول الأدب، فضلاً عما هو مكتوبٌ حول اللغة وحول أنظمتها الحاسوبيّة والوظيفيّة.

في معنى الإعراب

يتلخّص لدينا ـ مما سبق ـ أنَّ اللغة العربية تُقدِّم في عصرنا هذا للمعرفة اللسانيّة المتطوّرة أنموذجاً بالغ الأهميّة وذلك من عدة أوجه ولاعتبارات متنوعة، ولكن أبرز هذه وتلك هي أولاً خاصيّتها التركيبيّة بما أنّها لغة تعتمد الإعراب في زمن أتى فيه التاريخ على كثير من الألسنة الإعرابية فحوّلها عن طريق الانسلاخ الذاتيّ إلى ألسنة ذات تركيب انضمامي، وثانياً العلاقة الفريدة التي تقوم بين العربي ولغته ثم العلاقة الاستثنائية التي تقوم بين غير العربي والعربي من خلال اللغة العربية، وهذا من المباحث التي من الممكن أن يفرغ لها علم اللغة الاجتماعي ويمكن أن يستثمرها علم اجتماع الثقافة بقوة إذا ما تضافرت جهوده مع جهود اللسانيّين.

فلو عدنا إلى ظاهرة الإعراب فإنّ أول قضية يواجهها النظر المتأنّي ويسائلها الفكر الناقد ـ عندما يلتزم بضوابط الموضوعية في غير انخذال حيال المتواريات التي تتسرب بين مفاصل الخطاب، وفي غير استكانة حيال المدسوس تحت قناع المعرفة، ومن غير تردد في كشف المبثوث بين سطور الكلام والثاوي في جراب المسكوت عنه ـ هي بدون أي شك قضية المصطلح: فلا أحد من الناس يعتريه الشكّ أنّه قد لا يَفهم المقصودَ بمصطلح «الإعراب». مثلما أنّ الجميع على يقين بأنّهم متفقون على دلالة مصطلح النحو ومصطلح اللغة.

والناس ما لم يتساءلوا عند كلّ معضلة عن أوجه الإشكال المصطلحي فلن يستقيم لهم تفكير نقدي، وما لم يَجْرُؤوا على الشك في مسلّماتهم المتصلة بالمفاهيم القائمة في أذهانهم، وما لم ينبشوا عن مواطن الاهتزاز في المتصوَّرات التي يحسَبونها راسخة مستوية صامدة، فلن يغادروا دائرة الظنّ والتخمين ليَنْزِلوا منازلهم من العلم ويستردّوا حقوقهم من فضائل العقل.

وتدقيق المصطلح ليس هاجساً من هواجس التحري المعرفي، وليس ترفاً يجري وراءه الفكر مستمتعاً بلذة اكتشاف ما كان متوارياً من شقائق الدلالة الفنية التي تتقيد بها الألفاظ في سياق العلم، ولكنه في كثير من المواطن ـ كما في موطننا هذا ـ ضرورةٌ يمليها الاستصفاء الفكري عندما يتحوّل استعمال الناس للمصطلح موردَ التباس يتعمّده البعض ويقع فيه الباقون بغير عَمْد.

فمصطلح الإعراب، بحكم تواتر استعماله عبر الأعصار، وكذلك بحكم إذعانه لقوانين الاقتصاد الأدائي عبر اختزال السياق وعبر المجاز بالحذف، قد غدا لفظاً مشكلاً تتجاذبه معانٍ لا يحدد مقاسمها داخل الحقل الدلالي المشترك بينها إلاّ السياقُ عند من هو صبور على دقائق المعنى، شغوفٌ بمضمّنات السياق.

فقد يُطلَق اللفظ فيُقصد به هذه الخاصية التي للعربية، والتي تُقاسمها إياها بعضُ الألسنة ولا تعرفها ألسنة أخرى، والتي تتمثل في تغيّر أواخر الألفاظ صوتياً أو مقطعياً عند خروجها من المخزون المعجمي وولوجها الكلام المؤلّف أقوالاً، وبحكم هذا الإطلاق نقول اليوم إنّ اللغات تنقسم إلى إعرابية وغير إعرابية.

وقد يُطلق لفظ الإعراب وتكون دلالته متولدة من داخل المنظومة النحوية فلا تتحدد إلاّ في ضوء الخصائص الفرعية التي تصطبغ بها كلمات اللغة العربية داخل

السياق التركيبي، ويتحول لفظ الإعراب إلى مصطلح يقابله مصطلح البناء باعتبار أنّ الأول هو الدالّ على الظاهرة الأصلية والثاني على الظاهرة الطارئة، ورغم أنّ ثنائية الألفاظ المتغيرة والألفاظ غير المتغيرة هي من الظواهر الشائعة في كل الألسنة، وقد تعرفها اللغات غير الإعرابية، فإنّ مصطلح الإعراب في دلالته المخصوصة هذه يظل خانة من خانات النحو العربي ترتبط بخريطة متصوّراته وتلتحم بنسيج مصفوفته النظامية.

وقد يُستعمل لفظ الإعراب فيتجه القصد فيه إلى تلك العمليّة المتمثلة في بيان الوظيفة النحوية التي يؤديها اللفظ المفرد داخل الجملة لتفسير الحركة التي استحقها، وفي هذا المقام يتحول المصطلح إلى قرينة على العملية التجريدية التي ينجزها الفكر والتي تَحْجب عملية ذهنية تتمثل في إقامة جسر تفسيري ذي اتجاه تعليلي مزدوج: العلامة الصوتية التي هي حركة قصيرة أو حركة طويلة أو مقطع تُنبيء عن الوظيفة النحوية، والوظيفة النحوية المستنبَطة هي التي تعطي الحركة مسوّغاتها، ونقطة الوصل بين طريق الذهاب وطريق الإياب على هذا الجسر التفسيري هو تحديد جوهري لعملة إنتاج المعنى: بإدراكه عند التلقي، وبتسييجه عند الإفضاء. وفي كلتا الحالين يتحول الإعراب إلى حصن للمعنى أو قل إلى محصِّن للدلالة لأنّه الضامن فيها والضامن لها في ذات الوقت.

وقد يخيَّل لنا أنّ الأمر يقف عند هذا الحد من مجاذبات المصطلح بينما هو يزداد تفرعاً كلما شققنا المقاصد بحسب مراتب القول ومقتضيات السياق. والكشف المجهري لظلال التداول يميط لنا النقاب عن تفريع ثنائي آخر مداره أننا بمصطلح الإعراب قد يتركز ذهننا ـ لا على اللغة في ذاتها ولذاتها ـ وإنّما على الكلام الذي هو صورة لاضطلاع الإنسان بمهمة إنجاز اللغة، فيكون المراد مُومئاً إلى مدى إحكام الحركات والمقاطع التي في أواخر الكلمات، فينقلب القصد في استعمال مصطلح الإعراب إلى المهارة اللغوية من حيث هي مهارة أدائية.

وقد يتشقق الأمر إلى الحديث عن هذه المهارة عندما يباشر الإنسان عملية قراءة المكتوب وهو في العادة كلام لغيره، ثم هو حسب سنن الكتابة السائدة يدوّن بالخط العاري من الحركات، فإلى الحديث عن تلك المهارة عندما يرتجل الإنسان كلاماً عربياً فصيحاً يتحرى عند نطقه مستلزمات الوظائف النحوية كي يَقْطع الطريق

ما وسعه القطعُ على كل التباس دلالي وعلى كل احتمال تأويلي يخرج بالكلام عن مقاصده. ومن غرائب الظاهرة اللغويّة، بل ومن أسرار الملكات عند الإنسان الفرد، أنّ هذه الصور تستند إلى مهارات فرعية متميزة لأنّ إحكام الواحدة لا يدل بالضرورة على حسن إحكام الأخرى.

فمن الإعراب كخاصّيةٍ محايثة للُغة، إلى الإعراب كصناعة تمكّن العقلَ من أن يعقل نظام اللغة فيَسِم عناصرها المكوّنة للكلام بسِمات وظيفية، فإلى الإعراب كشاهد على المعنى ومشهود عليه بالدلالة، إلى الإعراب كمهارة يمارسها الإنسان حتى يركّب رسالته اللغويّة فيتخذه مرجعاً لتقييد المصرّح به، ثم إلى الإعراب كمَلَكة يروّض الإنسان بصرَه عليها فيتوسّل بها في فكّ منظومة الترميز الصوتي، نقف على نسيج مصطلحي متشابك لو أردنا اختزاله لغايات منهجية خالصة لقلنا إنّ التعدد المعنوي ينوس بلفظ الإعراب بين طرفي ثنائية قطبية: طرفها الأول يمسك بالمصطلح من حيث هو متصوَّر قرينُ التعبير باللغة، فهو حينئذٍ دالّ على آلية الأداء الكلامي؛ وطرفها الثاني يمسك بالمصطلح من حيث هو مفهوم متصل بالتفكير في اللغة، فهو حينئذٍ آلية معرفية لأنّه بمثابة الشاهد على أنّ اللغة أصبحت تتحدث عن اللغة، فهو لذلك مصطلحٌ «ما وراء ـ لغويّ» أي «ميتا ـ لغوي»، أي هو متصور مرتبط بالوظيفة الانعكاسيّة للغة كما سبق لنا أن اصطلحنا عليها في غير هذا المقام[3].

معنى ما سبق هو أنّ تلك الثنائية تجعل الإعراب مرة محايثاً لغوياً ومرة محايثاً نحوياً. وقديماً كان البحث في المصطلح من أعمدة التفكير النظري الخالص عند روّاد التراث العربي مهما تنوعّت بهم سبل البحث أو تلوّنت مقاسم الاختصاص. بل لقد كان منهم من أحكم صناعة تحليل المصطلحات بدقّة متناهية لأنّه كان على قدر عظيم من الخبرة بالمفاهيم، وكان ذا سلطة راقية في رسم خطوط التقاطع بين الفكر واللغة انطلاقاً من إشكاليات الألفاظ المؤدية لمتصوَّرات العلوم.

من هؤلاء شيخ النحاة أبو الفتح ابن جنّي حين انطلق في بدايات خصائصه يتحدث عن الكلام والقول، وعن اللغة ما هي، ثم عن النحو، وبعد ذلك طَرَقَ (باب القول على الإعراب) فقدم شرحاً مستفيضاً لهذا اللفظ الاصطلاحي بادئاً

(3) راجع للمؤلف: **التفكير اللساني في الحضارة العربية**، الدار العربية للكتاب، تونس، 1981، ص337. ط2 - دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2009.

ـ على غير العُرْف المطّرد ـ بالدلالة التي يختص بها المبحث النحويّ وتتناولها بالتعليل مباحث «أصول النحو» التي يندرج فيها كتاب **الخصائص** برمّته، ثم ثنّى بتحليل اللفظ في دلالته اللغوية الأولى:

«وأما لفظه فإنّه مصدرُ أعربتُ عن الشيء إذا أوضحت عنه، وفلان مُعرِب عما في نفسه أي مُبين له وموضح عنه»[4]. ثمّ يستطرد ابن جنّي في سردِ سياقاتٍ تعود بالمعنى إلى مرجعه من المحسوسات ويختم بمعاودة الدلالة الاصطلاحية رابطاً بين المعنى المادي والمعنى النحوي الذي انتهى إليه اللفظ.

ولكنه في أثناء ذلك ينبّه في ومضة سياقية شارحة كيف أنَّ «أصل هذا كله قولهم: العرب، وذلك لما يُعزى إليها من الفصاحة والإعراب والبيان». فإذا بنا ـ على غير مألوف الثقافات ـ نقف على ضفيرة دلالية داخل المصطلح: فاللفظ هو بذاته دالٌّ على جنس الأمة، وهو بذاته دالّ على السمة المميزة للسانها؛ فالعربية من العرب، وهذا شائع إذ لسانُ كلّ أمّة إنّما يتسمّى بلفظ تلك الأمة، ولكن اشتقاق الإعراب من العربية بعد اشتقاق العربية من العرب يوقفنا على تصور للأشياء هو إلى الاستثناء أقربُ منه إلى القاعدة؛ ويزداد الاستثناء طرافة وإثارة عندما نرى ابن جنّي يومىء إلى ضرب من الدّور فكأنّما اسم العرب قد اشتُقّ من فعل أعرب، وكأنّما فعلُ أعرب قد اشتُقّ من اسم العرب.

ويكفي الواحدَ منا إذا رام تَمثُّل هذا الدوران الاصطلاحي في اللغة العربية بين اسم الأمة واسم لغة الأمة ثم اسم الخاصية اللغويّة التي هي شائعة بين عديد الألسنة البشرية أن يتخيّل اللاتينيّين قد اصطلحوا على ظاهرة تغيّر أواخر الكلمات عند إنجاز التركيب النحوي بقولهم «اللتننة». ثم ترجموها، وبعد ذلك عمّموها على كل اللغات التي تتغيّر فيها أواخر الألفاظ عند تأليف الكلام.

إننا في موضوع الإعراب لواجدون أنفسنا في صميم القضية الدلالية بحيث يرتدّ سؤال الإعراب إلى سؤال المعنى بعد أن يكون سؤال المعنى قد انعطف على سؤال اللغة. فالقضية بدءاً وآخراً تثير فضول اللغويين حول البدايات كيف نشأت

---

(4) ابن جنّي، **الخصائص**، تحقيق محمد علي النجار، ط2، دار الهدى بيروت، (عن طبعة دار الكتب المصرية 1952)، ج1، ص35.

ظاهرة الإعراب، وهل هي محايثة للسان العربي منذ البدء أم طارئة عليه. ولكن القضية تتحول إلى بُعدها الوظيفي: ما هو دور الحركات الإعرابيّة في ضبط معاني الكلام؟ وهل لعلامات الإعراب وظيفة دلالية مستقلة عن دلالة النظم والسياق؟ ثم هل وجود العربية وبقاؤها رهينان بوجود الإعراب وبقائه؟

العربية وما وراء الإعراب

إنَّ قضية الإعراب بالنسبة إلى اللغة العربية لم تكن في حد ذاتها إلاَّ مسألة لغوية نحوية تستند إلى المقومات الوظيفية: مَن نظر إليها من زاوية التركيب قال هي أساس النظم، ومن نظر إليها من زاوية الإبلاغ والتواصل قال: هي مفتاح الدلالة، لأنّها سياج المعنى عند خروج اللفظ من المعجم إلى التداول.

غير أنَّ الناظر في ظلال القضية، والمتقصي لكل متضمَّنات إثارتها ولا سيما في العصر الحديث، يدرك بيسر تام أنّها انزاحت عن سكّتها لأنَّ بعض الذين تناولوها قد انزلقوا بها عن مسارها الطبيعي، فانقلبت على أيديهم إلى مسألة ثقافية عامة، بل انتقلت إلى دوائر أخرى من النظر لن نتجاوز إن قلنا هي ذات بُعد حضاري لارتباطها بتفسير مقوّمات التاريخ، وذات بُعد معرفي لوثيق اتصالها بآليّات التفكير وحيثيّات التوظيف.

ولسنا نرجم بالظن في هذا المقام، لأنَّ الخلفيات الثقافية التي اصطبغت بها هذه القضية كثيراً ما لا تكون مقصودة بذاتها، بل كثيراً ما ينساق بعض اللغويين في افتراضات يظنّونها لغوية خالصة، ويعتقدون أنّها لا تخرج عن دائرة الاجتهادات التي إنْ صَدَقت صحّتْ وإن لم تصدق لم يكن لها من التبعات أكثرْ مما يكون لأي فرضيّة في ميدان البحث، وإذا بالواقع التاريخي يأتي بغير ما كانوا يظنون، لأنَّ من الفرضيّات الخاصّة باللغة بوصفها دعامة من دعائم الهُويّة الحضاريّة ما يتحول ـ منذ لحظة الإفضاء به ـ إلى فكرة ذات سلطة على الأذهان، وقد لا يكون استحواذ الفرضية على بعض العقول متوقفاً على التحري في أمرها أصادقة هي أم واهية، ولا مرتبطاً بنتائج البحث فيها أسليمة المقاصد هي أم معتلة في بعض وجوهها.

إنَّ مسألة اللغة ليست من المواضيع الحياديّة لدى الإنسان، ومهما تكلفنا من الموضوعية فلن نبلغ شأواً كبيراً في تخليص القضية من متوالجاتها الحضارية

والنفسية، ولذلك فإثارة أيّ سؤال حول أيّ خصيصة من خصائص اللغة القومية لا يمكن أن تكون بريئة كلّ البراءة حتى ولو كان الذي يثيرها غير مصطنع لأي التزام خارج عن حدود اللغة، وكم من سؤال بريء تسترت من ورائه أسئلة آثمة. ولو رمنا حصر قضيتنا في ثنائيةِ متدافعةِ القطبين لقلنا: لئن كان الإعراب قضية فإنّ الموقف من الإعراب قضية أخرى؛ فالبحث في الإعراب من داخل سياج اللغة مسألة لغوية نحويّة لا تقتضي إلاّ كفاءة في المعرفة بمقوّمات الظاهرة اللسانية، أما الحكم على اللغة من خلال قضيّة الإعراب، أو الحكم على ظاهرة الإعراب من خلال تصوّرٍ للغة، فإنّها مسألة فكرية حضارية تتغلف ببطان إيديولوجي وقد تكشف عن أعراض معرفيّة نابية.

إنّ هذا المبحث الذي قد يبدو ابتداعاً على غير المألوف يحملنا عليه سؤال المعنى عند انعطافه على سؤال اللغة، ويحملنا عليه كذلك ميلنا إلى تجاوز الاهتمام باللغة وبالمعرفة المتصلة باللغة إلى الاهتمام بما وراء اللغة، لأنّ في ذلك التفاتاً إلى ما يَحْكم علاقة الإنسان بالكلام من آليات متسترة، وإلى ما يحدد علاقته بالقضايا الحضارية من مقومات لغوية خالصة.

فمن الدقيق إذن تتبّعُ بعض المواقف التي صاغها صنف من اللغويين يمثلون نماذج دالّة، ولكن من الأدقّ ومن الأبلغ ومن الأنجع تتبّعُ الخلفيات الذهنية والثقافية والمعرفية التي حَكمت مواقفَ هؤلاء اللغويين من مسألة الإعراب ولاسيما من منظورِ زاويتين اثنتين: أما الأولى فتجسّمها نزعة التشكيك في وجود الإعراب كخاصية ذاتية في اللغة العربية، وهو موقف ينطلق من إنكار المصداقية التاريخية الموروثة، ومن نقض المقوم المحايث للسان العربي.

وأما الثانية فتجسمها نزعة التشكيك في انضواء الإعراب ضمن مهارات السليقة اللغوية بحيث يصبح في هذه الفرضية لصيقاً طارئاً بالصّنعة أكثر مما هو محايث للمَلَكة بالأصل والنشأة عن طريق الاكتساب الأمومي.

وبين الزاويتين أعراض قد تستوقف انتباهنا لشذوذها في ذاتها وقد تشدّنا لغفلة أصحابها عن مرجعيّاتهم الفكرية فيها. ولكن الحديث عن الإعراب يستلزم تأسيساً نظرياً لا يستمد مناهله إلاّ مما دوّنه القدماء حوله، وليس ذلك منّا احتكاماً مطلقاً إلى محرّكات المنظومة التراثية، ولا هو تسليم يجازف بأنّ المعرفة الحاضرة

حول اللغة العربية هي دائماً فرعٌ أرومتُه بالضرورة هي كتب النحاة. وإنّما نحن حيال مُقايَضة فكرية تستدعي ضرباً من المثاقفة بين العلم اللغوي الراهن والعلم اللغوي الوافد علينا من التاريخ.

إنّ القاسم المشترك الأعظم عند أعلام التراث العربي في موضوع الإعراب هو المعالجة النحوية الواصفة للظاهرة بوصفها عنصراً أدائيّاً وعنصراً تفسيريّاً في نفس الوقت، ولا يفوت القارىء أن يقف على دقّةٍ في التشخيص تتناهى أحياناً إلى مشارف الوضعية الفكرية الصارمة، وعلى حصافة في التأويل تبلغ مداها الأقصى بواسطة ربط القضية اللغوية بقضية التفكير من جهة، وبمسائل الانتماء التاريخي من جهة ثانية.

فكل من عرف **كتاب سيبويه** معرفة المعاشرة لا معرفة السماع يدرك كيف كان له تبصّر دقيق بخاصية اللغة العربية انطلاقاً من قضية الإعراب على وجه التعيين، وليس المقام للإفاضة في تحليل تناوُله للمسألة، ولا لتحليل ثمرات فحصه لها، ولكن شيئاً واحداً نقف عنده لأنّه يخص زاوية النظر التي تبنيناها، وهو أنّه منذ مطلع الكتاب لا يفتأ يقارن بين عناصر اللغة على أساس ما يسمّيه بالتّمكّن، وهو المصطلح الذي يغطّي كلّ الفضاء الدلالي المستوعب لظاهرة الإعراب.

إنّ سيبويه يتحدث عن الإعراب بصريح المصطلح عندما يتعرّض للعلامة الدالة على وضع اللفظة داخل التركيب بعد أن يحتكم إلى طبيعتها ضمن أقسام الكلام، ولكنه ينزّل الإعراب داخل ظاهرة التمكن فتصبح ألفاظ اللغة متفاوتة الدرجات بحكم هذا المعيار الخاص. يقول: «وأما الفتح والكسر والضم والوقف فللأسماء غير المتمكّنة»[5]. ويقول أيضاً: «واعلم أنّ بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء لأنّ الأسماء هي الأولى وهي أشد تمكّناً، فمن ثمّ لم يَلحقها تنوين ولحقها الجزمُ والسكون، وإنّما هي من الأسماء، ألا ترى أنّ الفعل لا بدّ له من الاسم وإلاّ لم يكن كلاماً، والاسم قد يستغني عن الفعل، تقول: الله إلاهنا»[6].

ولو أنّ قارئاً تفرّغ بعض التفرغ لاستنطاق الكتاب من هذه الزاوية لثبت لديه

(5) سيبويه، **الكتاب**، نشر عبد السلام محمد هارون، ص15.

(6) المرجع السابق، ص20-21.

بما لا دخل للشك فيه أنّ سيبويه كان يَدرس اللغة العربية وهو واعٍ بأنّها في حالة صيرورة تاريخيّة، وبأنَّ ظاهرة الإعراب هي خاصية ملازمة لعلاقة اللغة بالمعنى، لأنّها ملازمة للوظيفة الدلالية التي من أجلها يتوسل الإنسان بالكلام. وهذا في ذاته مرمًى جوهري من مرامينا لأنَّ سيبويه الذي كان شاهداً على جلّ عقود القرن الثاني للهجرة (180 هـ) والذي كان صدًى أميناً للمخاض المعرفي حول اللغة كما جسّمه أستاذه الخليل بن أحمد الفراهيدي (170 هـ) ما كان بوسعه أن يغفل عن حقيقة الإعراب لو كان الإعراب عنصراً غيرَ محايث للغة العربية، ولا سيما وهو الأعلم بالأسباب المباشرة وغير المباشرة التي حفّت بنشأة علم النحو.

وإذا ما كان سيبويه هو العمدة في العلم النحوي بالسبق وبالشمول فإنَّ فلسفة النحو التي كانت تسمّى بعلم أصوله تراصفت حلقاتها من الزّجّاجي (337 هـ) إلى ابن جِنّي (392 هـ) إلى ابن فارس (395 هـ)، وثلاثتهم كانوا أعمدة القرن الرابع في هذا الباب، ثم كان لأبي البركات الأنباري (577 هـ) حظ الاستئناف وكان للسُّيُوطي (911 هـ) بعد أمد فضلُ الاستصفاء والتوثيق. وكلّ هؤلاء قد عالجوا قضيّة الإعراب بفائض من الوعي الذهنيّ يَعْضده حدسٌ بحقائق التاريخ وهو يطلّ من بداياته.

فأبو القاسم الزّجّاجي في مصنفه التأسيسي **الإيضاح في علل النحو**[7] قد أفرد باباً للقول في الإعراب والكلام أيهما أسبق[8] أبان فيه عن معايير الأسبقية التي هي ليست بالضرورة أسبقية زمنية، وإنّما قد تكون بالتفاضل أو بالاستحقاق أو على حسب ما يوجبه المعقول، ليخلص إلى تأكيد «أنَّ الإعراب عرض داخل في الكلام لمعنى يوجده ويدل عليه». وذلك بعد أن قرّر: «إنّما يدخل الإعراب لمعان تعتور الأسماء والأفعال».

ولكن الزّجّاجي كأنّما يصوغ عنا ـ نحن المتباعدين من وراء القرون ـ بعضاً من هواجسنا فيورده على قالب المجادلة: «فإن قال: فأخبروني عن الكلام المنطوق به الذي نعرفه الآن بيننا، أتقولون إنَّ العرب كانت نطقت به زماناً غير

(7) أبو القاسم الزّجّاجي، **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق د. مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط2، 1973.

(8) المرجع السابق، ص67–69.

معرب ثم أدخلت عليه الإعراب أم هكذا نطقت به في أول تبلبل ألسنتها، قيل له هكذا نطقت به في أول وهلة ولم تنطق به زماناً غيرَ مُعرب ثم أعربته». ويستطرد عقب ذلك محققاً في أمر أسبقية الكلام بالتقدير والاعتبار لا بالزمن والتاريخ، لأنّهما من الظواهر المتلازمة التي «لم توجد إلاّ مجتمعة» حسب صريح عبارته.

وليس مقامنا للتحقيق النحوي، ولا للبحث في العلل، وإنّما مرادنا أن نقف على هذه السكينة النفسيّة التي يتحدث بها العالم وهو مُطْمئن اطمئنان اليقين إلى الأرضيّة الإبستيميّة التي يتحرك منها، ومفتاحه الذهبي في ذلك رجوعه بشؤون اللغة إلى عقدة الدلالة. لذلك نراه يفتح باباً جديداً هو باب القول في الإعراب لِم دخل في الكلام[9]، فيقرر مطمئناً: «إنّ الأسماء لمّا كانت تعتورها المعاني (...) ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني، بل كانت مشتركة، جُعلت حركاتُ الإعراب فيها تُنبيء عن هذه المعاني».

وأكثر دلالة من موقف أبي القاسم الزّجّاجي موقفُ ابن جنّي، هذا الشيخ الذي لم يجوّد علمَ أصول النحو أحدٌ كما جوّده هو، وقد لا يفيد منا أن نكرّر شواهده فالكل ملمّ بها، ولكننا نبغي قراءة ما وراء الشاهد: ففي باب القول على النحو وتعريفه بأنّه «انتحاء سَمْت كلام العرب» يعمد ـ باختزال شديد كأنّما يَستلّ فيه العلم استلالاً ـ إلى تشريح بُنى اللغة العربية التي هي من صنف الألسنة التأليفية كما نعلم بداهة، فإذا به ينضّدها بحسب بنيةٍ مقطعية: فيها جدول اللفظ وجدول النظم تسبقهما بنية تضامميّة هي بنية الإعراب: «هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه: من إعراب، وغيره: كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب، والتركيب، وغير ذلك...»[10].

ولكن المثير في حديث ابن جنّي عن الإعراب ـ إذا رمنا كشف الغطاء عن موقف العالم من مضمون علمه بواسطة تحليل بنية خطابه كيف تركّب وهو يتحدث به عن المعرفة ـ أنّه بعد أن خَصص باباً للقول على النحو لَمْ يستغرق صفحة واحدة من الكتاب إلاّ بفضل هوامش المحقق بادر بتخصيص بابٍ للقول على

(9) المرجع السابق، ص69-71.
(10) **الخصائص**، ج1، ص34.

الإعراب، فاستهله في ضرب من القفز على أعراض القضيّة قائلاً: «هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ». ثم يورد أدلة من اللغة هي من ضروب الشواهد التعليمية الشائعة، غير أنّ السلك الرابط في كل كلامه هو بلا منازع هاجس المعنى:

وخذ مفاصل الخطاب واقتطعْها من سياقها بعَنوة منهجيّة تَرَ ما نحن ندلُّك عليه:

«فلا تجد هناك إعراباً فاصلاً...

إذا اتفق ما هذه سبيله...

ما يقوم مقام بيان الإعراب...

فإن كان هناك دلالة أخرى من قِبل المعنى...

لك أن تقدّم أو تؤخر كيف شئت

وكذلك إن وَضُح الغرض (...) جاز لك التصرف.

وكذلك لو أومأتَ...

لأنّ في الحال بياناً لما تعني».

وهكذا الأمر إلى أن يقفل: «ولما كانت معاني المسمّين مختلفة كان الإعراب الدالّ عليها مختلفاً أيضاً»[11].

لا ريب إذن أنّ في الإعراب قيمتين: قيمة بنائيّة بما هو ظاهرة محايثة للغة العربية، وقيمة وظيفية بما هو العنصر الضابط للمعنى وقد تضافر مع سائر العناصر المكوّنة لنسيج الخطاب. ولئن استوى الأمر في تاريخ علوم اللغة العربية على ركن المعرفة الواصفة، وهو النحو، وركن المعرفة المعللة وهو أصول النحو، فإنّ نمطاً من التأليف قد انبثق ابتداءً من القرن الخامس فجاء يَمُدّ الجسور بين الحقلين، وذلك عن طريق وضع مُتون تَختزل العلم، تتلوها شروح تتولّى تشييد أهرامها، مما شكل ضرباً من المعرفة قائماً بذاته هو المعرفة المفسّرة: هي مصنَّفات في ظاهرها تُفسّر نصاً وفي حقيقتها تؤسّس للعلم عبرَ تفسير النّص.

(11) المرجع السابق، ص35–37.

كذا كان أمرُ **شرح ابن يعيش** (643 هـ) على **مُفصّل الزمخشري** (538 هـ)، وكذا ينطلق الشارح في بيان ظاهرة الإعراب بوصفها نسقاً من تأليف الكلام في سياق مطلق مستنداً في ذلك إلى المصادر المبدئية العامة وهي: «إنّ الإعراب إنّما يؤتى به للفرق بين المعاني». ثم يمعن في بلورة صورة القالب المجرّد بقياسه بالقالب المجسّد قائلاً: «فإذا كان وحدَه كان كصوت تُصوّت به، فإنْ ركّبته مع غيره تركيباً تَحْصل به الفائدة، نحوَ قولك زيد منطلق وقام بكر، فحينئذٍ يستحق الإعرابَ لإخبارك عنه»[12].

ولك أن تتعقب النص وتفكك الخطاب لتستلّ منه مفاصله المؤكّدة لمبدإ ارتباط الإعراب بالدلالة: «لمّا كانت الحاجة ماسّة إلى تقديمه لأنّ إدراك المعاني مرتبط به قدّمه لذلك». وفي معرض تعليل وقوع الإعراب على آخر مقاطع الكلمة يقول ابن يعيش: «إنّ الإعراب دليل والمعرب مدلول عليه، ولا يصح إقامة الدليل إلاّ بعد تقدم ذكر المدلول فلذلك كان الإعراب آخراً»[13]. وفي معرض تفسير انبناء الإعراب على الحركات: «إنا لمّا افتقرنا إلى الإعراب للدلالة على المعنى كانت الحركات أولى».

ولكن ما رأينا في هذا الشاهد: «إنا لما افتقرنا إلى علامات تدلّ على المعاني وتفرّق بينها، وكانت الكلمة مركّبة من الحروف، وجب أن تكون العلاماتُ غيرَ الحروف لأنّ العلامة غيرُ المَعْلَم كالطراز في الثوب»؟ ألا يزيدنا يقيناً بهذه العلاقة المعرفية التي رَبطت الفكرَ النحويَ بحقائق لغوية إنْ كانت اللغة العربية رحابَها الأدنى فإنّ الظاهرة اللسانيّة المطلقة قد مَثلت أفقها الأقصى؟

الإعراب في أدبيات التراث

إنّ موضوع الإعراب من المواضيع التي شغلت بال المهتمين في تراثنا باللغة ممن نذروا حياتهم لدرسها وكشف أسرارها، ولكنها كانت من الدقّة ومن الإثارة بحيث لم يستطع غير اللغويين أن يغفلوا عنها، ولا أن يزهدوا فيها. ويكفي أن نصاحب أحد رواد الأدب في مفهومه المتسع الشامل كما اختطه الجاحظ (255 هـ)

(12) ابن يعيش، **شرح المفصل**، بيروت ـ القاهرة، ج1، ص49.
(13) المرجع السابق، ص51.

وسرّح أرجاءه وريثه أبو حيان التوحيدي (414 هـ) حتى نرى كيف استقرّ في القناعات الثقافية الحميمة أنّ العربية لغة مزدوجة البناء: فيها اللفظ والتركيب، وفيها ما يطرأ على اللفظ من انصياع صوتي ومقطعي بحكم اندراج اللفظ في سياق النظم، وبحكم ما يستوجبه السعي إلى محاصرة المعنى في أدقّ رقائقه.

يقول أبو حيان في **الإمتاع والمؤانسة**: «والكلام يتغير المراد فيه باختلاف الإعراب، كما يتغيّر الحكم فيه باختلاف الأسماء، وكما يتغير المفهوم باختلاف الأفعال وكما ينقلب المعنى باختلاف الحروف»[14]. فالأمر ـ على ما ترى بشاهد النص ـ شامل لكل مكوّنات الدلالة من خلال البنى التي يتأسس عليها الكلام: فالإعراب في صياغة إنتاج الدلالة صِنْوُ التركيب في سياق النظم، وكلاهما صنو التقليبات الواقعة في مستوى الحروف داخل موازين الكلمة، مما يجعل الحرف عنصراً ذا وظيفة في توليد مادة المعجم اللغوي.

ولو كان المقام هنا لاستقصاء الدرس النحوي لوقفنا بتريّث وإعجاب على هذا التنضيد الثلاثي الذي يعمد إليه أبو حيان حين يتحدث عن الدلالة في مستوى بنية الكلمة بعبارة «انقلاب المعنى»، وحين يتحدث عن الدلالة في مستوى بنية الجملة بعبارة «تغيّر الحكم» عند الإسناد الاسمي وبعبارة «تغير المفهوم» عند الإسناد الفعلي، وحين يتحدث عن الدلالة في مستوى الخطاب ـ ألفاظاً ونظماً ـ بعبارة «تغيّر المراد» جاعلاً الإعراب بذلك محايثاً لبنية الكلام في لغة الضاد.

وحيث إنّ مرمانا هو تحسّس الموقف الذهني المصاحب للحديث عن خصائص اللغة العربية من خلال الخطاب المعرفي في شتى أضربه فإنّ أبا حيان يُنْجدنا هنا بما يروي ظمأنا لأنّه ـ وهو ينقل كلاماً لأبي سعيد السيرافي ـ يسوق لنا صورة عن التسليم القائم مقام الإجماع المطلق بأنّ انبناء اللغة العربية على مستويين في صناعة المعنى وإنتاج الدلالة ـ وهما مستوى نظم الألفاظ ومستوى تقلب أواخرها بحسب المقاصد ـ هو واقع في غرائز العرب، وهو بذلك أُسّ من أسس المَلَكة اللغوية:

«قال أخطأتَ، لأنّك في هذا الاسم والفعل والحرف فقيرٌ إلى وصفها وبنائها على الترتيب الواقع في غرائز أهلها، وكذلك أنت محتاج بعد هذا إلى حركات

(14) ج1، ص102.

هذه الأسماء والأفعال والحروف، فإنَّ الخطأ والتحريف في الحركات كالخطإ والفساد في المتحركات»[15].

وأبلغُ مما سلف شهادةٌ ينقلها إلينا أبو حيان في مقابساته عن أستاذه أبي سليمان المنطقي متحدثاً عن شيخه أبي زكريا يحيى بن عدي، هذا الفيلسوف الذي تتلمذ على أبي بشر متّى بن يونس وعلى أبي نصر الفارابي فانتهت إليه رئاسة المناطقة إلى آخر أيامه (464 هـ)، والشاهد وارد في سياق مجادلةٍ تخصّ الفرقَ بين طريقة المتكلمين وطريقة الفلاسفة:

«والدليل على أنّ النحو والشعر واللغة ليس بعلم أنّك لو لقيت في البادية شيخاً بدوياً قحّاً مُحْرماً لم يرَ حضريّاً، ولا جاور أعجمياً، ولم يفارق رعيه الإبلَ وانبثاثَ المناهل، وهو مع قبح هيئته التي لا يشقّ غبارَه فيها أحدٌ وإن تَكلّفَ، فقلت له: هل عندك علم، لقال: لا، هذا وهو يسيِّر المثَلَ ويقرض الشعر ويَسْجعُ السَّجعَ البديع، ويأتي بما إذا سمعه واحد من الحاضرة وعاه، واتخذه أدباً، ورواه، وجعله حجّة»[16].

فهل نحن في حاجة إلى شهادة أقوى للاستدلال على ما نحن بصدده، وهو أنّ اللغة العربية على لسان أهلها قد كانت لغة إعرابية بالملكة، وأنّها لغة تُشكّل المعنى باللفظ وبالنظم وبالمفاصل المتغيرة طبقاً للأداء الوظيفي، وأنّ ذلك قد كان قائماً عند الناس بالمهارة المكتسبة عن طريق الأمومة مما يُصطلح عليه بالسّليقة.

وإذا غادرنا مواقع الأدباء من خلال أنموذج أبي حيان بكل مشاربه المنطقية وتأمّلاته الفلسفية فبوسعنا أن نقف على بابِ قلعةِ علم الكلام، ولا سيما مع كبيرها القاضي عبد الجبار حيث أعماقُ الرّؤى المتجمعة على اللغة من كل الأسئلة، وأرفعُها مقاماً سؤالُ الإعجاز باللغة، ذاك الذي يختار له صيغة بليغة: «في الوجه الذي له يقع التفاضل في فصاحة الكلام». إننا بحضرة الإشكال الذي عليه يرتمي الجسر الموصل لأدق أسرار اللغة.

وفاتحة الجواب قوله: «اعلم أنّ الفصاحة لا تظهر في أفراد الكلام وإنّما تظهر

(15) ج1، ص115.

(16) أبو حيان التوحيدي، **المقابسات**، تحقيق حسن السندوبي، مصر، 1929، ص224.

في الكلام بالضمّ على طريقة مخصوصة». وهو منتهى الإفحام في أنّ الكلّ ليس فقط حصيلة مجموع الأجزاء، وأن الذي يجعل الكلّ كياناً آخر غير كيان الأجزاء هو نمط العلاقات المخصوصة التي تقوم بين الأجزاء. ولئن جيء بهذا على مساق البيان فلأنّ يكون ذلك صادقاً على الكلام والإبلاغ والإيصال أولى. فهذا من ذاك. ولكن عبد الجبار ـ في مدوّنته العجيبة الموسومة **بالمغني في أبواب التوحيد والعدل** ولا سيما في الجزء السادسَ عشرَ منها الذي خَصّ به إعجازَ القرآن ـ يتحرك من موقع الجزم اليقيني حين يلج موضوع النظم كاشفاً عن آليّاته في اللغة، فيحصرها بحسم قاطع في ثلاث: جدول الألفاظ، ونسق التركيب، وامتثال هيئة الكلمات إلى سُلطان الإعراب، وتتضافر ثلاثتها في ضرب من الانصياع الجماعي لناموس الدلالة: «ولا بدّ مع الضم من أن يكون لكل كلمة صفة، وقد يجوز في هذه الصفة أن تكون بالمواضعة التي تتناول الضم، وقد تكون بالإعراب الذي له مدخل فيه، وقد تكون بالموقع، وليس لهذه الأقسام الثلاثة رابع لأنّه إما أن تُعتبر فيه الكلمة أو حركاتُها أو موقعها»[17]. وهكذا يرجع بنا شيخ المتكلمين إلى جدلية الجزء والكل في أروع مخاض يُطْلعنا على بداياته ولا يكاشفنا بدورانه إلاّ ليتحدّى عقولَنا: «ولا بدّ من هذا الاعتبار في كل كلمة، ثم لا بدّ من اعتبار مثله في الكلمات إذا انضم بعضها إلى بعض». وأجملُ من الحكم تعليلُه: «لأنّه قد يكونُ لها عند الانضمام صفة، وكذلك لكيفية إعرابها، وحركاتها، وموقعها»[18].

وقد لا يعنينا كثيراً ما سينتهي إليه بعد هذا التشخيص الموضوعي، بل بعد هذا التشريح الصوتي لأننا في هذا المقام غيرُ معنيّين بسياق الإعجاز، ولكن لنستكملْه صوناً لحرمة النّص: «فعلى هذا الوجه الذي ذكرنا إنّما تظهر مزيّة الفصاحة بهذه الوجوه دون ما عداها».

فهل بعد هذا من مسوّغ للركون إلى الشك في مدى اقتران اللغة العربية بخصيصة الإعراب، وليست الشهادة التي سقناها بمحمولة على توثيق التاريخ، ولا على تجريح الخبر، وإنّما هي من طينة اللغة وعريكة العقل العاقل للغة، فهي بهذا أمتنُ وأبقى.

---

(17) القاضي عبد الجبار، **المغني في أبواب التوحيد والعدل**، الجزء 16، إعجاز القرآن، تحقيق أمين الخولي، القاهرة، 1965، ص199.

(18) المرجع السابق.

فإن رمنا معها الشهادة التاريخيّة المصهورة في عريكة التاريخ فمَن منّا لم يقف مشدوداً منبهراً حتى لتكاد تأخذه العزّة بالانتماء أمام حديث ابن خلدون في الفصلين الثامن والثلاثين ثم التاسع والثلاثين من الباب السادس[19] عن لغة العرب لعهده، وكيف أصبحت مستقلة مغايرة للُغة مُضَرَ وحِمْيَر، وعن لغة أهل الحضر والأمصار وكيف هي لغة قائمة بنفسها، فإن تكنْ معاودةُ حديث ابن خلدون في هذا الموضوع ضرباً من التكرار المفضي إلى التضخم في قيمة العُملة الثقافيّة فإنّ قراءته من جديد بعدساتِ آليّات الخطاب وبحوافزِ مُعضلة المعنى عند إنتاج الدلالة اللغويّة تظل متيسّرة خارجَ منطقة الاجترار.

فلغة العرب كما آل بها الأمر إلى عهد ابن خلدون بشهادته هي «في بيان المقاصد والوفاء بالدلالة» قد ظلت «على سنن اللسان المضري ولم يُفقَدْ منها إلاّ دلالة الحركات على تَعيّن الفاعل من المفعول» ولكن ابن خلدون يعي أنّ تحوّل اللغة من طبيعة تركيبية إلى طبيعة أخرى يحكمه استبدال الضوابط المؤلّفة لأجزاء الكلام: «فاعتاضوا منها بالتقديم والتأخير وبقرائن تدل على خصوصيات المقاصد».

ثم يُفيض في تعليلات لسانية هي على غاية من الدقّة والحصافة، وكم يكفينا منها في هذا السياق أن نستلّ منها ما يلقي الضوء الكاشف على جدلية الإدلاء بالدلالة: «لأنّ الألفاظ بأعيانها دالّة على المعاني بأعيانها، ويبقى ما تقتضيه الأحوال ـ ويسمّى بساطَ الحال ـ محتاجاً إلى ما يدلّ عليه، وكل معنى لا بدّ أن تكتنفه أحوالٌ تخصّه، فيجب أن تُعتبر تلك الأحوال في تأدية المقصود لأنّها صفاته».

وبعد استطراد إلى موقف الذين احترفوا صناعة النحو وما تلابس عليهم من أمور البيان اللغوي يعرّج صاحب **المقدمة** على الانسلاخ الكيفيّ الذي طرأ على كيان اللغة العربية المتداولة ـ بخروجها كما نقول نحن اليوم من صنف اللغات التأليفية إلى صنف اللغات التحليلية ـ فيقول: «ولم يُفقَد من أحوال اللسان المدوّن إلاّ حركاتُ الإعراب في أواخر الكلم فقط الذي لَزِم في لسان مضر طريقةً واحدة ومَهْيَعاً معروفاً وهو الإعراب، وهو بعضٌ من أحكام اللسان».

وقد لا تَغيب عن أحد سمة الجزم الثاوية من وراء صيغة الاحتمال الراجح

(19) دار إحياء التراث، بيروت، ص555-559.

في قول ابن خلدون متحدثاً عن هذا اللسان المتداوَل في أيامه والذي «صارت ملكته على غير الصورة التي كانت أولاً فانقلبت لغة أخرى» وعارضاً بين يدي القارىء مشروعاً علمياً سوف لن يُنجَز إلاّ بعد قرون هو مشروع علم اللهجات:

«ولعلنا لو اعتنينا بهذا اللسان العربي لهذا العهد واستقرينا أحكامه نعتاض عن الحركات الإعرابية في دلالتها بأمور أخرى موجودة فيه تكون بها قوانينُ تخصّها، ولعلها تكون في أواخره على غير المنهاج الأول في لغة مُضَر».

وكلنا ذاكر لتلك القفلة الحصيفة التي أتمّ بها ابن خلدون فكرته فقال: «فليست اللّغاتُ وملكاتُها مَجّاناً». وكلنا يعلم أنّ خلقاً كثيراً يقرأونها، وآخرين يستشهدون بها، ويلذ لهم أن يُمعنوا في استنشاق أريجها المعاصر بأن يرتجلوا ترجمتها إلى اللغة الأجنبيّة التي تتسابق إلى لسانهم، فلا أولئك ولا هؤلاء بمنزّلين إياها في موطنها الإبستيميّ الخالص الذي هو نقطة تقاطع الوعي بأنطولوجيّة اللغة والوعي بحتمية انخراطها في صيرورة التاريخ.

ولنا أن نتابع تشخيص ابن خلدون للتغير التاريخي الحاصل في كينونة اللغة العربية، وأن نقدّر المسافة النقدية التي يتخذها لنفسه حيال القناعات النحوية الموروثة مما يجيز له أن يَنحتَ خطاباً في العلم غيرَ مألوف: «فأمّا أنّها لغة قائمة بنفسها فهو ظاهر». وهو قول مجسّم لقطيعة معرفية خالصة يزكّيها ما سَيُثْنِي به عليه: «يشهد له ما فيه من التغير الذي يُعَدّ عند صناعة أهل النحو لَحناً».

وهل أحد في حاجة إلى إيضاح لهذا الصوغ رغم المراوغة التركيبيّة في قوله (عند صناعة أهل النحو) دون قوله (عند أهل صناعة النحو): ما هو لحن في منطق النحاة هو انسلاخُ الصورة من الصّورة في عُرْف فيلسوفِ التاريخ.

ويظل القانون الجامع ـ لأنّه الناموسُ الأكبر ـ هو التالي: «وكلُّ منهم متوصّلٌ بلغته إلى تأدية مقصوده والإبانة عما في نفسه وهذا معنى اللسان واللغة». ثم يجيء الحسم القاطع في ما نحن بصدده: «وفقدان الإعراب ليس بضائرٍ لهم كما قلناه في لغة العرب لهذا العهد».

أفكان من الممكن أن يتحدث عبد الرحمان بن خلدون عن فقدان شيء لو لم يكن اليقينُ قد تملّكه في أنّ ذلك الشيء قَبْلَ أن يُفقَد قد كان موجوداً؟

الفصل الثالث

الخطاب النحوي وإنتاج المعرفة

العربية والمغالاة في الاجتهاد

من الذين حاولوا في العصر الحديث تجديد النظر إلى اللغة العربية وقضاياها واجتهدوا في تأويل بعض أبواب النحو العربي إبراهيم مصطفى، بل إنّه بالكتاب الفريد الذي نشره سنة 1937 قد عُدّ من الأوائل الذين بدأت معهم حركة إحياء النحو بمراجعة مصادراته ومقولاته بعد أن اتسعت حركة إصلاح تعليم النحو وتيسير اكتسابه عن طريق مراجعة أدواته التربوية، وهي الحركة التي استهلها رفاعة الطهطاوي منذ بدايات النهضة العربية الحديثة.

وما قدمه إبراهيم مصطفى في كتابه **إحياء النحو** عملٌ رائد في ذاته، بل هو قويّ الريادة بالنسبة إلى الفترة التاريخية التي جاء فيها، ويكمن امتيازه في إقدامه على الاجتهاد في مرجعيّات النحو العربي كمعرفةٍ وصفية فتصنيفيّة فتفسيريّة. أما المدار الذي أقام عليه تصوّره التصنيفي الجديد فمبنيّ على مسألة الإعراب وما يلحق بها من بحث في مدى ارتباط الحركات الإعرابية بدلالات مخصوصة. وقد انطلق من ملاحظة لغوية تأوّلها تأوّلاً نحوياً:

«قلّ أن يُشعرنا النحاة بفرق بين أن تنصب أو ترفع، ولو أنّه تَبِعَ هذا التبديلَ في الإعراب تبديلٌ في المعنى لكان ذلك هو الحَكَمَ بين النحاة فيما اختلفوا فيه، ولكان هو الهادي للمتكلم أن يتبع في كلامه وجهاً من الإعراب»[1].

---

(1) إبراهيم مصطفى، **إحياء النحو**، القاهرة، 1937، ص هـ.

وبناءً على هذا السؤال أجرى استكشافه ليحدد لعلامات الإعراب مراتبَ واسعة من الدلالة، وقد كان سنده النظري في ذلك أنَّ النحاة قد حصروا علم النحو في «أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناءً». بينما يستند هو إلى أنَّ النحو «هو قانون تأليف الكلام، وبيانٌ لكل ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة، والجملة مع الجمل، حتى تتّسق العبارة ويمكن أن تؤدي معناها»[2].

ويستنبط إبراهيم مصطفى أنَّ النحاة «حين حددوا النحو، وضيّقوا بحثه، حرموا أنفسهم وحرمونا إذ اتبعناهم من الاطلاع على كثير من أسرار العربية، وأساليبها المتنوعة، ومقدرتها في التعبير، فبقيت هذه الأسرار مجهولة»[3]. وأنّهم حين اهتمّوا ببيان الأحوال المختلفة للّفظ أهملوا ما يتبع هذه الأوجه من أثر في المعنى. ولا ينفك يعاودنا بهذا القلق الفكري في ربط الدرس الشكلي بالتخصيص الدلالي: «على أنَّ أكبر ما يعنينا في نقد نظريتهم أنّهم جعلوا الإعراب حُكماً لفظياً خالصاً يتبع لفظ العام وأثره، ولم يروا في علاماته إشارة إلى معنى، ولا أثراً في تصوير المفهوم أو إلقاء ظل على صورته»[4].

وهكذا يحدد إبراهيم مصطفى المسوّغات التي خوّلت له أن يصادر منذ البداية على أنَّ الرفع عَلَمُ الإسناد، وأنَّ الجر علم الإضافة، وأنَّ الفتحة ليست بعَلم على إعراب، وتفسير ذلك حسب تحليله أنَّ من أصول العربية الدلالة بالحركات على المعاني، وأنَّ العلامات الإعرابيّة إشارةٌ إلى معان يُقصد إليها فتكون تلك الحركات دوالّ عليها. ثم يعلل ذلك في ضرب من الاستدلال بالخُلْف بواسطة العرض الافتراضيّ الاستنباطي فيرى أنّه «ما كان للعرب أن يلتزموا هذه الحركات ويحرصوا عليها ذلك الحرصَ كلّه وهي لا تعمل في تصوير المعنى شيئاً»[5].

إنَّ الذين تناولوا فرضية إبراهيم مصطفى بالتقويم والنقد كثيرون، وإذا كان بينهم إجماع - ونحن فيه معهم - فإنّما هو تناؤهم عليه في هذا السبق إلى تجديد

---

(2) المرجع السابق، ص1.
(3) المرجع السابق، ص7.
(4) المرجع السابق، ص41.
(5) المرجع السابق، ص48.

طرح السؤال المتعلق بمصادرات العمل النحوي وفرضيّاته باعتبار أنّه معرفة واصفة، وباعتبار أنّه أيضاً معرفة قابلة للتوظيف الانتفاعي من الناحية التعليمية، ولعل من أوجز ما ورد في شأن كتاب **إحياء النحو** ما كتبه الدكتور حلمي خليل في كتابه **العربية وعلم اللغة البنيوي** والذي بناه على رصد التأثيرات الحاصلة في الفكر اللغوي العربي الحديث والوافدة من الثقافة اللسانية المعاصرة، ومن أهم ما تناوله المؤلف بالنقد في ما يخص فرضيّة إبراهيم مصطفى مفهوم النظام الذي بنى عليه استدلاله النحوي(6).

ولكننا في هذا السياق المخصوص محمولون نحو وجهة أخرى لا تكاد تلابس ما هو مألوف في طُرق التناول السابقة: فنحن من ناحية أوليّة عاكفون على سؤال اللغة من خلال سؤال المعنى مما يحيلنا آلياً على المرجعيّة التي تَحرّك منها إبراهيم مصطفى في محاولته ربطَ الإعراب بالدلالة، ونحن من ناحية تكميليّة منجذبون نحو البحث في موقف العلماء من الإعراب، ونحو البحث في المنطلقات الذهنيّة التي تسوّي خطابَهم عنه أكثرَ مما نحن باحثون في الإعراب ذاته. ومعنى هذا أنّ سؤالنا المنهجي يتصل بما يقوم بين الموقف من الإعراب، والموقف من اللغة، والموقف من العلم اللغوي بين العلاقات والقرائن.

لئن جاز لنا أن نقر لصاحب **إحياء النحو** بالفضل في أنّه تجرّأ على تحريك القناعات الوثوقية الرّاسخة، وأنّه بهذا قد نال أجر المجتهد، فإنّ ذلك لن يحجب عنا مواطن الزلل في منظومة الاستدلال الفكري كما سوّاها بنفسه. ومورد الزلل من منبعين: الأول أنّه ـ من فرط حبه للغة العربية ومن شدّة وعيه بضرورة تنظيم العلاقة التعليمية بين العربي ولسانه ـ قد راح يفترض أنّ كل بنية لغوية ظاهرة لا بدّ أنّ تحتها بنية خفية لا تقل عنها انتظاماً، فإذا به ينزلق إلى المغالاة في النّسقيّة، والثاني أنّه بعد أن كان وجيهاً في القول بأنّ اللغة محكومة بالنظام، وبأنّ الإعراب يندرج ضمن القوانين المحدِّدة لهذا النظام، وبعد أن كان وجيهاً أيضاً في القول بأنّ دلالة الخطاب ـ التي هي ثمرة انتظام أجزائه انتظاماً مخصوصاً ـ مقترنة بعلامات الإعراب اقتراناً بالضرورة، لم يهتدِ إلى القبضة التأليفيّة الجامعة بين العناصر الثلاثة

(6) د. حلمي خليل، **العربية وعلم اللغة البنيوي**، دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988، ص62–68.

ـ عنصر التركيب وعنصر الإعراب وعنصر المعنى ـ في معادلة تجمع في طرفيها بين اتزان البنية وإجراء الوظيفة.

لعل المسألة تعود إلى نقطة البداية، وهي طريقة عرض المشكل والمنهج الذي نتوسل به إلى مغالقه. فالقول بأنّ للإعراب دخلاً في ضبط الدلالة، وبأنّ للحركات التي هي كيفيّاتٌ صوتية تتعاقب على أواخر الكلمات تأثيراً في تشخيص المعنى ومثولاً في إحكام مفاصل الخطاب، داخل نسيج الكلام، قضية.

وقضية أخرى، مفارقة لها تماماً، أن نقول إنّ الحركة الإعرابيّة بذاتها وبسماتها وبخصائصها ـ هي التي تصوغ معنى الكلام، وتنتج دلالة الخطاب، وبالتالي فلا بدّ أن تختصّ كلُّ حركة بمنضدة محددة من مناضد المعنى عند الإفضاء بالخطاب.

ومما لا شك فيه أنّ هذا الأمر الذي نسوقه لا يتيسّر تمثُّله إلاّ في ضوء وعي معرفيّ خالص بطبيعة الظاهرة اللغويّة بصورة مطلقة، وهذا ما لا يكفي فيه التأمل من داخل خصوصيّات اللسان الواحد مهما كانت طبيعته الصوتية والتركيبيّة، ولكن التبصّر الحصيف باللغة من خلال أنموذج اللسان النوعي قادر على أن يضيء لنا السبيل:

سننطلق من فرضية سبق لنا أن جلوناها في غير هذا المقام ولغير هذا الغرض[7]، وهي أنّ اللغة ـ فيما يخص مدى اعتباطيّة مكوّناتها ـ محكومة بقانون من التناسب، يطّرد وينعكس، بين الارتقاء من الجزء إلى الكل والارتقاء من العُرْف المحض إلى المواضعة المعقولة، نعني تلك التي بوسع العقل أن يعقل نواميسها فيستقيم فيها القياس المنتظم. وهذا معناه أنّ «النواة» في الظواهر اللغوية هي دوماً عرفيّة اصطلاحية اعتباطية، وأنّ «الخلية» هي دوماً جانحة نحو نسقيّة تتدبّرها على مهل فنستنبط بُناها الخفيّة الثاوية وراء اللاوعي لدى المستعملين المتداولين.

إننا نكاد نقول بأنّ الجزء في مجال اللغة مبني دوماً على الاعتباط المحض، في حين أنّ الكلّ مُقام على قرائن منطقية إن لم نهتدِ إليها فبوسعنا افتراضُ وجودها افتراضاً ريثما تتطور آليّاتنا المعرفيّة فتسمح باكتشافها، والأمر مطّرد حيثما تجوّلنا

(7) راجع: **التفكير اللساني في الحضارة العربية**، الدار العربية للكتاب، تونس، 1981، ص116.

من بنية إلى أخرى، وحيثما تسلّقنا من مستوى من مستويات إحدى البنى إلى مستوى آخر منها.

من منطلق هذا العرض التصوّري في مستطاعنا أن نستذكر كيف أنّ الحروف في أي لسان طبيعي ـ وهي التي تمثل بنيته الصوتية من حروف صوامت وحركات صوائت ـ هي بمثابة الأجزاء، وأنّ كل واحد منها في ذاته هو ذو وجود عرفي محض، إذ ليست له حقيقة عينيّة ذات قيمة معقولة، وبناء على ذلك تتشكل الكلمات في اللسان الطبيعي بتركيبات تختلف بحسب طبائع اللغات، وتكون تلك التركيبات دالّة بالاصطلاح المحض، إذ لا وجه للعقل في تعليل أصل نشأة دلالتها في تلك الحروف بذاتها، ونحن هنا في غنى عن الاستطراد إلى ما خُيّل إلى الفكر البشري في مختلف الحضارات بصدد هذا الموضوع من تصورات مغايرة.

فالكلمات ـ كما هي بالوضع الأوّل ـ دالّة بالعرف المحض ولا وجه لتعليل دلالاتها، وهذه مسألة قد فرغ منها القدماء فضلاً عن المحدثين: أما التفسير التاريخي التأثيليّ ـ نعني الإيتيمولوجي ـ فهو ضرب من البحث العاقل في الظاهرة التي بحكم انخراطها في الزمن تكتسب بعض الحيثيّات التفسيريّة، فترتقي تدريجياً إلى منزلة الحدث المتهيّىء للتعليل، وكذلك الأمر عند الخروج بالأصل المعجمي ـ كالجذر الثلاثيّ في العربية ـ من صيغته المجرّدة إلى الصيغ المزيدة: ذلك أنّ قوالب الموازين الاشتقاقيّة تمثل نسيجاً تحكمه قرائنُ نسقيّة تجعله ظاهرةً قياسيّة وبالتالي ظاهرة «معقولة».

والأمر أشد وضوحاً عند الخروج من الكلمة إلى الجملة: فالبنية النحويّة ما هي إلاّ معمار هندسي محكوم بما يَحكم معمار البناء من أوصال المسافات ومعاقد القياسات. فالخط الفاصل بين منطقة الاصطلاح الحرّ في اللسان الطبيعي ومنطقة الاصطلاح المقيّد إذن هو الخط المائز بين الألفاظ ـ بما هي نوًى معجميّة وكائنات قاموسية ـ وتركيبِ الألفاظ: سواء أأنجز هذا التركيب بالاشتقاق الصرفي أم بالتأليف النحوي أم بالتوليد التاريخي القائم على التحولات الدلالية طبقاً لقرائن المجاز.

فإذا جئنا الآن إلى خصوصية اللغة الإعرابية تيسّر لنا أن نتوسّل بإحدى ثنائيات تحليل الكلام البشري، وهي ثنائية ما يسمى بالبنية المقطعية ـ التي هي سلسلة الأصوات المتحققة في منظومة الخانات الأدائيّة ـ والبنيةِ «فوق ـ المقطعيّة» التي

تشمل التنبير والإيقاع والنغميّة، وذلك بحسب مفاصل الخطاب في أجزائه وكليّاته. هذه الثنائية هي التي بطرفيها تُحقّق الدلالة في مثل قول الجاحظ وهو يروي إحدى طرائف بخلائه: «وتريد أن تعطيَهُ شيئاً» حيث الشكلُ إثباتٌ بينما السياق استفهامٌ واستنكار واحتجاج، لأنّه سياقُ «كلام بكلام» لذلك تعيّنت علامة الاستفهام(؟).

وليس من حقيقة ذاتية لأي عنصر من عناصر البنية فوقَ ـ المقطعية: كارتفاع الصوت أو ارتخاء النغم أو حدّة النّبر مما لا يتسنى استيعابه إلاّ بخبرة موسيقيّة تَعْضدها اليوم خبرة بتأليف الأصوات عن طريق الآلة وبتسجيل الحاكيات ورسوم الأطياف، وإنّما قيمتها في التقابلات القائمة بينها. فالصوت المعبّر عن التّأوّه، والصوت المعبِّر عن الحسرة كالزفرة المعبِّرة عن الندم وكالصيحة المعبِّرة عن الغضب، كلّها جميعاً لا تدل إلاّ في نطاق علاقات تقابلية تعارضية، وإليها تنضاف أصوات الاستنكار والاستعطاف والتحريض والإثارة؛ وعندنا ـ ليس عند غيرنا ـ أصوات إذا أطلقت دلّت على الشماتة، وعلى التّشفي، وعلى ما قد نقول عنه نحن هو إشفاءُ غليل الثأر ويقول عنه الآخرون هو «السّاديّة» بمصطلحات لغاتهم.

إنّه بوسعنا الآن أن نقيم فرضيّة تتمثل في أنّ اللغة الإعرابيّة تنحلّ في حقيقتها ـ من هذا المنظور بالتدقيق ـ إلى ثلاث بنًى: البنية المقطعية، والبنية «فوق ـ المقطعية»، وبنية ثالثة تقع بين الأخريين تجسّمها البنية الإعرابية. عندئذٍ ستنسحب على البنية الإعرابية نفس المعيار الضابط للبنية المقطعية وللبنية فوقَ ـ المقطعية: ليس للجزء فيها أيّ حقيقة قابلة للتعليل، وإنّما بوسع العقل أن يَعْقل ما تألّف منها وانتظم: فعلامات الإعراب هي الأجزاء المجسّمة للعرف المحض، أي للاعتباط في درجته القصوى، تماماً كالكلمات في وجودها القاموسي: هي دالّة بالعرف والاصطلاح على حد ما تكون الفاعلية مقتضية للرفع والمفعولية للنصب، ومثلما كان بالإمكان أن تكون لفظة (ضرب) دالّة على ما تدل عليه لفظة (ربض) وتكون هذه دالّة على ما تدلّ عليه تلك ـ مما أطنب الأجداد في تحليله ـ فكذلك كان بالإمكان أن تكون الفواعل منصوبة والمفاعيل مرفوعة.

إنّ الجهد المبذول في سبيل ربط علامات الإعراب بدلالاتٍ مخصوصة مما تطوّع له بإيثارٍ سديد صاحبُ **إحياء النحو** لهو نظير السعي إلى تعليل دلالة (ضرب) على فعل الجارحة، أو تعليل دلالة (ربض) على لزوم المكان، انطلاقاً

من طبيعة الأصوات ونسق انتظامها. ولئن كان الحافز نبيلاً، وهو البحث عن الأنساق حيث لا تظهر لنا الأنساق، فإنّ الحكمة تكمن في تبيّن الخط الأحمر الذي نقف عنده ونحن نجري وراء استنباط الأنساق حتى لا نلج منطقةَ المغامرة غير المأمونة في عواقبها على الفكر.

ومما لا شك فيه أنّ إقامةَ نسقيّةٍ تصنيفية لدلالة حركات الإعراب في اللغة العربية على خانات محددة ضمن خريطة المفاهيم الذهنية لهو جموح لا ترتضيه حكمة العلم وإن شَفعت لصاحبه فيه محبّته للغته القومية، والتزامه بصيانتها، وإيمانه بأنّ كل شيء فيها معجز من ارتباط الرفع بالدلالة على الإسناد، واقتران الجر بالدلالة على الإضافة.

ومهما التمسنا الأعذار لعقل يريد أن يَعقل الظواهر اللغويّة في تجلياتها كما في مَخْفيّاتها فلن نجد حجّة ـ ونحن نلقي سؤال المعنى من خلال سؤال بنية التركيب في اللغة ـ في أنّه صَادَرَ على أنّ العربية قد رَفعتْ لحكمةٍ، ولكنها فتحت وجزمت ترويحاً على النفس واستئناساً بالأسهل على اللسان والأيسر على النطق كما ذهب إليه إبراهيم مصطفى.

العربية والمعالجة الظنّية

إنّ السمة النوعية المحايثة للغة العربية وهي الإعراب كثيراً ما أضحت مرآة تنكشف من خلالها مكوّنات الخلفية الفكرية لدى الباحثين، ومسباراً تقاس به أغوار البنية الذهنية التي يستند إليها هذا اللغوي أو ذاك. وعلى هذا الأساس تغدو دراسة موقف الباحثين من الإعراب، وطريقتُهم في إثارتها، ومسلكهم في معالجتها، ومناهجهم في المساجلة حولها، قضيةً لا تقل أهمية من الناحية المعرفية عن دراسة ظاهرة الإعراب في حدّ ذاتها.

وسنرى كيف تجلو لنا هذه المسألة الدقيقة ظاهرةَ الانفصام الذهنيّ لدى أنموذج من المفكرين اللغويين، وهو انفصام يأتي في شكل تقابل ضدّيّ بين الذات العالمة والذات الثقافية، أي بين الذات التي تَعْقل والذات التي تتفاعل، وهو ما يشي بمفارقةٍ إبستيميّة، بل مما يَفْضح في بعض الأحيان ارتباك المعرفة عند صاحبها ولا سيما في إدراكه لإشكالية الدلالة من آفاقها الذاتية.

أما الأنموذج الذي هو متناهٍ في دلالته، قويّ في إيعازه، غزير في إيحاءاته، فيتمثل في موقف مَن أنكر وجود الإعراب كحقيقة تاريخيّة لصيقة بوجود اللغة العربية في اكتمال منظومتها الصوتية والصرفية والنحوية. وهذا الموقف فيه من التقابل الضدي ما يجعله صورة للنقائض التي ينسرح إليها الفكر الشارد عن ضوابطه المعرفية، والمنفلت من مرجعياته الثقافية والحضارية.

وقبالة هذا الموقف الجاحد للحقيقة التاريخية يقوم موقف مضادّ، بل واقع على أقصى المناقضة، وهو الموقف الذي لا يكتفي بإقرار وجود الإعراب كحقيقة لغوية تاريخية، وإنما يذهب إلى القول بأنّ نشأة النحو ـ أي علم الإعراب ـ سابقة للزمن الذي أخبرنا به التاريخُ، والذي تحقق حول صدقيّته إجماع القدماء والمتأخرين. أما أنموذج هذا التصور الظريف فقد جاءنا به الدكتور محمد رشاد الحمزاوي وذلك عبر نظريّته ـ أو إن رمنا الإنصافَ قلنا عبر فرضيّته ـ التي كشف عنها في جملة أبحاث نشرها ثم جمعها في كتابه **العربية والحداثة** ووعد بأنّه سيستأنفها كي يبلورها باستقصاء كامل.

تدور هذه الفرضية على «أنّ النحو العربيّ قد قُنّن وقُعّد قبل ظهور الإسلام»[8]. بمعنى أنّ منظومة القواعد المحدِّدة للنحو العربي، ومنظومةَ القوانين المحقِّقة لمسوِّغاتها، قد تمّ استخلاصهما منذ فترة العصر الجاهلي، وأنّ الخطاب المعرفي الواصف لتلك النواميس اللغويّة قد تمّ إنجازه منذئذٍ، مما يجعل اللغة العربية عند مجيء الإسلام متوفرة على مستويين إنجازيّين: مستوى الوظيفة التّداولية بما فيها جانبُها الإبداعيّ والشعريّ، ومستوى الوظيفة الانعكاسيّة التي تفترض صياغة خطاب واصف لنظام اللغة بواسطة تلك اللغة ذاتها.

أما منبع هذه النظرية فلم يكن مصدراً من مصادر الروايات التاريخيّة، ولم يكن مستنداً إلى بذرة افتراض منقولة ضمن الأخبار التراثيّة، وإنّما منبعها ظنّيّ خالص ليس له من متكإٍ إلاّ التصوّرُ الافتراضي المحض، ولكن الحافز الذي قدح ذهن الباحث بهذه الفرضيّة هو ما اتّصفت به قصيدة الشعر الجاهلي من «الاكتمال اللغويّ والفني» الذي يغرس في الذهن تخميناً «بأنّ النحو العربي قد نشأ قبل

---

(8) د. محمد رشاد الحمزاوي، **العربية والحداثة أو الفصاحة فصاحات**، منشورات المعهد القومي لعلوم التربية، تونس، 1982، ص118.

الإسلام وقبل ظهور مدرستي البصرة والكوفة»[9]. وبناء على هذه الفرضيّة يَحْدس الدكتور محمد رشاد الحمزاوي بأنّ نظريّته ستنتهي به إلى تفسير «ما تميّزت به لغة القصيدة الشعريّة من قواعد لغوية مكتملة».

وما هو واضح جليّ أنّ صاحب هذه النظرية يعتبر نظاميّة الأداء النحويّ في هذه اللغة العربية ـ التي يطّرد فيها نسق الإعراب بكل تقلّباته الشكليّة، وبكل مسبّباتها الوظيفيّة، وبكل إنجازاتها الدلالية التي مدارها إنتاجُ المعنى بعد صياغة سلاسل التركيب ـ لا بدّ أن تكون نظاميّة مكتسَبة بالتعليم، وأن تكون ثمرة تدبّرٍ ورويّة وتلقينٍ واعٍ، أمّا أن تأتي عن طريق الاكتساب الأموميّ، وأن تكون من الملكات الأدائية الناتجة عن مهاراتٍ تتحوّل إلى سليقة غيرِ واعية فهذا في تقدير الدكتور الحمزاوي متعذر أو هو كالمتعذر، ولذلك فهو مرفوض من منطلق التّصور الظّنّي.

وليس بوسع أحد أن يعترض على أي باحث إن هو توسّل في ميدان استكشافاته العلميّة بمنهج المصادرة على الفرضيّات الظنيّة، وذلك أنّ من حق الدارس في بحثه عن أيّ حقيقة غائبة أن يختبر كلَّ الأنهج الذهنية بما فيها نهج الافتراض الاستنباطيّ أو نهج الاستدلال بالخُلف، كما أنّ من حقه أن يراهن على آليّة المصادرات، وأن يبني عليها براهينه الجدلية، حتى إذا ما صحّت نتائجها أمكنه أن يستنتج صحّة ما انطلق منه، فإن لم تَصْدق النتائج عاد إلى مصادراته جازماً بالحكم على إحالتها وفسادها. فلا اعتراض لنا على فرضيّة الدكتور الحمزاوي في ذاتها، وإنّما احترازنا منصبّ على السبب الذي يقدّمه لنا معللاً به لجوءه إليها. فكيف جاء صاحب **العربية والحداثة** إلى هذه المصادرة أو كيف جاءت إليه؟

إنّ فرضيّة الدكتور الحمزاوي في موضوع نشأة النحو العربي التي يعود بها إلى فترة العصر الجاهلي تندرج ضمن نظريّة له متّسعة، مدارها أنّ الفصاحة فصاحات وليست فصاحةً واحدة، ذلك أنّ الفصاحة تبدو لمن يدرسها ـ في نظره ـ مشكلاً يزيد القضيّة اللغويّة تعقّداً لأنّها تتميّز ـ حسبه ـ بالمظاهر التالية:

---

(9) المرجع السابق نفسه.

1 ـ الاستبداد بالتفكير اللغويّ عند العرب قديماً وحديثاً كلما خاضوا في ضرورة تطوّر اللغة لمواكبة العصر والتعبير عن حاجاته ومتطلّباته.

2 ـ عرقلةِ جميع الجهود التي ترمي إلى تيسير اللغة، وإحباط كل الحلول والاستنباطات التي تريد أن توفّق بين ماضي اللغة وحاضرها.

3 ـ اعتبارِ جميع التغيرات والتّطوّرات التي تطرأ على الأصوات والأوزان والدلالات والتراكيب والأساليب المنقولة والمُعَرَّبة والعاميّة حدثاً طارئاً وهباءً منثوراً لا يستقر له قرار أمام سلطان الفصاحة مهما كان شيوع تلك التطورات واطّرادها، فتظل واجمة تنتظر إذناً من الفصاحة علّها تلتحق بمقام العربية.

4 ـ اختلاف المتعلّقين بها وعدم قرارهم على معاييرَ قارّة خاصةٍ بها مما يجعلها آفةً تُتصور ولا تُدرك تكاد أن تصبح غاية في حد ذاتها[10]. وهكذا نفهم كيف انتهى الباحث إلى القول بأنّ القرآن قد زعزع المعايير الأسلوبية للغة العربية الجاهلية التي كانت تمثلها القصيدة الشعريّة[11]. ثم إلى القول بأنّ «لغة القرآن كانت تمثل في نهاية الأمر تطوّراً بالنسبة إلى لغة القصيدة، ويمكن أن تحلّ منها محلّ اللغة الدارجة في ذلك العهد»[12]. وهو ما ينسجم مع دعوته التي تحمل سمات المشروع الفكري الذي ينادي به حين جعل عنوان كتابه مزدوجاً: «العربية والحداثة أو الفصاحة فصاحات أو الدعوة إلى ضرورة مراجعة أصول الفصاحة».

القضية هنا ـ كما أسلفنا ـ كامنة في طبيعة الموقف وفي دوافعه أكثر مما هي كامنة في مدى وجاهة الفرضيّة ولا في مدى صدقيّة الحدث التاريخي، بل حتى لو افترضنا على سبيل الجدل بأنّ نشأة النحو هي سابقة لما حدّثنا عنه التاريخ ـ رغم يقيننا الجازم بصدق تواتر الخبر وباستيفائه حقّ التعديل والتجريح من قِبل اللغويين والمفسرين والمؤرخين ـ فإنّ الاحتراز المعرفي يظل قائماً بوجاهة كاملة.

أفلأننا نواجه صعوبة ـ قد تكون عند البعض نفسيّةً وذهنيّة وأداتيّة في نفس

(10) المرجع السابق، ص11-12.
(11) المرجع السابق، ص118.
(12) المرجع السابق، ص130.

الوقت ـ عندما نتعاطى تداول اللغة العربية مُفْصحين بالإفضاء التلقائيّ، أو محوّلين الكلام الخطيَّ المكتوبَ إلى مقروء عبر الارتجال النّسقيّ السريع، نَجْنح إلى الظن بأنَّ العربيّ لم تكن له السليقة الأدائيّة المكتسَبة بالأمومة، أو نجنح إلى الظن بأنَّ اللغة العربية حالة شاذة بين الألسنة البشريّة الطبيعيّة؟

أم ترانا قادرين ـ لو سلّمنا بهذه الفرضيّة ـ أن نعمّمها فنقولَ عندئذٍ إنَّ كل لغة إعرابيّة حدّثنا عنها التاريخُ لا بدَّ أنّ أهلها قد تعلّموا النحو قبل أن ينطقوا بها؟

وليس الأمر وقفاً على اللغات الإعرابيّة، ولو أخذتَ أي متحدث على السليقة بأيّ لغة بشريّة، وليكنْ من شريحة الأمّيّين مطلقاً، وحاولت أن تتبيّن مدى تعقد نظامه اللغوي صوتياً وصرفياً ونحوياً ودلالياً، لهالَكَ الأمرُ، ولعرفت أنَّ ما اكتسبه بالأمومة في سنواته الخمس الأولى قد تُنفق أنت في سبيل تحصيله ما بقي لك من العمر ولن تظفر بما لديه من تلك المهارة اللغويّة التي تجري على السليقة فتنساب انسياب الملكات الفطرية.

بل لو أنَّ عربياً من الأقحاح الأوّلين قد بُعث في أيامنا فسمعَنا نرطن بلهجاتنا، وأراد أن يتعلم إحداها، للاقى العَنَتَ، ولكان شأنه كشأن غير العربي من الأجانب الذين يأتون إلينا الآنَ بعزم صريح ليتعلّموا في بعض المعاهد المتخصّصة إحدى العاميّات العربية، فيلقَون الصعوبات والحالُ أنّهم يتقنون من اللغات ما يبدو لنا أنّه أكثر الألسنة البشرية تعقداً واستعصاء.

أم هل يتعين أن نُرُوغ بالحِجَاج إلى الجدل ـ إنْ بغفلة فطرية أو بمكرٍ ثقافيّ ـ فنقولَ لمن شقَّت عليه العربيّة الفصحى بنحوها وبحركاتها الإعرابيّة فراح يفترض أنّ العرب في الجاهلية كانوا يتتلمذون على أيمّةٍ في النحو قبل أن يصوغوا معلّقاتهم: ما لنا نحمل ثروة نحن غافلون عنها، فاللغة التي علّمتْنا إياها أمهاتنا لا تقلّ انتظاماً ولا ارتصافاً ولا ائتلافاً عن لغة أهل الصين، وعن لغة الأعاجم، وعن ألسنة الإفرنج والإغريق والرومان، وعن لغة أهل البوادي من أقحاح مُضَر؟ وكم من فرضيّة في الدرس تبدي حبّاً حضارياً حميماً ولكنها تقود إلى الارتباك في منظومة المعرفة وتكشف عواراً في أجهزة التفكير!

أمام هذه الأسئلة تجد المعرفةُ اللغويّة نفسَها وجهاً لوجه قبالة إشكالات إحراجية لأنّها تشارف المعضلات الثقافية المزمنة، لأنّها ذات عمق حضاري فاعل،

وذات انعكاس نفسي كليم، ولأنها أيضاً تغري العلم الصوري بأن يأخذ إجازته، أو يستقيل، تاركاً المكان للمعرفة المجادِلة التي لا تكتفي بأن تعانق مضامين العلم الخالصة، وإنَّما تعانق بحرارةٍ كذلك حيثيّات العلم: في أشراطه، وفي ملابسات رواجه، وفي حوافز استثماره بعد تسويقه أيضاً.

ولولا اتقاء الشطط والخوفُ من إجحاف التأويل لزعمنا أنَّ تاريخ الإنسان يمكن أن تعاد كتابته من خلال قصة الارتباك الحاصل بينه وبين اللغة. وكل المعضلة في تلابس الموقف اللغوي بالموقف الحضاري أولاً وبالحقائق النفسية التي لها منطقها الخاص بها تالياً. ومنتهى مرام المعرفة اللسانية أن تزيح سجف الضلالة عن الوعي الصريح كي لا تداخله فقاقيع الوعي الباطن.

إنَّ تاريخ الإنسان من خلال تاريخ ارتباكه مع اللغة يتلخَّص في ثلاث حالات بعضها على أطراف النقيض من بعضها الآخر، وجميعها راجع إلى غفلة الإنسان أو تغافله عن أنَّ اللغة الطبيعية ما هي إلاَّ أداة بيد الإنسان تحقق له الارتباط بالكون، وتتيح له الحوار مع الوجود ومع من في الوجود، وهو ما يعطيه علّة وجوده ويسوّي له كينونته المتفرّدة. إنَّ اللغة هي التي يتأكد بها أنَّ الكون متاهة من المعنى، وأنَّ وجود الإنسان في الكون هو خوض لمغامرة المعنى: إدراكاً وتأوّلاً، أو تمثلاً وإنتاجاً.

وبحسب الاحتمالات الثلاثة يَحْدث أن ينجح الإنسان الفرد ـ ومن ورائه الإنسان المتعدد فالثقافة الجماعية ـ إلى تهجين اللغة التي يجهلها، لا لشيء إلاَّ لأنّه يجهلها، وقد يجنح الإنسان إلى تقديس اللغة التي يجهلها، لا لشيء إلاَّ لأنّه يجهلها، وقد يجنح إلى الغفلة عن أنَّ اللغة التي اكتسبها بالأمومة تتأسّس على بنية مُحْكَمةِ التركيب ومعقَّدةِ العلاقات صوتياً وصرفياً ونحوياً ودلالياً، لا لشيء إلاَّ لأنّه اكتسبها على الفطرة، وأتقن منظومتها بالسليقة الأولى.

الكفاية التفسيرية بين النحو والمعجم

لقد آلينا على أنفسنا ونحن نثير قضية الإعراب أن نبحث في الحيثيّات التي تدفع ببعض اللغويين إلى تناولها بقدر اهتمامنا بما يقدّمون حولها من مضامين نحوية في تشريح جوانبها اللغويّة الدقيقة. إنَّ فضل هذه المراهنة المنهجية هو أنّها

تجعلنا تنبش وراء أقنعة العلم مستكشفين خلفيات البنية الثقافية والفكرية، فيما هو أقرب إلى سوسيولوجيّة المعرفة وألصق بآليات الاجتهاد فيها. ويحقّ لنا أن نتساءل عن الأسباب التي تجعل بعض الباحثين الأكاديميين ـ على جلال قدرهم ـ يتورطون في المجازفة فيفترضون أنّ النحو العربي قد نشأ وتبلور واكتمل منذ العصر الجاهلي. والذي هو مقصود بالنحو هنا ليس الخصيصةَ المحايثة في اللغة العربية بوصفه قوانين ذاتية، وإنّما المقصود بالنحو هو العلم بمنظومة النواميس وتشكيلها في خطاب واعٍ بها. فالمقصود ليس النحوَ وإنّما علمُ النحو.

ومن أصحاب هذه الفرضية من هم رواد في مجال اللغويات، بل منهم من يجمعون خبرة عالية في قضايا المعجم إلى الدراية المتخصصة في تاريخ المجامع العربية ومضامين أعمالها، فضلاً عن المعرفة التراثية الغزيرة والثقافة الواسعة في مجال المصطلحات. فما سرّ هذا الانزلاق المنهجي وهذا التيه في المسلك الافتراضي المقطوع عن جذور التاريخ؟

إنّه بوسعنا أن نختصر حركة التفكير اللغويّ كما تأسّست ثم شاعت بين أرجاء الوطن العربي في العصر الحديث ولا سيما تلك التي أفادت من تطور علوم اللسان عالمياً، ورغم ما في كل اختصار من اختزال للحقيقة فإننا نرى أنّ ذاك التفكير قد كان محكوماً بتيارين خفيّين، ولكنهما فاعلان، وكثيراً ما تأتي فاعليّتهما من انحجابهما في منطقة اللاوعي الفكري أو منطقة اللامصرَّح به بين أهل الذكر.

لم يكن خلاف في شأن وظيفة اللغة المركزية التي هي الدلالة متجسّمة في عملية الإفضاء بالمعنى من لَدُن المتكلم وفي عملية تقبّل المعنى من لدن المتلقي، ولكلتا العمليّتين آلياتها وحيثيّاتُ تحقّقها، ولكنّ شقّاً من اللغويين كأنّما كان يرى أنّ مناط المعنى هو في ألفاظ اللغة، وأنّ جوهر الدلالة يربض برمّته في القواميس والمعاجم، وما تركيب الخطاب إلاّ تشكيل اضطراري يستوفي الكلامُ به أشراطَ التواصل. وكان شقّ آخر كأنّه يرى أنّ دور الألفاظ في ترتيب الوظيفة التواصلية للكلام دور جزئي، يكاد يكون دوراً فرعياً إذا ما قيس بوزن التركيب وبأهمية البناء النحوي.

كان حوار صامت يجري بين أنسجة التفكير اللغويّ في حنايا المؤسسات الأكاديمية العربية، وكان يتجاذب طرفيه المنهج النحوي والمنهج المعجمي. وكأنّ

حافزاً خفياً كان يستثير الأذهان بالسؤال المعرفي المتجدد: أيّ النهجين أقدر من الآخر على التبصير بإبستيمية اللغة: النهج النحوي أم النهج المعجمي؟

كان صاحب الفرضية التي أسلفنا الإشارة إليها ينتمي إلى الألفاظ التي ترى أنّ تفسير الظواهر اللغويّة كامن في علوم المعجم، وكان قبالته خط منهجي آخر حمل ريادته الدكتور عبد القادر المهيري يوازن بين القراءة الأصلية والمعالجة المستنيرة. وفي قضية الإعراب التي نتناولها بالمساءلة بحثاً عن بؤرة المعنى في إبستيميّة المعرفة اللغويّة يستوقفنا من أبحاثه اثنان: الأوّل تناول فيه «دور الإعراب»[13] والثاني كان موضوعه: «لماذا أُعرب الفعل المضارع؟»[14].

إنّ أبحاث الدكتور عبد القادر المهيري في قضايا التفكير النحوي عامة وفي قضية الإعراب على وجه الخصوص لَحَرِيّة بأن يستثمرها الدارس من حيث مضامينها العلمية، ولكنها في نفس الوقت جديرة بأن تستثمر من حيثيات أخرى ولا سيما من الحيثيّة التي اتخذناها لأنفسنا سبيلاً في هذا المقام: كيف يأتي حديث الباحث العربي المعاصر عن الإعراب صورة للتوازن المنهجي، وأمارة للاعتدال المعرفي، ودليلاً على التحري الفكري، وقرينة بارزة من قرائن المثاقفة الملتزمة الهادئة.

ينطلق الدكتور عبد القادر المهيري من الإشارة إلى خلاف القدماء حول وظيفة الإعراب محدداً غايته من البحث، وهي «المساهمة في تقويم وضع القدماء للمشكل ومدى ما تنمّ عنه مواقفهم من حسّ لغوي». وفي ومضة سريعة يحسم الأمرَ في قضية الشكّ المتّصل بالوظيفة الدلالية التي يضطلع بها الإعراب: «ولن نقف إلاّ عند موقف القائلين بوظيفة الإعراب المعنوية، فمن الواضح أنّ الرافضين لدلالته المعنوية كأنّهم يعتبرون أنّ اللغة يمكن أن تتضمن علامات لا فائدة معنوية فيها، وأنّ الأصوات يمكن أن يختلف بعضها عن بعض في الكلام بدون أن يستفيد

(13) ضمن: **اللسانيات واللغة العربية**، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، تاريخ الندوة: كانون الأول/ديسمبر 1978، النشر: 1981، ص59 67.

(14) **حوليات الجامعة التونسية**، ع16، 1978، ص7-29، وقد أدرج المؤلف مقاليه ضمن كتابه: **نظرات في التراث اللغوي العربي**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1993، ص55-63، 65-82.

المرء من اختلافها، ولا يخفى أنّ مثل هذا الاعتبار يتنافى مع منطق اللغة وطبيعة الأشياء»[15].

ثمّ يقدم الدكتور المهيري عصارة ما اهتدى إليه النحاة العرب في قضية الإعراب، فإذا به يصوغ خطابه «البحثي» صوغاً لطيفاً هو غاية في الاقتصاد المعرفي: «وأول ما نلاحظه في هذا الصدد هو اهتداء النحاة إلى أنّ الإعراب يمثل عنصراً من عناصر النظام العلامي في اللغة العربية، فهو يتجلّى في مجموعة من العلامات بالمفهوم الحديث للمصطلح باعتبارها أصواتاً تظهر في سلسلة الكلام حسب ترتيب معيّن، وتستمد قيمتها مما بينها من تقابل أو اختلاف. هذا ما نستشفّه من كلام ابن جنّي عندما يعرّف الإعراب بقوله: هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ. فكأنّ صاحب الخصائص باستعماله كلمة (الألفاظ) لا يفرّق بين علامات الإعراب وسائر العلامات اللغوية التي يلتحم فيها الملفوظ بالمعنى والدالّ بالمدلول»[16].

فأنت هنا على يقين من أنّ المفاهيم الإجرائية هي مفاهيم لسانية مستحدثة، وأنت على يقين أيضاً بأنّ هذه المفاهيم لم تُسقَط على مادة التراث إسقاطاً متعسفاً، ولكنك لست أقلّ يقيناً من أنّ الباحث لا يقصد البتة إلى إيهامك بأنّ التفسير العلامي هو من المقولات المتبلورة بوعي لدى النحاة، شأنَ ما يعمد إليه الكثيرون: إما متعللين بأنّ التأويل بالإيعاز هو حكم على النوايا فهو ظلوم، وإما متبصرين بأنّ الإيماء هو ضرب من إنضاج الفكر الحديث حتى ولو كانت ضريبته غضّ الطرف عن شيء من الالتباس.

ويتواصل هذا النهج من المواءمة بين بنية فكرية وافدة علينا من التاريخ وبنية ثقافية تَطْرق أذهاننا بالمعايشة الحضارية الراهنة، فيأتي خطاب البحث النحوي صورة وفيّة لهذا المخزون التراثي الخصيب في تجوال انتقائي راصد بين ابن جنّي والزّجاجي وابن الخشّاب وعبد القاهر الجرجاني وابن يعيش، دون أن يُنسَى رضي الدين الأستراباذي ولا أبو البركات الأنباري ولا أبو البقاء العكبري. وإذا بهذه المادة النحوية كأنّما هي في نسيج الخطاب البحثي لحمةٌ سَداها مقولاتٌ إجرائية

(15) **نظرات في التراث اللغوي العربي**، ص56.
(16) المرجع السابق.

يستلها الدكتور عبد القادر المهيري من معمار اللسانيات، ويوظّفها في حيثياته التفسيرية: مصادراً في ذلك بوعي تامّ على سلامتها العلمية النهائية، وربما مصادراً بدون قصد على أنّها كيانات إيستيمية مكتملة، كالكسور الصّمّاء في علم الحساب لا تقبل الاختزال، أو كالذرّة الفيزيائية التي كان يظن ـ قبل اكتشاف كياناتها الكهربائية الصغرى ـ أنّها لا تقبل التفكيك فضلاً عن التفجير.

يقول الدكتور عبد القادر المهيري: «على أنّ هذا النوع من العلامات اللغويّة لا يمكن وجوده مستقلاً كما توجد الكلمات مثلاً، ولا يتسنى عزله مثلما تعزل الوحدات المعجمية، فهو لا يبرز إلاّ في الكلام، وليس هو من خصائص ما نسميه اليوم بالعلاقات الاستبداليّة، وإنّما هو من مشمولات العلاقات الركنيّة، وهذا المفهوم أيضاً لم يغفل عنه النحاة، فلقد انتبهوا إلى أنّ «صور» الكلمات و«أبنيتها» على حد تعبيرهم «مشتركة». فَتَقَابُلها لا يعبّر إلاّ عما بينها من فوارق معجميّة، ولا يمكن أن تدل على نوع العلاقات التي تحصل بينها في الكلام، أي لا تترجم البتة عن العلاقات الركنية، معنى هذا أنّ النحاة قد انتبهوا إلى ازدواج العلاقات التي يمكن أن توجد بين العلامات اللغويّة: مستوًى أوّل من العلاقات بين الكلمات، وتتجلّى في صورها وأبنيتها، إذ فيها من وجوه الاختلاف أو الشبه ما يمكّن من مقابلة بعضها ببعض وإدراك قيمها المعنوية، وهذا الصنف يتميز بنوع من الاستقرار لأنّه متأصّل في الكلمة تؤديه نوع الأصوات التي تتكون منها ونسقها وترتيبها، ومستوى ثانٍ من العلاقات هو من مجال التركيب، لا يبرز إلاّ فيه، ولا يستفاد إلاّ منه. فنفس الكلمة التي لا يعتريها التباس إذا نظرنا إليها من زاوية الاستبدال تستبهم على حد تعبير ابن جنّي أو تلتبس في التركيب حسب ابن الخشّاب، ذلك أنّ هذه الكلمات «تتعاقب» عليها المعاني في التركيب، والمعاني المشار إليها هناك ليست من قبيل المعاني المعجمية، وإنّما هي من قبيل المعاني النحوية، ولنقلْ العلاقات الركنية»[17].

ثم يجنح الدكتور المهيري ـ في ضرب من المهادنة الفكرية ـ إلى صياغة شرطين بهما يتعلق ربط كل حالة إعرابية بصنف من المعاني النحوية، وهما: صبغة الشمول والاطّراد في مختلف الاستعمالات، واحتياج الكلام إلى علامة

(17) المرجع السابق، ص56-57.

الإعراب وتوقفه عليها حتى يكون مفهوماً خالياً من الإبهام. ويلخّص الباحث ما انتهى إليه النحاة في تفسير ظاهرة الإعراب من زاوية الأسماء قائلاً: «هكذا نلاحظ أنّ النحاة تمكنوا من وضع مشكل إعراب الاسم، ووجدوا له في مستوى المبادىء حلاً يبدو متماشياً مع منطق اللغة، كما أنّه لم يَخْفَ عليهم ما يثيره هذا الحل من بعض المشاكل في مستوى التطبيق وإن لم يقدّموا دوماً الحلول التي تبدو مقنعة، وتُبرز اللغة في صورة نظام متكامل متناسق»[18].

وفي لحظة من تدرج البحث نحو صياغة الموقف النقدي يتسلل الخطاب النحوي إلى زوايا المنظومة اللسانية الحديثة ليستلّ منها بوجاهة فكرية متئدة دليلاً استقرائياً جديداً: «ويبدو هذا التفسير مغرياً أيضاً، لأنه يتماشى مع ما ننتظره من ربط العلامة بمدلول معيّن، ويخلّص اللغة من العلامات المجانية التي لا جدوى لها في الظاهرة الألسنية، ويتماشى مع اعتبارنا اللغة نظاماً علامياً لا يتحمل من العناصر إلاّ ما له دور وغاية»[19].

ثم تحين فرصة المصاهرة المثلى بين الخطابين، الخطاب النحويّ والخطاب اللسانيّ، انطلاقاً من التوسل بالشاهد التراثي في ضرب من القنص يوفر حيلة من الحيل السديدة، وذلك عبر إنطاق النص التراثيّ بما نشاء أن نستنطقه به، فيورد لنا الدكتور المهيري نصّاً لرضي الدين الأستراباذي من **شرح الكافية** يقول فيه: «نُسب إحداث هذه العلامات إلى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم فسمّي عاملاً لكونه كالسبب للعلامة، كما أنّه السبب للمعنى المَعْلم، فقيل العامل في الفاعل هو الفعل لأنّه به صار أحدَ جزئي الكلام»[20].

وغيرُ مجدٍ أن تتساءل إن كنت هنا مع نسيج من الخطاب النحويّ أم مع خطاب قد نَسجت اللسانيات أليافه. وإنّما المجدي أن نقول: هي استراتيجيّة الباحث تطفو على سطح البحث ذاته. وبموجَبها يأتي تساؤله: «هل يتسنى أن نصل بهذه الطريقة إلى درجة من الضبط والدقّة في قائمة هذه الضوابط المعنوية؟ وهل اللغة في حاجة إلى الإعراب لتُفصح عن هذه المعاني؟ أوليست الأدوات التي

---

(18) المرجع السابق، ص60.

(19) المرجع السابق، ص61.

(20) المرجع السابق، ص63.

تحدث هذه المعانيَ كافيةً لإفادتها والتنبيه إليها». وبموجبها أيضاً يبادر بإجابتك عما يكون قد ساورك من تسآلٍ، فيقطع عنك طريق الافتراض الآثم، ويتدرع لنفسه بدرعٍ من براءة التأويل: «ليس في هذه التساؤلات دعوة إلى التخلي عن الإعراب، ولا تعبيرٌ عن الاحتراز إزاءه، وإننا نعتقد أنَّ علامة الإعراب من القرائن المعبّرة عن المعنى».

ثم يقفل قفلته الموغلة في الاقتصاد الفكري والملتزمة بالحذر الثقافي: «لكن أردنا أن نبرز صعوبة الاهتداء إلى منهج يمكّن من كشف التطابق في كل الحالات بين الدالّ الإعرابي والمدلول المعنوي، ويسمح بضبط ذلك التطابق بصفة دقيقة لا مجال للخلاف في شأنها. كما أردنا أن نبحث عن الأسباب التي عاقت النحاة عن حلّ مشكل الإعراب وإن تمكنوا من وضع قضيته وضعاً وجيهاً»(21).

وعلى نفس المنوال، وبالانتقاء الحذر ذاته، يتوسد الخطاب النحويّ على المقولات اللسانية حينما يعمد الدكتور عبد القادر المهيري إلى استثمار إحدى فرضيّات رائد اللسانيات الوظيفية من المدرسة الفرنسيّة العالم أندري مارتينيه صاحب نظرية التمفصل المزدوج أو ـ كما ترجمها بعضهم ـ نظرية الانبناء المزدوج:

«ويمكن تقريب أسباب هذه الاعتبارات بما ذهب إليه بعض المحدثين من تقسيم العلامات اللغويّة إلى ثلاثة أقسام: قسم لا يحمل في ذاته ما يدل على وظيفته، وقسم يتضمن ما يدل عليها، وقسم ثالث يدل على وظيفة غيره. فالنوع الأول ليس فيه ما يحدد علاقته بغيره في التركيب، وهو صالح ليقوم بوظائف مختلفة لا يمكن معرفتها إلاّ عندما يرد في جملة، وتتحدد وظيفته إذ ذاك بمرتبته، أو بالتغيير الطارىء على شكله، أو بفضل اتصاله بكلمة تقوم بهذ الدور؛ وهذا النوع من العلامات يعتبر غير مستقل نحوياً إذ لا تحدد وظيفته إلاّ بواسطة غيره، وهذا هو شأن الأسماء أو على الأقل جانب كبير منها في العربية. والقسم الثاني بينه وبين وظيفته تطابق تام، فهو زيادة على معناه اللغوي يوحي بالوظيفة التي يؤديها، فهو يختص لهذا بنوع من الاستقلال النحوي، ومن هذه العلامات في العربية بعض الظروف مثل أمامَ وتحتَ. وأما القسم الثالث فهو ـ إن صح التعبير ـ

(21) المرجع السابق.

في خدمة غيره، تتمثل مهمته في إيضاح وظيفة غيره، فهو من الكلمات الدالّة على الوظيفة وهو يمكّن كلمات القسم الأول من اكتساب استقلالها الوظيفي. وعناصر هذا القسم متنوعة: منها ما هو أدوات كحروف الجر في العربية وحروف العطف، ومنها ما هو علامات تطرأ على الكلمة كالإعراب»[22].

كذا يأتينا المنهج المتزاوج بالشهادة على ما أسلفناه من التوازن المنهجي والاعتدال المعرفي المحققين لمثاقفة ملتزمة هادئة، فهي إذن الشهادة بأنّ الخطاب النحوي والخطاب اللساني متهيئان طبيعياً إلى المصاهرة بما ينشيء بيتاً معرفياً سعيداً، هو البيت الذي تشيّد في دائرة الخطاب بعيداً عن أسيجة الألفاظ فكان يَستلهم ميثاقه المعرفي من إبستيمية النحو أكثر مما كان يستلهمها من إبستيمية المعجم.

فلو تركنا حلبة العلم النحوي وقفلنا راجعين إلى حيثيات البحث ومَنبت الأفكار مما أشرنا إليه لماماً عند استذكار الاتجاهات اللغويّة العربية جاز لنا أن نتساءل: أفلا يكون الذي دفع بعضهم إلى المجازفة بفرضيّته الغريبة حول اكتمال علم النحو العربي منذ الجاهلية إنّما هو الإحساس بأنّ الريادة النحوية قد أقنعت الناس بما لم تقنعهم به الريادة المعجمية، فتكون حيثيات المعرفة وملابسات المثاقفة هي التي كادت أن تنال من المعرفة نفسها، وهي التي كادت أن تجني على المثاقفة ذاتها؟

إنكار الإعراب وانتكاس المنهج

إنّ العربية شجرة نُسغها الإعراب، وإنّ النحو معرفة لا رُواء لها إلاّ الإعراب، ولا يعرف النحوَ إلاّ من عاناه، ولا يعرف سر الإعراب إلاّ من طَعم لذة الإفصاح به، ولا يدرك خبايا الدلالات إلاّ من وقف على ظلال المعاني من خلال فروة النحو وشقائق التركيب.

أما الإعجاز باللغة في أسمى تجلياتها فلا يستنشق أريجه إلاّ من أوتي فيضاً يلهمه القدرة على الارتجال باللغة وهي تامة الأركان، مستوفية لحقوق النحو، مؤدية لفرائض الإعراب. ولا يزداد المرء إدراكاً لأسرار الإعراب كما يزداده حين

(22) المرجع السابق، ص69.

ينكره المنكرون، ولا يزداد تعلقاً به وحباً للغته مثلما يكون له حين يرى من البدع الفكرية ما يسوّل لبعض العلماء العارفين المهرة أن ينافحوا عن استلال العربية من الإعراب، أو التجاوز عن نظام الإعراب تخفيفاً للمشقة وتيسيراً لاكتساب اللغة.

ولعل الأنموذج البارز في هذا المضمار هو الذي أتانا به الدكتور إبراهيم أنيس في مصنّفه الذي جاء في عنوانه يبشر بغير ما حملته لنا بعض فصوله، وهو كتاب **من أسرار اللغة** الذي صدر لأول مرة سنة 1951، وطبع ثانية سنة 1958، ورابعة سنة 1971، وصدر في طبعة خامسة سنة 1975[23].

في هذا الكتاب ينكر إبراهيم أنيس أن يكون الإعراب ذا وجود نظامي في تاريخ اللغة العربية، وما كان منه موجوداً في بعض الحالات فهو غير محايث للغة ولا هو مطّرد الاطّراد الذي يرويه لنا التاريخ، وكل الأمر أنّ الإعراب نظام مصطنع افتعله النحاة وفرضوه فرضاً ليبسطوا به سلطانهم على من سواهم فتحقق لهم ما أرادوا. فكيف جاء هذا الرجل الذي قد كان يحمل كلّ سمات النبوغ، وكان يحقق ريادة في المعارف اللغويّة، إلى هذا الاجتهاد الغريب؟

لقد أسالت نظرية إبراهيم أنيس حبراً غزيراً، ولن نستأنف خطاباً مستعاداً، ولكننا نضع المسألة في ميزان جديد، به نتجه إلى البحث في خلفيات الموقف من هذه القضية اللغويّة أكثر مما ننحو نحو درس القضية ذاتها، نريد أن نعكف على حيثيات الموقف أكثر من وقوفنا على مضمون الموقف، ونعتزم أن نهتم بالمرجعيات التي أثارت الموقف أكثر من اهتمامنا بتفاصيله اللغويّة والنحويّة والتاريخية. طريقنا إلى ذلك لن يكون إلاّ الخطاب الذي صيغ به الموقف وعندها سيتحول ما كتبه إبراهيم أنيس إلى مادة خام نفحصها لاختبار بنية «الخطاب العلمي» كيف تشكلت معالمها، وتوائقت أجزاؤها حتى استوت أركانها، فاللغة التي بها نتحدث عن المعرفة والتي بها نُبلّغ مضمون المعرفة إن هي إلاّ آليات تركيبيّة تنوس بين وظيفة الوصف الحاكي ووظيفة الاستدلال البرهاني، فيتشكل الفضاء الذهني بين إقناع بالرأي واستدراج إليه، وبحسب مهارة صاحب الخطاب يجد المتلقي نفسه - وهو يبحث عن الحقيقة - متأرجحاً بين يقين الوهم وإغراء الدليل.

---

(23) تعتمد هذه الطبعة الخامسة.

وفي مسعانا هذا لن نخرج عن دائرة اللغة وسؤال المعنى، لأننا نبحث عن آليات إنتاج الدلالة في حديث اللغوي باللغة عن قضايا اللغة، ولن نخرج عن دائرة المعرفة لأنّها في جوهرها بحث في المعاني التي يولدها الفكر بواسطة دلالات الخطاب. وهكذا تتكاثف المكونات السانحة للكشف عن آليات الإقناع طلباً للدلالة وهو مدار علم الحِجاج. فكيف جاء الدكتور إبراهيم أنيس إلى ما جاء إليه؟

لقد عاش صاحبنا بين سنتي 1906 و1978، وكان ـ على ما يذكره الدكتور حلمي خليل في كتابه **العربية وعلم اللغة البنيوي**[24] محيلاً على كتاب الدكتور مهدي علام **المجمعيون في خمسين عاماً** ـ «أوّل مبعوث مصري لدراسة علم اللغة دراسة متخصصة». أرسل إلى جامعة لندن، وأحرز على درجة الدكتوراه سنة 1941.

ويوجز لنا حلمي خليل جهود هذا اللغوي المجمعي باحثاً فيها عن معالم مشروع فكري عام فيقول: «والحق أنّ جهود د. أنيس في ميدان علم اللغة تحتاج إلى درس مفرد يوضح أصولها ومبادئها وآثارها في دراسة العربية وفق منهج لم يعرفه التفكير اللغوي العربي التقليدي. ولم يشغل د. أنيس نفسه كثيراً بتقديم أصول هذا الفكر اللغوي الجديد ومبادئه، وإنّما مضى يطبّقه على اللغة العربية تطبيقاً مباشراً معتمداً عليه في نقد بعض آراء القدماء، وكذا تحليل الظواهر اللغويّة المختلفة والتعليل لها. ويبدو أنّ خطّة د. أنيس كانت تهدف إلى وضع مؤلفات تتناول دراسة مستويات اللغة العربية الصوتيّة والصرفية والنحوية والدلالية وفق هذا المنهج الحديث في دراسة اللغة الذي تلقاه من علماء اللغة في إنكلترا»[25].

إنّ العنوان الذي اختاره إبراهيم أنيس لكتابه وهو: **من أسرار اللغة** دالّ بشكل بارز وعينيّ لأنّه يحدد المستوى الذي تتحرك عليه آلة إغناء العلم اللغوي، وهو البحث في المستور والمنحجب من الظاهرة اللغويّة، عندئذ تتجلى مقاصد العارفين في أنها كشف الغطاء عن النواميس الخفية المحركة للألسنة الطبيعية لساناً لساناً، ولئن جاءت مضامين الكتاب حائمة حول اللغة العربية فإنّها بهذا الاعتبار تندرج ضمن سياق الكليات حيث تتحول المباحث النوعية إلى قضايا قابلة للتعميم على كل مُجانس لساني.

(24) راجع أعلاه الهامش رقم 6.
(25) المرجع السابق، ص25.

لقد حملت مقدمة الكتاب في طبعته الأولى (1951) إفضاء يسارورنا فيه إبراهيم أنيس بأنّ قناعاته اللغويّة الأولى التي تلقاها في مصر قد هبّت عليها رياح الشكّ بعد أن سافر إلى الغرب، وبعد أن نهل من العلم في رحاب جامعاته، ثم إنّه يُلقي بنداء يضمّنه الدعوة إلى الشكّ في العلوم اللغويّة كما تركها لنا القدماء مستنهضاً معاصريه أن ينسجوا على صنيعه. ثم يبوح لنا بأن ما كان لديه «في صورة مسائل لغوية» قد أصبح «في صورة مشاكل لغوية». أما السبب المباشر لهذا التحوّل فهو اتصاله «بدراسات المستشرقين للغات السّاميّة، ودراسات الغربيين للغاتهم الحديثة والقديمة، وما وصلوا إليه من نتائج علمية جليلة الشأن» وعلى هذا يبني مشروعه قائلاً: «وقد حاولت في هذا الكتاب علاج تلك المشاكل اللغوية علاجاً علمياً حديثاً بعيداً عن الجدل العقيم ومؤسّساً على أحدث النظريات التي اهتدى إليها المحدثون في الدراسات اللغوية».

هو إذن الحرص على المعالجة العلمية طبقاً لما تمليه نظريات العلم اللغوي الحديث الذي هو اللسانيات. فالقضية هنا هي إذن على غاية من الدقّة والإحراج، فإبراهيم أنيس يقدم نفسه ناطقاً باسم المعرفة اللغويّة الحديثة، ولذلك يأتي «خطابه العلمي» مُلزِماً له ولكل من انخرطوا في المعرفة العلمية المتصلة بالظاهرة اللغويّة، بل لا غرو أنّ ما ينطق به سيُحمَل على أنّه «الحقيقة» التي تفرضها اللسانيات فرضاً. وبقليل من التبصر، بل بيسير من الجهد، سنقف على موطن الزلل في الأمر كلّه، فإبراهيم أنيس قد حدّد لنا مرجعيّتين ثقافيّتين كانت منهاجاً له في البحث يستضيء بهما ويتوسّل، وهما حسب نص حديثه: «دراسات المستشرقين للغات السّاميّة» و«دراسات الغربيّين للغاتهم الحديثة والقديمة».

فأما مرجعيّته الأولى فالعارفون يعلمون علم اليقين أنّ حركة الاستشراق على امتداد عقود القرن العشرين ـ وفي مجال اللغويات بالتخصيص ـ قد كانت في أواخر القوافل بين المهتمين بتطور هذا الحقل من المعرفة والمتتبعين لحركة قفزاته النوعية في إطار ما يصطلح عليه منذئذٍ ـ وقبلئذٍ ـ بالألسنيّة أو باللسانيات، ولا شطط في القول بأنّ المستشرقين الذين تخصّصوا في المعرفة اللغويّة ـ ولم يكن بوسع أي مستشرق أن يزهد في هذا الحقل وإن تخصص في الأدب أو في التاريخ أو في الإسلاميات ـ قد ظلوا ملتصقين بالمنهج الفيلولوجي العام أكثر مما كانوا مشرئبّين نحو المنهج اللساني الخالص الذي أرسيت قواعده منذ العقد الثاني من

القرن العشرين. بناء على ما سلف ظلت الشاميّات على أيدي المستشرقين وعلى أيدي تلاميذهم مقيّدة في سياج البحث التاريخي الذي هو مرجع تأسيسي في توثيق الأصول وتدوين التحوّلات ولكنه أبعد ما يكون عن البحث في الكليّات التي هي مناط اللسانيات النظرية.

وأما مرجعيته الثانية وهي «دراسات الغربيّين للغاتهم» فقد باح لنا بمحطة إعجابه فيها فقال: «قد نهضت الدراسات اللغويّة المقارنة في جامعات أوروبا نهضة عظيمة خلال هذ القرن، وأصبح العلماء هناك يحكمون على الظاهرة اللغويّة في ضوء ظواهر اللغات الأخرى». وهنا تتكشف بعض السجوف المعرفية القاسية: فالدراسات اللسانية المقارنة هي إرث القرنِ التاسعَ عشرَ وهي بذلك قد أخذت في الأفول منذ زمن. أما عندما كان إبراهيم أنيس مبعوثاً يعدّ رسالته في إنكلترا فهي قد أتمّت دورتها، وأسلمت الأمر إلى ما عيّنه التاريخ خليفة لها في مجال تعاقب المناهج اللسانية.

وأما قوله إنَّ «العلماء هناك يحكمون على الظاهرة اللغويّة في ضوء ظواهر اللغات الأخرى» فمجانب للصواب، إذ هو وقوف على عتبة ما يتراءى من المعرفة لا نفاذ لما يدقّ في رقائقها، ولا يجرؤ بصير على القول بأنَّ اللسانيات عند الغربيّين قد كانت تبيح تعميم الظواهر من اللسان الواحد أو من اللسانيْن على سائر الألسنة، وإنّما الذي خفي على الدكتور إبراهيم أنيس أنَّ الترقي من اللسان إلى اللغة يقع على مدارج البحث في الكليّات لا على مزالق البحث في الخصوصيّات.

أتراه لم يعلم بأنَّ رائداً من روّاد اللسانيات العالمية كان قد كرّس كلَّ حياته - التي انطفأت أيام كان هو في إنكلترا يعدّ رسالته - يبحث في اللغة ويثبت أنَّ معرفة كل لسان طبيعي تحظر على العالم أن يعمم أحكامه المستنبطة من ذلك اللسان على الألسنة الأخرى؟ هو إدوارد سابير الذي كان ينشر باللغة التي بها كان إبراهيم أنيس يدرس وعاش بين 1884 و1939. وذلك من اجتراح المثاقفة عندما يغيب الارتواء بفلسفة العلم بعد أخذ أوليات العلم.

وتمضي سنوات سبع على الطبعة الأولى فيصدر إبراهيم أنيس طبعة ثانية (1958) يضع لها مقدمة يتحدث لنا فيها عن «المُحْدثين من علماء اللغات في العالم» فمن يكونون؟ ولئن خرج بلفظ المفرد إلى لفظ الجمع في (علماء) فلمَ تراه خرج أيضاً

بالمضاف إليه فقال (علماء اللغات) ولم يقل (علماء اللغة). هو إذن تصوّره الثاوي لديه: أنّ المعرفة الحديثة في هذا المجال تقاس بتعدد الألسنة وتستند إلى منهج المقارنة بينها، ولو سئل إبراهيم أنيس هل يصح أن يكون الإنسان عالماً في اللسانيات وهو لا يعرف إلاّ لغة واحدة أياً كانت لأجاب جزماً بالنفي، ولعزّ عليه ألا يستثمر بعضاً من رأس ماله، ولما خطر بباله أنّ عالم اللسانيات كعالم الرياضيات يمكنه الإلمام بكليات العلم خارج نطاق تعدد الأدوات الواصفة.

يقول إبراهيم أنيس في مقدمة الطبعة الثانية: «ويتبين للقارىء بوضوح أننا في علاجنا لمسائل الكتاب نمزج بين آراء القدماء من علماء العربية والمحدثين من علماء اللغات في العالم، ونحاول عقد موازنة بين هؤلاء وهؤلاء مراعين قدر الطاقة أن نتخذ موقف الحَكم العدل بينهم». ولكن كل مشروع كبير وكل مقصد طموح لا بدّ لهما من آلة نقدية مستحكمة، فإلى أي مطاف انتهى بإبراهيم أنيس البحثُ في أسرار اللغة من نافذة إعرابها؟

لقد أقام الدكتور إبراهيم أنيس كتابه **من أسرار اللغة** على أربعة فصول تناول في أولها طرائق نمو اللغة، وفي ثانيها منطق اللغة، ودرس في الرابع الجملة العربية، أما الثالث فقد خصّ به ما أسماه «قصة الإعراب»[26]. ورغم أنّ بعض المداخل والاستطرادات ولا سيما في الفصل الثاني قد جاءت على منحى التقدير اللغوي العام فإنّ مضمون الكتاب في مجمله كان يسوّغ للمؤلف أن يضبط عنوانه بأن يقول «من أسرار اللغة العربية» على وجه التحديد، لا **من أسرار اللغة** مطلقاً. أفتراه كان مصرًّا على أنّ البحث في خصوصية اللسان الواحد هو بالضرورة بحث في الظواهر اللسانية عامة؟

إنّ الذي يستوقفنا في بداية الأمر بالنسبة إلى ما نحن بصدده هو هذا العنوان الذي اختاره إبراهيم أنيس للفصل الثالث: «قصة الإعراب»، وهي صيغة ـ بما تُبْطنه من تحويل دلالي وما تستند إليه من تعمّد أسلوب التخييل في الجمع بين لفظ (القصة) ولفظ (الإعراب) ـ أقرب إلى المجاز منها إلى الحقيقة حتى العرفية منها، وهذا ما لم يأتِ مثله في سائر أبواب الكتاب إجمالاً وتفصيلاً، ثم إنّه مما

(26) المرجع السابق، ص198–274.

لم نعهده في مؤلّفات الدكتور إبراهيم أنيس، لأنه ينتهج باللغة التي يكتب بها أبحاثه نهج العبارة الموضوعية التي تتجافى عن المجاز، وعن التخييل، وعن الإثارة والحماسة واستدرار ردود الفعل العاجلة، ولا نكاد نستثني إلاّ فصلاً من فصول كتابه **اللغة بين القومية والعالمية**[27] وهو الفصل الرابع الذي عنونه بقوله: «فتّش عن اللغة» فعبارة (قصة الإعراب) تمثل عدولاً في أسلوب الكتابة ندركه بمنهج الافتراض: أنّ لو استعمل بدل لفظ (القصة) لفظة قضيّة، أو مسألة، أو موضوع، أو مشكلة.

ومن مَطلع الفصل تتجلى هذه الوجهة في استخدام اللغة التي بها يكتب الباحث إذ يستهلّه قائلاً: «ما أروعها قصةً لقد استُمدت خيوطها من ظواهر لغوية متناثرة بين قبائل الجزيرة العربية، ثم حيكت وتمّ نسجها حياكة محكمة في أواخر القرن الأول الهجري ـ أو أوائل الثاني ـ على يد قوم من صناع الكلام نشأوا معظم حياتهم في البيئة العراقية، ثم لم يكد ينتهي القرن الثاني الهجري حتى أصبح الإعراب حصناً منيعاً امتنع على الكتّاب والخطباء والشعراء من فصحاء العربية وشقّ اقتحامُه إلاّ على قوم سُمّوا فيما بعدُ النحاة»[28].

ولنتركْ أمر التعجب ومجازاته، ولنقف أولاً على التداخل الاصطلاحي في المقصود من الإعراب، فإبراهيم أنيس يمزج بين مدلولات ثلاثة من وراء دالّ وحيد: الإعراب من حيث هو خصيصة محايثة، والإعراب من حيث هو صناعة نحوية، والإعراب بما هو ملكة يقع ترويضها بالاكتساب. أفليس في هذا خلط للمفاهيم ـ بعمد أو بغير عمد ـ ما يؤدي إلى التلبيس في استعمال المصطلح: بقصد أو بغير قصد.

وإذ كان السياق يلحّ علينا في أن نتأوّل قوله: «وشقّ اقتحامه إلاّ على قوم سُمّوا فيما بعد النحاة» على أنّه يتحدث عن الإعراب من حيث هو مهارةُ الإفصاح عندما يأتي المتكلم باللغة السليمة المُعْربة كما تأتي السليقة الفطرية فإنّ السؤال الذي يَفرض علينا نفسَه هو: ما بال صاحبنا يصادر على أنّ النحاة هم بالضرورة أفصح الناس عند ارتجال الخطاب، وما باله يصادر على أنّ المتكلم ما لم يكن

(27) دار المعارف بمصر، 1970.

(28) **من أسرار اللغة**، ص198.

خبيراً بحيثيّات وصف اللغة وتحليل بناها التركيبيّة فإنّه قاصر عن أداء الملكة اللغويّة؟ ألم يعلم أنّ الصناعة غير الملكة؟ أتراه لم يقرأ **مقدمة ابن خلدون**؟ أم لم يقف عند فصلها الحادي والأربعين من بابها السادس، ولم يستمتع بذلك المنهاج البيداغوجي عندما يضرب مؤسّس علم العمران مثال الخياطة والنّجارة وهو يتحدث عن ملكة اللغة وصناعة الإعراب؟

ثم لنقفْ على هذه الفرضية الغريبة: أنّ صنّاع الكلام قد أحكموا الإعراب إحكاماً مع أواخر القرن الثاني، أفكان الخليل (170 هـ) إذن وتلميذه سيبويه (180هـ) يشتغلان في برج من أبراج الفكر النظري المجرد وقد انقطعا عن واقع التاريخ انقطاعاً كلياً؟ أم كان كلّ التاريخ بمادته الأولى التي هي الخبر، وكل علم التاريخ الذي وسيلته الرواية والتجريح والمطابقة، معاً في قفص الاتهام: في هذا الأمر وفي كل الأمر.

ولكن دعنا نَمرّ كراماً على خاتمة كلام إبراهيم أنيس في حديثه عن امتناع الإعراب على العامة والخاصة: فهل هو صدى من أصداء التعقد النفسّي حيال قضيّة الإعراب: ملكةً في الكلام أو صناعةً في النحو؟ ذلك الضرب من المركّبات التي تنشيء على مرّ الأيام عقدة فكرية ذهنية فتجرّ العقل إلى مجانبة الحق دون سابق إضمار. وأشد غرابة من هذا كله قول إبراهيم أنيس بعد الحديث عما جاءنا عليه الإعراب من إحكام: «ولا تعرف لغة من لغات البشرية مثلَ هذه الدقّة والاطراد في ظاهرة من ظواهرها».

قد يقول القائلون: كيف يستبيح الفكر الذي ينتهج نهج العلم مثلَ هذا التعميم بمثل هذا الإطلاق، وقد يكونون على صواب في الذي يقولون. ولكننا نقول شيئاً آخر: إنّ أوليات علم اللسانيات بما آلت إليه منذ منتصف القرن العشرين عندما كتب إبراهيم أنيس كتابه هذا الصادر سنة 1951 كان من المفروض أن تحظر عليه أن يقول هذا القول، وكان من المظنون أنْ تَقيَه هذه الهَنَة في العلم، بل لو ترسخت لديه مبادىء اللسانيات ـ التي كان جيله يطلق عليها مصطلح علم اللغة ـ لكان من المظنون أن يقول عكس ما قال، وأن يؤكد أنّ أي لغة من لغات البشر لا بدّ لها أن تنبني على التماسك في ظواهرها، وعلى الاطّراد في تداولها، بل ليس من لسان طبيعي إلاّ وهو محكم دقيق.

إنَّ هذه الحقيقة ـ سواء أتعلق الأمر بالإعراب من حيث هو خصيصة محايثة للغة العربية أم من حيث هو صناعة نحوية ـ لهي في مقام أوّليات العلم التي لا يجوز التذكير بها بين أهله فضلاً عن الاحتجاج لها، وأيّ مسعى استدلالي يتعلق بها سيتحوّل بالخطاب من وجهته العلمية إلى وجهة بيداغوجية تعليميّة، ذلك أنّ قواعد فك المعادلة الجبرية من الدرجة الأولى أو من الدرجة الثانية، وإثبات أنّ المحل الهندسي للنقطة الواقعة على بعد واحد من نقطة ثابتة هو الدائرة التي مركزها تلك النقطة وشعاعها تلك المسافة، وكذلك الاستدلال على أنّ مربّع الوتر في المثلث القائم يساوي مجموع مربّعي الضلعين القائمين، كل ذلك لا يقع إلاَّ في قاعات التعليم وصفوف المدارس. أما في رحاب العلم والبحث وإنتاج المعرفة فهي أوليات تقوم مقام المصادرات. كذا الشأن في موضوع القول بنظامية الظواهر في كل لسان طبيعي حتى في لغاتِ مَن كان يقال عنهم إنّهم شعوب بدائيّة.

فهذه من الحقائق التي كانت سنة 1951 من بداهة المعرفة اللغويّة الحديثة لمن صحّت عنده، ومَن شك فليستفتِ لغوياً سابقاً كان أصدر سنة **1941** ـ حين كان إبراهيم أنيس يناقش في إنكلترا رسالته لنيل الدكتوراه ـ كتاباً بعنوان **علم اللغة**. ألا وهو الدكتور علي عبد الواحد وافي[29].

بل لِمَ العناء؟ يكفي أن نراجع كتاب إبراهيم أنيس نفسه في فصله الثاني الخاص بمنطق اللغة حيث طاف بأقوال بعض الفلاسفة واللغويين، ثم خصص قسماً في صفحة واحدة عنونه بقوله «النظرة الحديثة» جاء فيه: «لكل لغة منطقها الخاص ونظامها الخاص، يراعيه المتكلم بها، ويستمسك به في كلامه، لأنّه شرط الفهم والإفهام بين الناس في البيئة اللغويّة الواحدة، وإذا أخل المتكلم بهذا النظام حكم السامع على كلامه بالغرابة والشذوذ»[30]. فنعم القول ونعم الصواب، ولكن ما بال صفحات الكتاب لا يأخذ بعضها بأطراف بعض، هل يكون المؤلف نسي ما أسلف أم تراه اقتبس هذا الكلام الحكيم اقتباساً ولمّا يستوطنْ بين طيّات قناعاته الذهنية؟

وحينما يسترسل فيقول: «ومع أنّ الإعراب ليس في حقيقته إلاّ ناحية متواضعة من نواحي اللغة فقد ملك على الناس شعورهم» نحار في أي مستوى نجادله لا سيما

(29) مكتبة نهضة مصر، ط5، 1962.

(30) **من أسرار اللغة**، ص138.

وأنّه فرض علينا منذ البدء أن نتلقّى مادة كتابه بوصفها مادة في علم اللغة، فما معنى «ناحية متواضعة»: هل هو جموح العبارة أم هو اللفظ يَركب مَركب المجاز في سياق يُضلّه المجاز، ألا يعلم ـ بثقافته اللسانية المتوفّرة لديه في زمنه ـ أنّ الظواهر داخل اللغة الواحدة لا تتفاضل ولا هي تتفاضل بين لغة وأخرى؟ ألم يسمع بلغات يؤدي فيها النبر والإيقاع دوراً حاسماً في ضبط المعاني على مستوى الكلمات وضبط الدلالة على مستوى التركيب أكثر مما هو الشأن في اللغة العربية وفي اللغة الإنكليزية وفي اللغة الفرنسيّة، حتى ولو جمعنا كل ما بين ثلاثتها في موضوعِ ما يسمّى بالوظيفة الفونولوجيّة للبنية النبرية الإيقاعية «فوق ـ المقطعية»؟

ثم يقول: «وهكذا أصبح هؤلاء النحاة رقباء على كل إنتاج أدبي، يتسقّطون فيه الهفوات حين يبدل الأديب فيه حركة مكان حركة، ثم لا يكادون يعبأون بحسن نسج الكلام أو بما اشتمل عليه من معان سامية وصور رائعة». ولن نسأل صاحبنا كيف كان يحس بسموّ المعاني وروعة الصور وقد جاءته بها لغة اختلّ نظامها النحوي! ولكننا نسأل: هبْ أنّ وصفك لعمل النحاة العربي قد خلا من التحامل أفلا يكونون في ذلك صورة أمينة لما كان يفعله النحاة مع كل حضارة وفي كل أمة وعند أي ثقافة من الثقافات؟ ألم يكن يعلم أنّ المعرفة اللغوية المتطورة قد أنصفت كل الأطراف فلم تحدّثنا عن معسكر النحاة وهم يبسطون سلطانهم على جموع المتكلمين باللغة، وإنّما أدرجت ذلك ضمن ثنائية المعيار والاستعمال، ثم أدرجتهما معاً ضمن ثنائية الثبات والتحوّل، أي ثنائية التزامن والتعاقب آنيّاً وزمانيّاً؟

وسيزداد الغطاء انكشافاً عندما يتعجب الباحث من العرب أنّهم اهتموا بظاهرة الإعراب على حساب ظواهر أخرى كالإثبات والإنشاء والإخبار والتعجب والاستفهام، وليس لك من ردّ إلاّ أن تذكّر صاحبنا ببديهة من بدائه المنهج، بل ومن بدائه العقل: لا تستوي المقارنة إلاّ بين الأشياء التي من جنس واحد ومن فصيلة واحدة، كالجمع والطرح في الحساب، ولكننا نقف سريعاً على سبب الزلل في قوله: «إلى غير ذلك من ظواهر هامة تستأثر ببحث اللغويين المُحدثين في نحو كل لغة». عندئذٍ نقول: ليس ظلم إبراهيم أنيس لخصائص اللغة العربية بأهون من ظلمه للغويين المحدثين كما عرفهم العارفون منذ أيامه.

ولكن الزلل في المعرفة وَلُود كالاهتزاز إذا انتظم نشأت منه قوة لا يقف

تضخمها عند حد، وكالمشاة الراجلين من الجيوش المواضي كانوا يعبرون الجسر المتين فيقع الجسر ـ من شدة انتظام الارتجاج ـ تحت أقدامهم، ومن بنات الأفكار الوليدات قول إبراهيم أنيس: «ولسنا ندري كيف خضع لأولئك النحاةِ فصحاءُ العرب وأصحاب اللسن فيهم من أمراء وطغاة عهدناهم أيمة بين أهل البيان قد اقتفوا سَمْت كلام العرب فجاؤوا به على مناويلِ وصفِ النحاة فهو الدليل على أنّ النظام الذي سوّاه علماء اللغة هو مشتقّ من رحم اللغة».

أما استشهاده ببيت للنابغة الذبياني يورده ليعبّر عن استغرابه من أنّ المعلقين قد اعتبروه حاملاً لخطإ نحوي فجوابه في علم اللغة من أيسر الأجوبة: أنّ اللغة ـ قبل أن يستخرج العقل منظومتها النحويّة ويدوّنها ـ تكون في نطاق انضباطها النسقيّ متمتّعة بهامش من المرونة يسمح لأهلها بقدرٍ من التصرف ولا سيما في الكلام الإبداعي، فإذا استُنبط النحو ودُوّن ضاق فضاء التّصرف التركيبي، واتسع بالمقابل فضاء التصرف الدلالي، وهذا من القوانين المطّردة في كل الحضارات والسائرة على كل الألسنة الطبيعية.

وفي اللسانيات ـ أي علم اللغة ـ حقيقة أخرى وهي أنّ ظاهرة التطور اللغوي تكون من البطء بحيث تخفى على العين المجردة، فَيَلزمها امتداد تاريخي كي تنجلي للحسّ وتتكشف للإدراك: شأنَ توزيع بعض الضمائر في اللغة العربية بين ما اختصّ منها بالعاقل وما اختصّ بغير العاقل، فهي من الظواهر التي كانت ـ عند مجيء الرسالة المحمدية ـ بصدد التشكل والاختمار، فجاءت النصوص شاهدة على تلك المرونة في الاستعمال، وبذلك أيضاً جاء يشهد النص المقدّس.

ويطنب الدكتور إبراهيم أنيس بعد ذلك في تصوير النحاة، وفي تصوير موقفهم الزاجر، فإذا به يخرجهم لنا متلبّسين باستبداد فكري شنيع، ثم يَجْمح به المنهج فيعمد إلى الوصف الساخر بالذين كانوا يستنكفون من اللحن وتقشعرّ أذواقهم من هجنة التركيب.

البحث اللغوي والاهتزاز المعرفي

لقد اعتبر د. إبراهيم أنيس «أنّ ظاهرة الإعراب لم تكن ظاهرة سليقة في متناول العرب جميعاً كما يقول النحاة، بل كانت (. . .) صفة من صفات اللغة

النموذجية الأدبية، ولم تكن من معالم الكلام العربي في أحاديث الناس ولهجات خطابهم»[31]. ولكل واحد منّا أن يتساءل: ما بال صاحبنا ـ وقد اعتزم الغوص على الأعماق ليستخرج لنا «من أسرار اللغة» ما لم نكن نعلم ـ يغفل عن حقيقة حتمية أكّدها تاريخ الآداب العالمية وتاريخ الثقافات الإنسانية قبل أن يؤكدها لنا علم اللسانيات، التاريخية منها والوصفية، وهي أنّه ليس من أمة قد أنتجت أدباً إلاّ وصاغته بلغتها كما هي ـ على طبيعتها في ذاتها ـ بعد أن تستصفي من سلّمها مستوًى راقياً من طينة النسيج الذي تتركب عليه.

أما أن يكون لسان تلك الأمة من صنف مخصوص من اللغات، فتبتكر أدباً مصوغاً بلغة تفارق طبيعتها الأولى، فهذا ما لا يقره علم ولا يستسيغه عقل: سواء أتجسد في عقل لغوي، أم تشكل في عقل تاريخي، أم تحقق في إنجاز العقل النظري الخالص.

لنقلْ متوسلين بالمفاهيم اللسانية الدقيقة وبمصطلحاتها الفنية ـ مما قد كان من مسلّمات المعرفة منذ كان إبراهيم أنيس يَدرس في إنكلترا ويبحث ـ إنَّ التاريخ لم يحدثنا عن أمة كانت لغتها من صنف اللغات التأليفيّة الإعرابية فأثمرت أدباً مسكوباً في قوالب لغة تحليلية غير إعرابية، ولا عن أمة كانت تنطق بلغة تحليلية غير إعرابية فصاغت أدباً بلغة تأليفية إعرابية.

أما أن يكون التاريخ قد حدثنا عن علماء أمة ظلوا يَمْخضون لغة الناس مخضاً حتى حملوهم جميعاً على الإذعان فحوّلوا لسانهم من لغة غير إعرابيّة إلى لغة إعرابيّة فهذا من مطلق الإحالة، وأول المشهّرين به علمُ اللغة ذاته، فكيف نقرأ اليوم ما كتبه إبراهيم أنيس قائلاً: «نرى من كل هذا أنَّ النحاة حين استقرت لهم قواعدهم الإعرابية فرضوها على الفصحاء من العرب، وفرضوها على الفحول من الشعراء، ثم فرضوها في آخر الأمر على أصحاب القراءات، فمن أين أتى لهم كل هذا السلطان، لا ندري، ألا نقول إنَّ تلك القواعد الإعرابية ـ رغم وجود أساس لها في لغة العرب ـ قد نسّقها النحاة تنسيقاً جديداً فيه من قياسهم وابتكارهم قدر غير قليل»[32].

(31) المرجع السابق، ص203.
(32) المرجع السابق، ص209.

فهل أحد في حاجة إلى التذكير بأنّ الاستقراء التاريخي ـ ولا سيما ضمن اللغويات المقارنة التي لم يخرج إبراهيم أنيس من سياجها النظري، ولم يتحرر منهجه يومئذٍ من رواسب القرن التاسع عشر عليها ـ قد أثبتت هي ذاتها أنّ الحركة الطبيعية في تطور الألسنة البشرية هي الانتقال من الوضع الإعرابي ـ إن هي كانت من اللغات الإعرابية ـ إلى الوضع غير الإعرابي: تعني على وجه التخصيص أنّ اللغات الإعرابية قد تبقى لغاتٍ إعرابيّةً، وقد تؤول إلى لغات غير إعرابية. أما أن تتحول لغة غير إعرابية إلى لغة إعرابية فهذا مما لم يَجُد به التاريخ الإنساني علينا.

وفي هذا السياق، حين احتكم المستشرقون إلى قوانين التاريخ، فاعتبروا أنّ اللغة العربية هي الأنموذج بين فصيلة اللغات السّاميّة ـ وهم محقّون في ما اعتبروا ـ انبرى إبراهيم أنيس يسفّههم[33] بعد أن استقر لديه وهْمه الخادع والقاضي بأنّ الإعراب ليس حقيقة تاريخية وإنّما هو عارضة اصطناعيّة من عوارض النظر اللغوي والفكر النحوي والعقل الكائد. وتطفو من جديد فقاقيع العُقد حيال الإعراب، فنقرأ قوله: «لا أكاد أتصور أنّ العربية وحدها تحتفظ بمثل هذا النظام الإعرابي الدقيق، هذا النظام المعقد الذي أعيى السابقين واللاحقين من أبناء العربية».

ولن نطنب في القضية الأخرى التي تنبثق لنا من خلال حديث إبراهيم أنيس: فإن كان الإعراب صفة غير محايثة للغة العربية في الجاهلية فكيف ينزل القرآن على هذا النسق الإعرابي والحال أنّه جاء يتحداهم ليعجزهم استدراجاً بهم إلى التصديق. ولو افترضنا جدلاً أنّه ردّ بالقول، أو ردّ مَنْ قد يرافع عنه: ما لك تُدْخل في محاورات العقل حجّةً مَوردُها من غير مورده؟ لكفانا أن نقول: إنّ الإنسان قد يَضل طريق الاجتهاد الظني، أما التاريخ فلا يعرف إلى التخييل سبيلاً، وإنّما هو الإنسان من فرط خُيَلائه قد يظن أنّ التاريخ لم يَصْدُقْ.

وينتهي الأمر بصاحبنا إلى ما كان يجب أن ينتهي به إليه: أنّ «ليس للحركة الإعرابية مدلول (إذ) لم تكن تلك الحركات الإعرابية تحدد المعاني في أذهان العرب القدماء كما يزعم النحاة، بل لا تعدو أن تكون حركات يُحتاج إليها في

(33) المرجع السابق، ص215.

الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض»[34]. وفي ضوء ذلك يعود إلى الماضي ليقرر «أنّ النحاة في القرن الرابع وما بعده أصبحوا ينظرون إلى تلك الحركات الإعرابية على أنّها الرموز والإشارات التي تهتدي إلى المعاني عن طريقها، ورسخت هذه العقيدة في نفوسهم، وسيطرت على عقولهم وأفئدتم (...) وهكذا نرى أنّ الإعراب قد قادهم إلى المعنى ولم تقدهم المعاني إلى الإعراب كما كان الواجب»[35].

المشكلة المستعصية لدينا هي كيف لم ينبنِ خطاب إبراهيم أنيس على الحد الأدنى من الانسجام الداخلي ولا سيما بين فصول الكتاب، أتراه نسي ما سبق له أن أكده في الفصل الثاني الخاص بمنطق اللغة من أنّ للغات نواميسها في تحريك آليّاتها الصوتية بحثاً عن المعنى ونحن نعلم أنّ هذا يدخل ضمن الخصوصيات المحايثة، من ذلك مثلاً أنّ طول الحركة داخل الكلمة قد يغير من دلالة اللفظة كما في العربية (بين قتل وقاتل) ولكن طول الحركة في اللغة الفرنسيّة لا يمكنه أن يكون سبباً في الخروج من كلمة إلى أخرى، وهذا ما يعبّر عنه بأنّ مدّ الحركات قد تكون له وظيفة فونولوجيّة وقد لا تكون بحسب نماذج الألسنة الطبيعية. ومن ذلك أيضاً تغيير موقع النبر من مقطع إلى آخر في اللغة الإنكليزية، فقد يحوّل معنى الكلمة بأن يخرج بها من دلالة الفعل إلى دلالة المصدر. ولقد لامس إبراهيم أنيس هذه الحقيقة فيما سبق من الكتاب، وتحدث عن الحركات وكيف ترمز في بعض اللغات لمعانٍ خاصة كما في الحاميّة أو في اللغات الهندية الأوروبية[36].

وهكذا تتجمع روافد الاجتهاد الظني، وتتراصف منظومة الحقائق الغائبة، فيستوي منها معمارٌ يَختزل التاريخَ، ويختصر فعل الإنسان في التاريخ، فتخرج لنا اللغة عجينة من الصلصال سوّاها الزمن بصناعة الصّنّاع: هكذا بَدا التاريخ لصاحبنا إذ يقول: «فالنحاة القدماء قد سمعوا شيئاً وأخطأوا تفسيره، واستنبطوا قواعده قبل أن يتم لهم الاستقراء، سمعوه في لهجات متعددة، وسمعوه في اللغة النموذجية الأدبية، وسمعوه في القراءات القرآنية التي لا تكاد تحصى، ثم قبل أن يتم لهم

(34) المرجع السابق، ص237.
(35) المرجع السابق، ص248.
(36) المرجع السابق، ص148.

السماع، ودون الاقتصار على مصدر واحد كما هو الواجب في تقعيد القواعد، بدأوا يقعّدون قواعدهم، فاختلطت عليهم الآراء وكثرت الأقوال، فأهملوا ما أهملوا، وقاسوا ما قاسوا، ثم خرجوا على الناس بقواعد إعرابية فرضوها عليهم فرضاً»[37].

فلو تجردنا من كل غرض ثقافي أو حضاري، وألغينا موازين الانتماء إلى الهويّة التاريخية، واقتصرنا على فحص هذا الكلام معنًى معنًى بعدسات العلم اللغوي الذي إليه يحتكم صاحب هذه النظرية، لفاض لنا منه فيض من انتكاسات المعرفة اللسانية ومجانبات بدائهها حتى بذاك الرصيد الذي كان متوفراً خلال العقد الرابع من القرن العشرين.

لقد كان الدكتور إبراهيم أنيس مرجعاً في عصره، وقد ظل بفضل كثير مما كتبه مرجعاً في البحث اللغوي العربي المعاصر، غير أننا في هذه القضية بالذات ـ وفي ما قد ارتبط بها ولا سيما كتابه **في اللهجات العربية** الذي نشره سنة 1946 ـ لا يسعنا إلاّ أن ننبه إلى مسألة دقيقة منطلقها معرفيّ، وأبعادها ثقافية إبستيميّة، فلقد صرح بأنّه يصوغ نظريته من منطلق علم اللغة الحديث، وهذا مؤداه إلى واحد من ثلاثة احتمالات:

فإما أن يكون المتلقي لخطابه منتمياً إلى حقل الاختصاص ـ وهو علم اللغة ـ انتماءَ تحصيلٍ ومعرفة سديدة، فيتعامل مع الفرضية محاولاً مواءمتها لمقولات العلم، ولكنه يدرك أنّ رأي الدكتور إبراهيم أنيس مُلزِم لصاحبه أكثر مما هو ملزم للعلم. وإما أن يكون المتلقي منتمياً انتماءَ اختصاصٍ نقدي بيده آليّات تقويم المعرفة عند مراجعتها على محك فلسفة العلم، فيحاول أن يصحّح الفرضيّة وهو يخاطب صاحبها كما يخاطب كلّ الذين ينتمون إلى حقل الاختصاص. وإما أن يكون المتلقي غريباً عن هذا الحقل، وعندئذ سيتلقّى هذه الفرضيّة كما لو أنّ صاحبها قد نطق باسم علم اللغة، وكما لو أنّ كل مختص في نفس العلم يشاطره الرأي فيها، وهذا الاحتمال وارد حتى ممن هم في ذرى التخصص من أي مجال علمي آخر. وهنا يأتي واجب العارف بطبائع الأمور وأسرارها كي يؤسّس نقداً

(37) المرجع السابق، ص249.

يخاطب به على وجه القصد هذه الشريحة الثالثة من شرائح المتلقين، اتقاءً للشبهات التي قد تَلحق العلم، وسدّاً للذرائع التي قد تطارد بأشباحها مَن هم من أسرة ذلك العلم.

فإذا كان «علم اللغة» من حيث هو مصطلح ومن حيث هو مضمون علمي يعني ـ بالنسبة إلى واقعنا العربي في تاريخه وفي جغرافيّته وفي مكوّنه الحضاري ـ معرفة مّا، في فترة مّا، في جهة مّا، فإنَّ تبعات هذه النظرية المتأسّسة على إنكار الوجود التاريخي للإعراب لا تُلقى إلاَّ عليه. أما إذا كان مفهوم «علم اللغة» ـ في ذهن من يلهج به أو في ذهن من يصغي إليه ـ مطابقاً لمفهوم «اللسانيات» في بعدها المعرفيّ الأشمل، وفي امتدادها الثقافي الأقصى، وفي أصولها الإبستيميّة الأعمق، أو كان الذي يفوه باللسانيات هو ممن يطابقون بينها وبين مصطلح «علم اللغة»، فإننا نعلن براءة اللسانيات من هذا التأوّل، ونؤكد مناقضتها لهذا المنهاج، ونصدح باعتراضها على هذه المصادرة.

فما الذي يدفع بالباحث منّا ـ في هذه المرحلة التاريخية ـ إلى ركوب متن الخطاب الحاسم؟ ولماذا نعود إلى إثارة القضية التي مرّ على تلبيسها نصفُ قرن من الزمن؟ وإلى أي مدى ينجلي الخطر الحضاري من خلال تعالق الطرح العلمي والتبييت الثقافي؟

إنّ نظرية الشكّ التي أقامها الدكتور إبراهيم أنيس حول مصداقية الحقيقة التاريخيّة المتعلقة بظاهرة الإعراب كخاصّيّة محايثة للغة العربية، وما استدرجته إليه من إنكار الوظيفة الدلالية للعلامات الإعرابية، لكفيلة بأن تحثنا على توسيع دائرة الإشكال المعرفيّ كي نتساءل عن منبت العلة في هذا الطرح اللغوي، وعن حيثيّات المرمى المنشود في هذا الموقف الفكري.

فهل الأمر مردّه إلى صدى من أصداء أعماق الذات حين تتراكم لديها المركّبات النفسيّة حيال مسألة الإفصاح باللغة الإعرابيّة على السليقة المنسابة؟ أم هل هو الحنين إلى التوسل بالشك للخروج على الأعراف؟ أم تُراه الوقوف بالمثاقفة عند المراسم التي يبتغيها الآخر لنا، وينبغي أن ننطق بها نحن؟

لقد أنكر إبراهيم أنيس أن يكون العرب بفطرتهم قادرين على تداول الكلام الطبيعي بهذا النظام الإعرابيّ المحكم الدقيق، كما وصفه لنا النحاة ودوّنه لنا

التاريخ، في غير ما ارتباك بالذات، وفي غير ما إضلال للآخرين عند عتبات العقيدة ولا عند الأسيجة العرقيّة، وجنح الافتراض بصاحبنا إلى القول بأنّ المنظومة الإعرابيّة هي من وضع النحاة اصطنعوها ليبسطوا بها سلطانهم على الناس من حولهم في عامتهم وفي خاصتهم، بل وفي خاصة خاصتهم، بمن فيهم أولو الأمر من الخلفاء والأمراء. وكان مدار الأمر عند إبراهيم أنيس صعوبةً ما في النحو من إعراب شقّ على القدماء وعلى المحدثين. فهب جدلاً أنّ عملية الإفصاح السليم باللغة الإعرابية هي من العمليات الشاقة على المتكلمين اليوم باللغة العربية، فلِمَ يفترض الدكتور أنيس أنّ الأمر هو الأمر عند من يتلقون اللغة الإعرابية بالاكتساب الأمومي، فينشأون على تداولها بالسليقة الأولى، وكيف لا ينتبه إلى أنّ الآليّات الذهنية عند الإنسان في مراحل تلقّيه للغة الطبيعية منذ المنشإ هي من القدرات الفطرية التي تتجاوز بشمولها واتساع مجالاتها كل القدرات الواعية المتجمعة لدى الكهول؟

ثم ما باله لا يقف عند مسألة الحركات الإعرابية وفي كل اللغات الطبيعيّة من مظاهر التعقّد ما يتجاوز أمر التركيبات الإعرابية تجاوزاً ظاهراً: ألا ينظر في أمر ارتباط الضمائر فيما يتحدث عنه الإنسان، وكيف تتولد منها في خطاب المتكلم شبكة معقدة لولا الملكة اللغويّة الفطرية لاستعصى أمرها على المتكلّمين بأي لسان طبيعي نطقوا؟ وأمر الضمائر غير أمر تصريف الأفعال بحسبها وإنّما نؤلف بها علاقات الكلام عند الإضافة وتحديد نسبة الأشياء والإبانة عن مقارنات الأحداث وإيضاح ترتيب الوقائع ومنازل الموصوفات. ثم لِمَ لا ننتبه إلى مسألة الزمن وكيف يُعبر كل لسان طبيعي عن مفاصله، وكيف توفر اللغات آليّات تسمح بالتنضيد بين الأحداث وأزمنتها، وبين الواقع منها والمفترض وقوعُه، وكيف تسمح بالحديث عما هو فيه من مجال المشروطات وما هو من الحادث العينيّ وما قد يكون داخلاً في حساب الاحتمالات فيتعلق به ما يظل رهين التوقع؟

فهل يظن ظانّ بأنّ ابناً من أبناء الأسوياء ـ في هضاب التِّبْت أو في أدغال إفريقيا الاستوائية أو على ضفاف الأمازون أو بين ثلوج الأسكيمو ـ سيعجز عن أداء هذه الدقائق باللغة التي هو ناطق بها على الفطرة حتى ولو كان من شريحة الأميّين الذين يصحّ في شأنهم قول علماء الاجتماع والتربية «الأمية المثاليّة» لكونها كاملة؟ إنّ الأمر في مجمله لغوي ولكنه في حيثيّاته الخفيّة فكري ثقافي حضاري.

فلقد سبق لمبعوث آخر ـ وهو يتسلّق إلى سنم الريادة في مطالع القرن العشرين ـ أن أرسل إلى عاصمة من عواصم البلاد الغربيّة، فاستهواه منهج المؤرخين، ولذ له أن يبحر في مياه تجريح الأخبار ونقد الروايات، حتى أرسى به المطاف على مراصف الشك، فشكّ. وما أن عاد حتى أظهر الناس على أولى ثمرات شكّه. فكان ما كان. وينقضي ربع قرن بتمامه، فيَطْلع إبراهيم أنيس على الناس بشك جديد يقدّمه لهم ثمرة من ثمار تضلّعه من علوم الغرب بعد أن أقام فيه ونهل من علومه، أفكان يروم استدعاءة التاريخ كي يعيد التاريخُ نفسه على يديه؟

لنُصغِ إليه وهو يختم مقدمة كتابه: «وقد يضيق بعض الناس في مصر بما جاء في هذا الكتاب، وينكرون له ولا سيما الفصل الخاص بقصّة الإعراب، غير أني واثق كلّ الثقة أن تأكيدي لهم بأني لم أهدف إلاّ إلى الدراسة العلمية البريئة من الأغراض والأهواء سيشفع لي عندهم فيما يمكن أن يظنوه خروجاً على المألوف المعهود في الدراسة العربية»[38].

ولنتذكّرْ أول جملة استُهل بها كتاب **في الشعر الجاهلي**: «هذا نحو من البحث عن تاريخ الشعر العربي جديد، لم يألفه الناس عندنا من قبل، وأكاد أثق بأنّ فريقاً منهم سيلقونه ساخطين عليه، وبأنّ فريقاً سيزورّون عنه ازورارا»[39]. ولكن طه حسين الذي صرح: «أريد أن أقول إني سأسلك في هذا النحو من البحث مسلك المُحْدثين من أصحاب العلم والفلسفة فيما يتناولون من العلم والفلسفة. أريد أن أصطنع في الأدب هذا المنهج الفلسفي الذي استحدثه ديكارت للبحث عن حقائق الأشياء في أول هذا العصر الحديث، والناس جميعاً يعلمون أنّ القاعدة الأساسية لهذا المنهج هي أن يتجرد الباحث من كل شيء كان يعلمه من قبل»[40] قد كان يعلم أنّه يُجري منهج الشكّ على الحقيقة التاريخية بينما انفلت الزمام من قبضة إبراهيم أنيس حين أجرى الشكّ على الحقيقة اللغويّة. وفرقُ ما بين الشكين هو الفرق بين معقوليّة الشك ولو كان متجنّياً وعبثيّة الإنكار لانتقاضه من ذاته.

ولكن إبراهيم أنيس كأنّما غفل أو تغافل عن أنّ رائد الشك المنهجي قد انتبه

(38) المرجع السابق، ص5.
(39) طه حسين، **في الشعر الجاهلي**، مطبعة دار الكتب المصرية، 1926، ص1.
(40) المرجع السابق، ص11.

إلى أنّ لمنهجه خطوطاً حمراء لا يتجاوزها هي خطوط اللغة، ولذلك أطنب في إطراء جهد إبراهيم مصطفى حين قدّم لكتابه **إحياء النحو** بمقدمة بالغة الدلالة: هو يطري على علم الرجل لأنّه يؤثر الاعتدال، ولأنّ كتابه «بريء كل البراءة من هذا الغلو الذي يمتاز به المجدّدون في لون من ألوان العلم، فإذا هم يُفْتَنون بآرائهم الجديدة، ويَفْنون فيها، وينسون كل قصد واعتدال، ويتكلفون في سبيل ذلك ما يُقبل وما لا يقبل من الرأي، ويحتملون في سبيل ذلك ما يطاق وما لا يطاق من التبعات». ولكن ذاك الاعتدال لم يَشْفع لصاحب **إحياء النحو** لدى روّاد المعرفة اللغويّة القائمة يومئذٍ[41].

لقد كتب طه حسين ذلك سنة 1937 بعد إعلان شكه في الشعر الجاهلي بإحدى عشرة سنة وقبل صدور كتاب إبراهيم أنيس بأربع عشرة سنة وكأنّه يوجّه له رسالة خارج حدود الزمن.

فما بال الدكتور إبراهيم أنيس يتغاضى عن كلام طه حسين والحال أنّه قد قلّب كتاب إبراهيم مصطفى تقليباً، ولم يغفل عن ذكره وهو يحرر فصله الخاص بقصة الإعراب فلخص محتواه ونعت صاحبه بالجرأة، وحصَرَ عمله في الغاية التربوية التعليمية لا غير[42]. أفنكون في نهاية المطاف مع أنموذج آخر من نماذج مناقفة الشك حيث الذات تجني على الذات؟ أم لعلها لعنة الانبهار تجرّ المتهافت

---

(41) يروي الدكتور حسن ظاظا في بعض مذكراته شيئاً يتصل بذلك فيقول: كنا طلبة في جامعة القاهرة نتخصص في اللغة العربية، وكنا نقيم الكثير من حفلات السمر، ولا نعتمد فيها على مواهبنا الخاصة، فمنا من يلقي الشعر الفصيح أو الشعبي، ومنا من يقلد الأساتذة بأصواتهم وتصرفاتهم، ومنا من يقدم «نشرة أخبار» يحاكي فيها أسلوب الجرائد. وكانت المعارك الفكرية محتدمة إذ ذاك بين العمالقة. الأستاذ أحمد أمين في جدال مع الدكتور زكي مبارك حول مقال نشره في مجلة **الثقافة** بعنوان «جناية الأدب الجاهلي على الأدب العربي» يقول فيه أحمد أمين: «إنّ الأدب الجاهلي «قولب» الأدب العربي، وجمّده، وأعاق تقدمه الإبداعي. وكان الأستاذ إبراهيم مصطفى قد نشر كتابه **إحياء النحو** وشرح فيه نهجاً جديداً لتيسير دراسة قواعد اللغة العربية وربطها بالإحساس بالأسلوب والصياغة، ووجد معارضة شرسة جداً لرأيه من جانب أنصار **ألفية ابن مالك** من علماء الأزهر، حتى وصلت حدة النقاش ببعضهم إلى تكفيره». الرياض، 1 آب/ أغسطس 1996.

(42) **من أسرار اللغة**، ص210-211.

على الحاضر إلى الانفصام عن التاريخ من حيث يخيّل إليه أنّه يرتمي في حضن المستقبل؟ وهل من سبيل إلى ولوج الأنفاق بحثاً عن أوصال المجاري في موارد التفكير أو سعياً إلى قرائن التداعيات بين المعرفة الوافدة والمهادنة المستيئسة؟

إنّ فكراً تثقّف بثقافة العلم اللغويّ الحديث وراح ينشد الريادة في تجديد مناهج البحث، ثم ضلّ عن قويم المسالك في قضيّةٍ بالغة الدقّة ومتناهية التأثير، وهي قضية الإعراب، لهو فكر حامل ـ بدون أي ارتياب ـ لبذرة من بذور الارتباك الجدلي، أو هو فكر قد ناله في إحدى طيّاته المستترة وشم من أوشام الاستلاب.

ومَن هذه حاله فلا بدّ للهَنَة التي تعتور بنيته أن تتسلل بين الحين والحين فتطفو فقاقيعها على سطح الخطاب فيما يتراءى بلبوس العلم. والمعضلة الكأداء أنّ مثل هذه الهنات تحتجب في أنحاء عديدة، فلا تفعل فعلها في ذات صاحبها، فيأتي تفكيره متناسقاً سليماً، وكذا كان الأمر في كثير مما تركه لنا الدكتور إبراهيم أنيس ولا سيما حين تناول «الأصوات اللغويّة» وحين درس «موسيقى الشعر». ولكن تلك الهنات قد تتسلل من مكانها فتصنع صنيعاً مؤذياً، غير أنّه من رقة خيطه ومن دقّة ناموسه ومن شفيف مخادعه يتوارى عن الأنظار الرائحة والغادية.

ومرةً أخرى تنقلب المسألة اللغويّة العلمية إلى مسألة ثقافية فكريّة، فيحصل من انسلاخها إشكال معرفي وحضاري مزدوج. ومرة أخرى نجد أنفسنا وجهاً لوجه أمام ملحمة المعنى في ورشة صناعية عظمى: موادها الخام هي المفاهيم الذهنية، وغايتها القصوى هي إنتاج الدلالة: في العلم، وفي المثاقفة، وفي صياغة الخطاب الذي به نحبّر الأفكار ندوّنها على الورقات ونأخذها إلى مصنع إنتاج الكتاب.

فبعد حوالي عقدين من إصدار الدكتور إبراهيم أنيس لكتابه **من أسرار اللغة** نشر كتابه الذي بعنوان **اللغة بين القومية والعالمية**[43] فإذا به يجيء شاهداً أميناً على هذه المزاوجة العجيبة: فضاءٌ متسع شاسع محمود تحتجب فيه هنات الفكر المتذبذب بين صرامة العلم وإغواء الفرضيّات، ثم زوايا من ذاك الفضاء تضيق وتتسع، تتكشّف لنا فيها اهتزازات المنهج وارتباكات التفكير، فيأتي الكل مزيجاً عصيّ الالتئام.

(43) الهامش أعلاه رقم 27.

لقد جاءت مقدمة الكتاب إعلاناً عن مشروع فكري طموح، محوره الخروج بالمعرفة اللغوية من سياج الاختصاص العلمي المنعزل عن مدارات الوجود إلى فضاءات الفرد في المجتمع، والمجتمع بين الشعوب، والشعوب في منظومتها العالمية والكونية، بكل ما فيها من مضاعفات السياسة الدولية في حروبها وسلاماتها. والكتاب بهذا المقياس أنموذج للأبحاث المتصلة بالتخطيط اللغوي، فأقسامه المتعددة موزعة بين اللغويات التاريخية واللغويات الاجتماعية وعلوم اللهجات، وكذلك الدراسات الاستشراقية تلك التي تحاول أن تتنبأ بما يمكن أن تؤول إليه الظواهر، ولذلك تَوالج البحث في اللغة مع البحث في شؤون السياسة.

فأي درس من دروس البحث العلمي في مجال اللسانيات جاء يلقننا إبراهيم أنيس؟

منهج البحث والاتساق المفقود

يعدّ كتاب الدكتور إبراهيم أنيس **اللغة بين القومية والعالمية**[44] من أهم الكتب التي أنتجتها المدرسة المصرية مع الجيل الثاني من طبقة الرواد الذين أرسوا قواعد «علم اللغة» بالمصطلح الذي شاع بينهم، ثم تفانوا في إشاعته قبل أن ينبض الوعي المعرفي عربياً فيكرّس له البديل الملائم وهو اللسانيات.

وينفتح الكتاب ـ بحكم صدوره سنة 1970 في مرحلة من النضج العلمي الذي أدركه صاحبه وهو في الرابعة والستين من عمره إذ ذاك ـ على منافذ فكرية متنوعة، ولكننا لن نقف منه إلاّ عند مسألة الإعراب من حيث هو في إيماننا خصيصة محايثة للغة العربية منذ استوت لساناً طبيعياً، ومن حيث هو في إيمان إبراهيم أنيس منظومة طارئة تاريخياً، اصطنعها النحاة، وجرّوا الناس إليها جرّاً بعد أن حَمَلوا أهلَ الذكر منهم على الانخراط في مصداقية تاريخية مشبوهة.

وسيكون ولوجُنا إلى رحاب الكتاب من أضيق أبوابه وأكثرها طرافة واستدراجاً، ألا وهو سكوت إبراهيم أنيس عنها في كل سياق كان من الوجيه ألاّ يسكت فيه عنها. أما خروجنا من رحابه فسوف يكون ـ عند أوانه ـ من أوسع

(44) الهامش أعلاه.

الأبواب وأخطرها، وهو القبض على منبع العلة الذهنية التي كانت في المبتدإ سبباً في انخرام المنظومة الفكرية حول خصائص اللغات الإعرابية، وذلك عندما ينزلق التفكير اللغوي بالباحث من سكة البحث العلمي إلى مسارب الحلم الأسطوري.

لقد اشتمل الكتاب على عشرة فصول خصص المؤلف أولها للحديث عن اللغة[45] محاولاً حدَّها وبيان مقوماتها فحصرها في أربعة: نظام اللغة، وعرفيّتها، وبنيتها الصوتية، ثم ارتباطها بالمجتمع الإنساني. فجاءنا بحديث دقيق جميل يمتثل لمضامين المعرفة اللسانية، ويستجيب لجُلّ شروط المنهج الموضوعي فيها، ولكنه وهو يستدلّ على الحقائق العلمية كان يضرب أمثلة دقيقة من أبنية اللغة بحيث يتعذر على القارىء ألا يراوده السؤال من جديد: فما الموقف عندك إذن من الصفة الإعرابية التي أنكرتَ أن تكون صفة محايثة في اللغة العربية؟

وبعيداً عن افتعال المساءلة المحرجة، وبدون أي جدل مراوغ، بوسع كل قارىء ـ إذا ما وضع نصب ناظره البحث في تداعيات الموقف الفكري الأول ـ أن ينتبه إلى أنّ السياق يقتضي الإشارة إلى خصائص اللغة الإعرابية، وأنّ المؤلف قد كان يطوف بكل شيء في أبنية اللغة وتراصف مستوياتها التركيبية، ولكنه يتصامت عن هذه المسألة الجوهرية. بل بوسع القارىء ـ حتى ولو لم يكن من ذوي الاختصاص ـ أن يستخرج من كل فكرة أوردها إبراهيم أنيس ما به ينقض فرضيّته الأساسية حول الإعراب، ويكفينا للشاهد لا للحصر أن نقف عند قوله:

«للغة نظام تخضع له، وقواعد مقروءة، فليست فوضى، وليست تتألف من أشياء لا رابط بينها، فلها نظام معين في توزيع أصواتها، ونماذج محددة في بناء كلماتها وجملها. ولولا هذا النظام لما تحقق لها هدف، ولما استحقت أن تكون مجالاً للدراسة. وقد اتضح هذا النظام اللغوي حتى في أكثر اللغات بدائية وفي البيئات التي لم يُتح لها أي نصيب من الحضارة. وظهر هذا جلياً لبعض الرواد المغامرين من اللغويين الذين قضوا شطراً من حياتهم في بعض جهات إفريقيا، وحاولوا تقعيد القواعد لكلام الناس هناك، فأذهلتهم تلك الدقّة العجيبة في نظام كلامهم، والتماثل بين أفرادهم في كيفية إصدار الأصوات وتكوين العبارات، برغم

(45) المرجع السابق، ص11–38.

أنّهم لا يكادون يشعرون أو يدركون خصائص كلامهم، وإنّما يصدر كل هذا منهم في شكل آلي دون عمد أو قصد أو تأنق، وبرغم أنّ لغتهم لم تعرف التدوين أو الكتابة في أية صورة من صورها»[46].

ويمضي بك الأمر مع إبراهيم أنيس في رحلة عجيبة هي رحلة السكوت عما كان يتعين ألا يسكت عنه فيدفعك إلى التساؤل الحائر: أهو التباعد بين عهدين عهد أسرار اللغة في 1951، وعهد القومية والعالمية في 1970؟ أم هو الاطمئنان إلى أنّ قارىء اليوم هو غير قارىء الأمس، وإن يكن هو ذاك فذاكرته اليوم قد تلغي رواسب ذاكرة الأمس؟ أم لعلنا أمام أنموذج من الفكر الحائر يأتي عليه ما يعصف ببعض قناعاته الأولى فتأخذه موجة التغير السريع فيمسك عن الإقرار.

ولن نذهب في الافتراض مذهباً مشطّاً: أنّ هذه المنطلقات التأسيسية هي من وصايا العلم كما تطورت إليه معارف صاحبنا، فأوردها في ثوب من الصياغة اللطيفة، ولم يكن وهو يسوقها مؤدياً وظيفة إنتاج المعرفة بقدر ما كان ناقلاً حاكياً مترجماً أميناً يتقن ترجمة النص الفكري دون أن يكون متجولاً فيه بالضرورة بين لغة وأخرى.

وللقارىء أن يواصل رحلته الشيّقة مع خطاب الدكتور إبراهيم أنيس، وليكنْ في رحلته حاملاً لمنظارين كاشفين: يستعين بالأول على فكّ ألغاز الصمت الذي يغيّب به المؤلف فرضيته القديمة القائمة على إنكار الإعراب كسمة محايثة في اللغة العربية، وبالثاني على تفسير ما قد يعتري عقلاً لغوياً شامخاً ـ أنفق عمره في خدمة البحث واللغة ـ من ارتجاجات معرفية كأنّها السوس الرقيق ينخر المعمار الفكري من حيث لا يَحتسب الناسُ فلا العليل بعارف، ولا الحكماء بمستطيعين له استدراكاً.

هي رحلة البحث عن مرجعيات إبراهيم أنيس من خلال ما كتبه إبراهيم أنيس، وهي الإبحار في غيابات نشوء الفرضية الواهمة بحثاً عن قصة إبراهيم أنيس مع مسألة الإعراب فيما أسماه إبراهيم أنيس يوماً من الأيام «قصّة الإعراب» حين نشر سنة 1951 كتابه **من أسرار اللغة** وظل يكرر طبعاته دون أن يغير من فرضيته كثيراً ولا قليلاً حتى في آخر طبعة نعرفها منه وهي الطبعة الخامسة التي صدرت

(46) المرجع السابق، ص11.

كما هو معلوم سنة 1975، أي بعد صدور كتاب **اللغة بين القومية والعالمية** بخمس سنوات كاملات.

لقد تناول المؤلف في الفصول الخمسة الموالية من الكتاب موضوع القومية، فعلاقة اللغة بها، فدور اللغة في كثير من الصراعات القومية والدولية، كما تناول بالبحث أشهر اللغات القومية الحديثة، ثم خصص الفصل السادس لموضوع القومية العربية[47] فاستهله بمواقف نقدية حيال التعريفات التي قدّمها المنظّرون لمفهوم القومية العربية ساعياً إلى تسليط منهج الشك الجدلي. وبناء على ذلك أظهر جوانب المبالغة في القول بوحدة العامل الجغرافي بين العرب، وبوحدة العامل التاريخي، وكذلك أبان ما بَدا له مبالغة في ربط الإسلام بالعروبة لينتهي إلى إقرار أهمية العامل اللغوي في إرساء دعائم الشعور القومي بين أبناء الأمة الواحدة.

ليس المقام هنا لتقويم آراء إبراهيم أنيس في موضوع القومية ومكوّناته، والحق أنّ في آرائه من الصواب شيئاً كثيراً، وفيها من التجوّز في اختزال التاريخ أشياء تكثر وتقلّ بحسب المنطلقات والمقاصد. ولكن مقامنا هنا هو للتنبيه إلى أنّه لمّا طاف بمنهج الشك حول العناصر التي كانت تعدّ ثوابت ارتكن إلى المقوّم اللغوي ليتخذه أمّ الثوابت. ومن هنا ستنطلق عملية بناء فكري لن تبيح التراجع في هذا السياق، ولكنها ستفتح نفقاً يؤدّي في نهايته إلى نسف بعض المصادرات التي عليها تأسست نظرية إنكار الإعراب دون أن يعرّج المؤلف على شيء من ذلك. ولسنا نرجم بالغيب في مدى وعيه ببواعث الصمت عند كل موضع صمت فيه.

لقد تعرّض إبراهيم أنيس لموضوع «القومية العربية قبل الإسلام» فانطلق يقول: «يجمع الدارسون الآن على أنّه كان للعرب قبل الإسلام لغة مشتركة انتظمت جل أنحاء شبه الجزيرة، واصطنعت في المجالات الجدية من القول. فقد نظم بها الشعراء وخطب بها الخطباء وكتبت بها الرسائل والوصايا. وأهم ما تتصف به هذه اللغة المشتركة النموذجية الأدبية أنّها سمت على اللهجات المحلية القبلية، فلا تتضمن صفة خاصة لإحدى القبائل. وقد نشأت هذه اللغة المشتركة ونمت وازدهرت قبل الإسلام، وأصبحت قبيل ظهور الإسلام سجلاً لكل الآداب الجاهلية»[48].

(47) المرجع السابق، ص171-237.

(48) المرجع السابق، ص174-175.

أفيستقيم هذا الوصف للحقيقة اللغوية في سياقها التاريخي دون أن يكون مستنداً إلى التسليم بصحة الخبر المروي حول أهم السمات المميزة للسان العربي، ولا سيما بنيته الإعرابية المحايثة، والتي هي مفتاح وظيفي من مفاتيح إنتاج الدلالة فيه. ويتضح الإقرار أكثر وتتأكد دلالة الصمت أكثر عندما يخلص المؤلف ـ بعد أن أشار إلى أسواق العرب: عكاظ والمجنة وذي المجاز وخيبر ـ إلى القول:

«ولم يكن أمر هذه الأسواق مقصوراً على تبادل المنافع في البيع والشراء، بل كانت بمثابة مؤتمرات ثقافية للعرب، أو ـ كما يصفها المستشرقون ـ كانت أشبه بالأعياد الأولمبية لدى اليونان القدماء. ففي هذه الأسواق كانت تنشد القصائد ويخطب الخطباء وتقوم المساجلات والمناظرات، وتستمتع وفود العرب بكل ذلك النتاج الأدبي الرائع. فهي مجال المباراة والمنافسة الأدبية بين العرب. ولا يُتصور أن تتم مثل هذه المباراة إلاّ على أساس لغة موحّدة يسيطر عليها الخاصة بين وفود القبائل، ويتنافسون في إتقانها نظماً ونثراً، كما يفهمها عامة العرب وينفعلون بحسن جرسها وجمال موسيقاها. ثم تعود الوفود إلى قراها أو مناجعها، وتنشر كل ما سمعت أو بعضه في رجوعها».

وغير مُجْدٍ أن نكرّر سؤال الإحراج في كل موطن، فلا شيء مما يقرّره هنا الدكتور أنيس إلاّ وهو إثبات ضمني للحقيقة الإعرابية. فليكن سؤالنا ذاك كالمصادرة العامة نضمُنها ولا نعاودها، ومع ذلك يبقى مباحاً لنا أن نستذكر بأنّ بعض الأمور تتضارع بين مجال العقل ومجال الحياة: الفكر المتراجع هو الذي لا يهاب الاعتراف فيعلن الرجوع إلى الصواب لأنّ الرجوع إلى الحق فضائل، أما الفكر الذي يأبى أن يراجع نفسه ويصرّ على ما هو عليه فهو فكر يستهلك العلم ولا يستطيع أن يصْنع علماً إلاّ بمقدار يسير، وغير هذا وذاك فكرٌ يتراجع ويأبى أن يبوح بأنّه قد اهتدى إلى أسرار المعرفة بعد أن كان واهماً حولها.

ويمضي المؤلف في سرده للتاريخ سرداً انتقائياً، فيذكر الدعوة الإسلامية وانتشارها عبر الفتوحات، ويصور كيف أصبح الشعور بالانتماء إلى العقيدة الإسلامية غالباً على الشعور بالانتماء إلى القومية العربية. «فلما استقرّت الفتوحات في العهد الأموي واتصل العرب بأقوام آخرين في الأمصار، لهم لسان غير لسانهم، وشقّ التفاهم بين هؤلاء، عاد إلى العرب إحساسهم بلغتهم، وبدأوا

يشعرون أنّها التي تميزهم عن غيرهم، وأنّ كيانهم ووحدتهم تنحصر في تلك اللغة التي اعتز بها أجدادهم قبل الإسلام، والتي شرفت بنزول القرآن بها، فقوي اعتزازهم بها، واشتدّ استمساكهم بكل خصائصها، وعاد لهم شعورهم بالقومية العربية، مع الشعور بتميز لغتهم العربية عن اللغات الأخرى التي صادفوها في الأمصار»[49].

ولكن الذي يعنينا بوجه مقصود هو ما يقره إبراهيم أنيس ضمن الأخبار المروية عندما غلبت الصبغة العربية على أركان الدولة الأموية بعد تأسيسها من أنّ «الخلفاء يرسلون أبناءهم إلى البادية ليكونوا بمنجاة من اللحن الذي شاع في الأمصار حفاظاً على عروبتهم بالحفاظ على سليقتهم العربية، ويروى أن الوليد بن عبد الملك كانت ثقافته في اللغة العربية ضعيفة، وأنّه كان لحّاناً، وأنّ عبد الملك كان يقول: «أضرّ بالوليد حبُّنا له فلم نرسله للبادية»، فقد كانت البادية مدرسة لمن أراد أن يتعلم اللغة الفصحى بعيداً عما انتشر بالأمصار من لحن بسبب اختلاط العرب بغير العرب، ولكن عبد الملك لم يدع الوليد في لحنه وخطئه بل قال له في حزم: إنّه لا يلي أمرَ العرب إلاّ من يحسن كلامهم، ولهذا دخل الوليد بيتاً، وأخذ معه جماعة من علماء اللغة، وأقام مدة يشتغل بها ويحاول السيطرة عليها»[50].

ولا حرج عليك في أن تتساءل: هل كان إبراهيم أنيس في كتابه **من أسرار اللغة** ـ وهو ينكر الطبيعة الإعرابية كحقيقة أدائيّة هي نُسغ المنظومة النحوية في اللغة العربية ـ يتحدث بما لم يكن واثقاً به أم إنّه يتحدث لنا هنا بما هو غير مقتنع به وإنّما أملته عليه المراجع والمصادر؟ أم تُراه كان صادقاً في الأولى وغير مخادع في الثانية وإنّما هما أنيسان يتنكر الثاني منهما للأول دون أن يروم البوح لنا بالنكران!

ولست في كل ما نسوقه إليك بالبعيد عن اللغة إذ يلتفّ بها سؤال المعنى فتدفعك دفعاً إلى ولوج مختبر فحص المقاصد، وورشة إنتاج الدلالة، ومعمل تكرير الخطاب قبل صناعته. وحين نقرأ قول المؤلف: «واشتهرت في عهد عبد الملك المجالس الأدبية التي اجتمع فيها الشعراء وأهل الفصاحة والبيان، وأثيرت

(49) المرجع السابق، ص177.

(50) المرجع السابق، ص177-178.

فيها مسائل من النقد الأدبي، والغوص على نواحي الجمال والبلاغة في النص العربي، وكان عبد الملك يشعر شعوراً قوياً بخصائص لغته، ويحاول جاهداً الحفاظ عليها ووقايتها من الانحراف والزلل الذي بدأ يجري على بعض ألسنة الناس في عهده. ولذلك حين سئل: لقد عجل إليك الشيب يا أمير المؤمنين، أجاب: شيّبتني مواقف الخطابة وتوقع اللحن»[51].

وحين نقرأ قوله أيضاً: «وقد نشأت العربية قبل الإسلام في بيئة أمّيّة فتلقاها أبناؤها عن طريق الآذان وحدها»[52]. أو نراه يستشهد بقول الجاحظ مزكياً إياه: «ليس في الأرض كلام هو أمتع، ولا أنفع، ولا آنق، ولا ألذ في الأسماع، ولا أشد اتصالاً بالعقول السليمة ولا أفتق للسان، ولا أجود تقويماً للبيان، من طول سماع حديث الأعراب العقلاء الفصحاء»[53]. دون أن ننسى أنّ الجاحظ (250 ـ 255 هـ) لم يبدأ في التأليف إلاّ والمنظومة النحوية كمعمار معرفي واصف قد استقامت مع الخليل (170 هـ) ثم مع سيبويه (180 هـ).

وحين نتابع قوله: «لا غرابة إذن أن يقال إنّ أدب الأمويين كان امتداداً لأدب ما قبل الإسلام (. . .) ولعل أهم ما يتصف به أدب الأمويين وأدب ما قبل الإسلام أنّه أدب منطوق يعتمد على ذلاقة اللسان والآذان المرهفة ويتمثل في إنشاء الشعر وفي الخطابة»[54]. وقوله: «إنّ بعض الموالي ممن حسن إسلامهم وحاولوا مخلصين السيطرة على اللغة العربية نطقاً وأداء، قد شق عليهم بعض أصواتها فقنعوا بالكتابة الصامتة وأحسنوا التعبير بالقلم حين أعياهم التعبير باللسان»[55]. وكذلك قوله: «وبينما كانت العربية تثبّت أقدامها وتعمّق جذورها في الأمصار في القرنين الثاني والثالث من الهجرة اصطدمت بظاهرة خطيرة هي ظاهرة اللحن ظهرت بوادره منذ اتصال العرب بغيرهم من الأمم واختلاطهم بهم، أو إن شئت قلت منذ لقاء العربية باللغات الأخرى»[56].

---

(51) المرجع السابق، ص184.
(52) المرجع السابق، ص188.
(53) المرجع السابق، ص196–197.
(54) المرجع السابق، ص208–209.
(55) المرجع السابق، ص212.
(56) المرجع السابق، ص219.

عندما نقرأ كل ذلك ـ ونقرأ أشياء أخرى في صفحات الكتاب وبين سطورها ـ يحق لنا أن نتساءل: أين نحن من فرضيّة إبراهيم أنيس القائلة بأنّ المنظومة النحويّة الإعرابيّة للغة العربية قد كانت في مبتدئها شظايا صوتيّة متناثرة لا يحكمها حاكم بنائيّ، ولا دخل لها في صياغة المعاني وترتيب دلالات الخطاب، وإنّما تآمر النحاة فصنعوا منها بنية متوائمة، وفرضوها على الناس فرضاً، فأذعن الناس إلى نزوتهم!

اللغة بين البحث العلمي والحلم الأسطوري

إنّ الدكتور إبراهيم أنيس حين يتحدث ـ من موقع البحث في «اللغة بين القومية والعالمية» ـ عما تتصف به اللغة العربية من سمات تُكسبها الصفةَ العالمية نتوقع أنّه على وعي بتميز خطابين اثنين في هذا المضمار: الخطاب الذي يتناول اللغة من الخارج والخطاب الذي يتناولها من الداخل. نعني أنّ الباحث ربما يسوق لنا المقومات التاريخية التي ترتقي بلغة من اللغات إلى مستوى التداول الإنساني الواسع، فيكون واقفاً على منبر اللسانيات الاجتماعية في إطارها السياسي والحضاري الفسيح، وقد يستعرض تاريخ الصراعات البشرية ليبيّن كيف تتغلب أمم على أمم أخرى، وكيف ينتصب لسان الغالبين بديلاً للسان المغلوبين.

أما خطاب اللغة من الداخل فينفذ إلى البنى الصوتية والصرفية والنحوية فتتساوى الألسنة البشرية في مبدإ كليّ مطلق، وهو أنّها جميعاً تتطوّر، وأنّ تطورها محكوم بالحاجات التي تطرأ على حياة المتكلمين بها، وأنّها بهذا المعيار تكون متعادلة بل متطابقة في القيمة لأنّ قيمة أي أداة تعبيرية إنّما تقاس بمقدار استجابتها للوظيفة الأدائية التي تنتظرها منها، وعلى هذا الأساس ينتفي القول بتفاضل اللغات بعضها بالنسبة إلى البعض الآخر، وبالتالي يتعذر أن نربط قيمة اللغة أو عالميّتها بأي خصيصة من خصائصها الصوتية أو المعجمية أو التركيبية، لأنّ نظام البنى الداخلية في أي لسان طبيعي هو بالضرورة نظامٌ منتجٌ للدلالة، قادر على تخصيص المعنى، كفيل بالتوليد الاصطلاحي المناسب لما يجدّ من متطورات مستحدثة في كل حين، ضامن لصناعة الخطاب الذي إذا تُرجم من لغة إلى أخرى تحوّل إلى حوار كونيّ شفاف.

عندما نصغي إلى الدكتور إبراهيم أنيس يقول لنا وهو يبرهن من موقع عالِم اللغة على ما تتصف به اللغة العربية من خصائص اللغة العالمية: «واتسمت العربية منذ تلك النهضة الأدبية بسمات اللغة العالمية، فهي لغة ديمقراطية لا تخاطب الكبير بخطاب والصغير بخطاب آخر، ولا تخلط بين ضمير المفرد وضمير الجمع (...) إلى غير ذلك من أساليب أصيلة في العربية سوّت بين الناس في الخطاب والغيبة والتكلم»[57] ندرك أننا على مسافة نائية بين خطاب اللغة من الداخل وخطاب اللغة من الخارج، وربما نستشعر أيضاً أنَّ شيئاً مّا من تلافيف العقل قد تسلل فنفث نفثة أفرز بها ما عكّر صفو المعرفة وشان صورةَ العلم فنال من وقار هذا بعد أن نغّص سكينة الأخرى. وهو شيء من ارتداد المنهج يعادونا.

ويأتي في كتاب **اللغة بين القومية والعالمية** فصل يخصصه الدكتور أنيس للحديث عن «لغات عالمية في العصر الحديث» يتناول فيه بالتحليل منزلة اللغة الفرنسية ومنزلة اللغة الإنكليزية، ثم يجيء إلى آخر فصول كتابه وهو العاشر فيتخذ له عنواناً: «لغة واحدة للعالم»، فإذا بهذا الفصل موشور ضوئي تراودك ألوانه كقوس من أقواس المعرفة تترتب عليه أشعة في العلم متلونة وأخرى دونها وأخريات وراءها، فتعرف عندئذٍ أنَّ نسيج المعرفة في آخر مطاف «علم اللغة» كأنّه بنيان متين اعتراه ما يعتري كثيراً من المعامير: اعترته فلول رقيقة لأنَّ بعض أعمدته قد أرسيت على إبستيميّة ظرفية منعزلة.

ربما ينبغي بوجاهة تامة أن نعرج في البداية على المنطلق الفكري الذي تحرك منه إبراهيم أنيس والذي يكشف لنا مرجعيّة تصوره السياسي والتاريخي إذ هو يقوم مقام النواة الإبستيمية في رؤيته الجدلية للمجتمع الإنساني قاطبة، وسيكون عوناً لنا على تشخيص آليات إنتاج المعنى لديه، فنتبين عندئذٍ كيف يتحول التفكير في آلة إنتاج الدلالة وهي اللغة إلى قرينة دالّة من جنس إبلاغي خاص، وإلى وسيلة أدائية هي أقرب إلى سيمياء المعنى منها إلى معاني اللغة، وكيف يأتينا البحث بخطاب حول اللغة يتجول من حاضرها إلى ماضيها، ومن ماضيها إلى استشراف مستقبلها. فيأخذنا من حياض العلم إلى رياض الأحلام فينزاح المركب عن مداراته.

(57) المرجع السابق، ص279-280.

لو رام رائم أن يلخِّص نظرية الدكتور إبراهيم أنيس في موضوع «اللغة بين القومية والعالمية» دون أن يختزل من جوهرها شيئاً كبيراً لأمكنه القول: إنّها عصارة تفكيره في اللغة وفي السياسة وفي التاريخ، وإنّها تتمثل في اعتبار أنّ المجتمع الإنساني قد تطور تاريخياً من نظام الأسرة إلى نظام القبيلة، ثم من نظام القبيلة إلى نظام الدولة، فظهرت بذلك فكرة القومية، وتحولت إلى سلطة متحكمة في مسار التاريخ، وجوهر القومية هو العامل اللغوي أكثر مما هو العامل الاقتصادي أو العامل العسكري، وبناء على هذا الرصد يرى إبراهيم أنيس أنّ على الإنسانيّة «أنّ تقتنع بفكرة الحكومة العالمية التي تسوس الناس جميعاً، ولن يكون ذلك إلاّ امتداداً لنظام الدولة ليصبح نظامَ العالم كما امتد النظام القبلي من قبل فأصبح نظامَ الدولة الحديثة. وحينئذٍ يتحقق للبشرية ذلك الحلم السعيد بأن تصبح للإنسان لغة عالمية أو قومية إنسانية للناس كافة وفي جميع بقاع الأرض»[58].

ومنذ البدء نقف على هذا الأنموذج من تلك الاستنباطات التي يُستدرج الإنسان إليها فيسارع بها لأنّها أغرته بترابطها الارتقائي، وهي في حقيقتها ثمرة من ثمار التصور الجدلي الميكانيكي لصيرورة التاريخ، ومعضلة الجدلية الميكانيكيّة أنّها تعمد إلى عزل العوامل العرَضية، وتمعن في إقصاء المؤثرات الجانبية، فإذا بها تنقطع في نهاية مطافها عن الحقيقة الواقعية والحال أنّها انطلقت من التمسك بصميم الواقع، ولكن المقومات المصاحبة للظواهر تكون قد بلغت في تراكماتها ما به تتغلب على الأصل الظاهر فتُحِلّ أصلاً جديداً كان يبدو في صورة الفرع.

لكن المسألة الشائكة على صعيد التنبيه الذهني والاستجابة الثقافية في تفاعلهما مع التحفيز المعرفي هي أنّ الجدل الميكانيكي الذي يتحول إلى فكر استتباعي ـ كما قد حصل عند الدكتور أنيس ـ يُسْلِم صاحبَه إلى حلم قليلُه استشرافيّ وكثيرُه أسطوريّ، فينسحب الخطاب العلمي تاركاً مقعده لخطاب رومانسيّ كلُّ ما فيه جمالُ صياغته:

«هل كتب على الإنسان أن يظل فوق سطح البسيطة أسير تلك اللغات التي تنوعت وتباينت حتى أصبح عددها في حدود ثلاثة آلاف من الألسنة تُفرّق بين

(58) المرجع السابق، ص9.

الجنس البشري وتقيم بين الإنسان وأخيه الإنسان حصوناً لم تستطع حتى المدنيّة الحديثة مع ما لها من إمكانيات ضخمة اقتحامها أو التغلب على مناعتها»[59] وها نحن مرة أخرى مع صورة ملوّنة خلّابة من صور الارتداد المعرفي.

إنّ فكرة «لغة عالمية واحدة أو موحّدة» من شأنها حسب إبراهيم أنيس أن تكفل للأبناء وللأحفاد مستقبلاً سعيداً لأنّ اللغات الإنسانيّة في تشتّتها الحاليّ تقيم حواجز وحوائل بين الناس، وتحول دون تعارفهم وهم أبناء أب واحد وأم واحدة، ودون تعاونهم في صورة أكمل على حلّ مشاكل الحياة الدنيا فوق الأرض.

وقد تخال أنّك في حضرة خطاب لم يشكّله عالم من علماء اللغة، ولكنك بشيء من حسن الظن، وبشيء من روح التماس العذر، تنتبه إلى أنّ الذي جنى على الدكتور إبراهيم أنيس هو انسياقه مع تصوّرات صاغها أحد اللغويّين الغربيّين بعد أن تأثر بما راج يومئذٍ من ضرورة التفكير في حكومة عالمية تدفع أشرار التسلح النووي، ولكن صاحبنا لم تكن له المناعة الثقافية الكافية ليتخذ حيال الفكر الآخر موقفاً نقدياً يتحلّى بالجرأة اللازمة.

فالذي أوقع إبراهيم أنيس في الذي وقع فيه هو اللغوي ماريو باي، وهو إيطاليّ المولد والنشأة، أتقن اللغة الإنكليزية اتقاناً استثنائياً، فاتخذها وسيلته في المحاضرة والكتابة والتأليف. تولى التدريس في جامعة كولومبيا وكان مهتماً بفقه اللغات الرومانية. من أهم ما ألف - إلى جانب إسهامات في بلورة المصطلحات اللسانية - كتاب **تاريخ اللغة** - 1952 - وقد تُرجم إلى الفرنسيّة سنة 1954، وكتاب **دعوة إلى اللسانيات: مدخل أساسي لعلم اللغة**، وعبارة علم اللغة هنا في كلام ماريو باي لم تأتِ على صورة المصطلح المتكتّل، وإنّما جاءت على صيغة العبارة المركّبة بما يقابل حرفياً (العلم الذي موضوعه اللغة). وقد صدر الكتاب سنة 1965، وتولى الدكتور أحمد مختار عمر ترجمته واختار أن يعنون النص العربي بقوله: **أسس علم اللغة** ونشره سنة 1973[60].

وماريو باي أنموذج خاص جداً بين نماذج اللغويين في العصر الحديث لأنّه

(59) المرجع السابق، ص298.

(60) منشورات جامعة طرابلس، كلية التربية.

اقتحم رحاب اللسانيات بعقلية فقيه اللغة، فظل أسير اللغويات التاريخية المقارنة حتى لكأن معرفته الواسعة بنماذج من الألسنة البشرية المختلفة الفصائل قد كادت تجني عليه إذ حالت بينه وبين الاندراج في علم الكلّيّات. وليس أدل على وهن الحلقة التي شكّلها ماريو باي ضمن حلقات سلسلة اللسانيات الحديثة من حملته على الصبغة التجريدية التي جنح إليها البحث اللساني، ومن احترازه الشديد حيال التشكيل الصوري الذي آل إليه تشخيص الظاهرة اللغويّة، ولذلك انساق سريعاً إلى التشهير بغموض خطاب اللسانيّين المحدثين، ولم يَدْرِ أنّ العقل اللغوي - مثله كمثل العقل الرياضي - لا يُقرّ في خطاب المعرفة إلاّ بإحدى حقيقتين: إما السلامة وإما الإحالة. ولكن المدارج إلى السلامة هرميّةٌ في بنائها التجريدي، تقوم بين مناضدها وسائط من بيداغوجية العلم.

فالخطاب العلمي يُحكَم عليه بالسلامة أو بالإحالة حكماً مطلقاً، ثم يحكم على بيداغوجيته إن كان سليماً حُكماً نسبياً بحسب أطراف التواصل المعرفي. فلا وجه للحديث عن غموضٍ مطلقٍ في ذاته ولا عن وضوح مطلق في ذاته. وكم من عالم من علمائنا العرب قد تهافتوا فانخرطوا في حزب الدعوة إلى البساطة والتبسيط والتيسير والاستسهال، فنسوا وظيفة إنتاج المعرفة، وامتطوا مراكب رفع الأميّة العلمية.

هو مشهد آخر من مشاهد مسرح المعنى على ركح سؤال اللغة. وعندما نهمّ اليوم بكتابة التاريخ الثقافي للمعرفة اللسانية الحديث تتملكنا دهشتان: دهشة أولى من ماريو باي كيف أغمض عينيه عما كان يدور حوله من تشكل جديد للعلم اللساني، وكيف أصر على أن يعيش ملتفتاً للماضي ومستنكراً ما يختمر في حاضره. ودهشة ثانية من علمائنا الرواد في مجال اللغويات - من أمثال إبراهيم أنيس بما ناقشه فيه - كيف لم يعوا النقلة النوعية التي آلت إليها المعرفة اللسانية، وكيف لم يستشعروا الثورة الفكرية الكبرى في نمط من البحوث جديد كلّ الجدّة، قلَب موازين التقدير على أصعدة المعرفة اللغويّة والنفسية والفلسفية وكذلك الصورية بشقّيها الرمزي والسيميائي، وكيف آثروا أن يديروا أنظارهم إلى اللغويّات الماضية كما أثمرها القرن التاسع عشر.

أما في سياقنا الحالي فالأمر مردّه إلى ما كتبه ماريو باي سنة 1958: **لغة**

واحدة للعالم وكيف نحققها وقد عوّل إبراهيم أنيس على أفكاره فيه تعويلاً كاملاً مثلما سبق له أن عوّل على أفكار ماريو باي في الفصل الذي استعرض فيه «أشهر اللغات القومية الحديثة». لن يخلو من قرائن دالّة على المستوى المعرفي أن نرافق النصّ في رحلة وجيزة نستكشف بها طيّات الخطاب الحالم، ونفتح فيها مغلّقات الفكر «اليوتوبي». ولنقتطعْ من النص بعض مفاصله الشاهدة[61]:

«إنّ الشعور بالحاجة إلى لغة عالمية له جذوره التاريخية، وإنّ الحاجة إلى هذه اللغة قد بدت للناس فيما مضى به ضرورة ملحة، ولكنها الآن وفي العصر الحديث أصبحت أشدّ إلحاحاً». وفي المنطلق تزكية إبراهيم أنيس لما ارتآه المرتؤون حول اللّغة العالمية: «هي الملاذ الوحيد لإنقاذ الإنسانية من كثير من المآسي والويلات» فهي «تمنع الحروب العالمية» لأنّ القوميّات المختلفة التي نشأت في العصر الحديث لم يكن هناك سبب حقيقي لنشأتها سوى اختلاف اللغة، و«لو لم يكن للغة العالمية من نفع سوى منع الحروب أو الحد منها لكفى بهذا غرضاً نبيلاً وهدفاً سامياً لحياة الناس في العالم».

ثم: «أما في أوقات السلم فللغة العالمية أفضال أخرى على المجتمع الإنساني، إذ يصبح السفر معها إلى البلدان الأخرى عملية ممتعة حقاً حتى مع بقاء نظام الدول واختصاص كل منها بمنطقة محددة. فستتلاشى فيها ظاهرة الأقليات أو تنمحي نهائياً بمشاكلها ومآسيها». وكذلك: «أما من حيث التجارة الدولية فسيصبح أمرها أيسر وأسرع وتقل فيها المنازعات وأسباب الخلاف». وأيضاً: «ومع اللغة العالمية ستتخلص من مشاكل الترجمة وما تثيره في كثير من الأحوال من سوء التفاهم والشقاق، ولا سيما في المجالات الدولية، ونتخلص كذلك من تلك الجهود التي تبذل في الترجمة».

وهكذا يبلغ الحلم منتهاه، وينفلت الخطاب من مقْوَد العقل العاقل، فتنسرح أطرافه بين أيدي الوجدان الحالم واللفظ الشاعر، وإذا باللغة تغادر رصانتها فتتخلى عن وقار الإثبات وتحل في ضيافة المجاز على قطار التعجب: «فأيّ متعة يصادفها العالم حين يستمع إلى إذاعة واحدة ذات لغة موحّدة! وأي وحدة في الفكر

(61) المرجع السابق، ص30–307.

والشعور تسود العالم حين يجد الناس أنفسهم في كل بقاع الأرض ينطقون بكلام موحّد، ويتفاهمون بلغة واحدة!» ثم يعود الخطاب التقريري مزكياً أساليب المجاز: «في الحق أنّ حاجة العالم إلى لغة واحدة قد أصبحت في العصر الحديث ضرورة ملحة، بل واجباً تفرضه الطبيعة الإنسانية، ولا يكاد يختلف في نفع هذا وجدواه أحد، سواء من أولئك الذين يرون إمكان الوصول إلى هذه اللغة أو أولئك الذين يتشككون في إمكان وجودها».

ومن الحلم الأسطوري حول اللغة إلى أحلام السياسة في فطرتها الأولى: «وإذا كانت عصبة الأمم قد فشلت في تحقيق معظم أهدافها من قبل، وإذا كانت منظمة الأمم المتحدة تتعثر الآن في بعض الحالات ولا تقدر على حل كل المشاكل، فليس يستلزم ذلك أن نيأس من مستقبل الإنسانية، بل يجدر بنا أن نتفاءل وأن نُعدّ أمثال هذه المنظمات بمثابة علامات على الطريق للوحدة الإنسانية في المستقبل. فهي ـ ومعها منظمة اليونسكو ومحكمة العدل الدولية ـ معقد آمال الإنسانية، وآيات لبزوغ فجر السلام في العالم، ولتوحّد الناس جميعاً وتعاونهم على ما فيه الاستقرار والأمن والرخاء لكل البشرية».

ومن قسوة التاريخ على الإنسان أنّ الأحداث تأتي لتؤكد عمق الهوّة الفاصلة بين أحلام العلماء وحقائق الواقع مما يكاد يجعل الزمن مستهزئاً بما يفصل العلم عن السياسة. وما ساقه الدكتور إبراهيم أنيس قد كان ضرباً من القناعة الحميمة الواثقة. ولنُصغ له يقول:

«ومع كل هذا لا يزال الاتصال مقصوراً، والتفاهم غير تام، بسبب ما يعوز الإنسان فوق الأرض من وسيلة يتخاطب بها الناس، ويعبرون بها لا عن أفكارهم وآرائهم فحسب بل عن أحاسيسهم وعواطفهم أيضاً وتلك هي اللغة العالمية التي تتطلع إليها الإنسانية». وكأننا بالدكتور أنيس قد استشعر ما نحن فيه مع هذا النمط من التفكير «اليوتوبي» فراح يعقّب: «ولا يصح أن ننساق مع بعض المتشائمين الذين يؤكدون لنا استحالة وجود هذه اللغة، ويرون في أمثلة التاريخ ما يؤيّد رأيهم، وأنّ لعنة بابل ستظل تلاحق الإنسان في حياته الدنيا إلى أن تُبدَّل الأرض غير الأرض والسماوات».

ويواصل بإصرار ممعناً في الحُلم: «ونحن مع هذا نشعر بميل إلى رأي

المتفائلين من المفكرين، وهم كثيرون منهم اللغوي ومنهم الفيلسوف ومنهم المصلح الاجتماعي. ويؤمن هؤلاء المتفائلون إيماناً عميقاً بأنّ مصير العالم إلى الوحدة اللغويّة، وأنّ كل الدلائل في العصر الحديث تشير إلى هذا»[62].

وليس أكثر دلالة على هذا المنهاج الارتدادي من هذه الأسطر التي يقفل بها إبراهيم أنيس كتابه قفلاً مطلقاً: «ومتى سلّمنا بأنّ النظام القبلي في تاريخ البشرية لم يكن إلاّ امتداداً لنظام الأسرة، وأنّ نشأة الدول لم تقم إلاّ على أساس ذلك النظام القبلي، فليس من الشطط في التفكير أو الإسراف في التفاؤل أن نتصور أنّ الدائرة تتسع مع الزمن، وأنّ نظاماً عالمياً يقوم على أساس المدن والقرى ويكون امتداداً للدول ونظمها الحاضرة. فإذا تحقق هذا وأصبح للعالم نظام سياسي واجتماعي موحد، نشأت تلك اللغة العالمية من حيث ندري ولا ندري، وبلغت الإنسانية أقصى ما تصبو إليه».

قد يَعِنُّ للقارىء أن يتفحّص كتاب الدكتور إبراهيم أنيس، وأن يمعن في تقليبه، وبعدئذٍ يُخرج من أدراجه بطاقات يجادل بها مؤلفه لتشهد له على الأخاديد التي حلّت بالمعمار فتشققت لها جدرانه بعد أن اهتزت. فلقد قال: «وغفل هؤلاء الساسة أو كادوا عن مدى الأثر العميق للغة في عقول الناس ونفوسهم، وعن مدى استمساك الشعوب بلغاتهم واستعدادهم للتضحية في سبيلها بالأنفس والأرواح، وكانت لذلك تلك المشاكل التي لا تنتهي بين شعوب الأرض». ولقد قال أيضاً: «وليست تتم الوحدة السياسية وتستقيم النظم الاجتماعية في شعب من الشعوب إلاّ على أساس الوحدة اللغويّة التي تصبح للشعب بمثابة رباط سحري يجذب أفراده بعضهم إلى بعض، ويوثق الصلة بينهم، فيفكرون في عقل واحد، ويشتركون في مشاعر وأحاسيس موحّدة، ويتعاونون على ما فيه خيرهم جميعاً وما يكفل لهم الأمن والاستقرار والرخاء»[63].

ولقد سبق له أن قال أيضاً: «ومن هنا جاء تفوق العرف اللغوي على كل عرف آخر، فكثيراً ما تغير الشعوب من بعض عاداتها الاجتماعية خلال فترة زمنية

---

(62) المرجع السابق، ص325-326.
(63) المرجع السابق، ص6-7.

قصيرة نسبياً، وقد يكون هذا التغيير عن عمد أو قصد، ولكن من النادر أو قُل من المستحيل أن يقع مثل هذا في لغتهم. المتطورات اللغويّة بطيئة وتدريجية وتلحق اللغة دون عمد أو قصد، وتبقى اللغة معها محافظة على جوهرها وأصولها ما شاء الله لها البقاء». كما سبق له أن أكد: «ومن هناك كانت أهمية اللغة في الحفاظ على كيان شعبها وتماسكه وعدم السماح له بالفناء في غيره من الشعوب»[64].

كل ذلك من عيون الصواب. ولكن بأي حديث من أحاديث إبراهيم أنيس تستمسك؟

إنّ كل الثقافة التي توفر الدكتور أنيس عليها يومئذٍ في مصر وفي إنكلترا لم تكن كفيلة بأن تقيَه الانزلاق إلى هذا التصوّر اللاعلمي حول اللغة. وليس الظن بإبراهيم أنيس ولسنا ندري إن كان الظن بالعلم نفسه. إن منبت العلّة وموطن الوجع كامنان في الظن بأنّ اللغة مؤسّسة إجرائية، وبأنّ التداول اللغوي هو من أنماط السلوك الإجرائي يمكن حسم الأمر فيه بقرار تتخذه أي مؤسّسة خارجة عنها: قضائية أو سياسية أو مالية. وكل ما سلف يقوم شاهداً على أنّ هذا الظن مستبد بالبنية الذهنية لدى الجمهور حتى غدا مرجعية فكرية لديه. فشؤون اللغة بهذا الظنّ العجيب يمكن أن تقرّر في الاجتماعات. وخصائص التداول اللغويّ قابلة لأن يُقرّر مصيرها أنفار يجتمعون لها ويعقدون العزم على تحديد وجهتها فيقبضون هم بأنفسهم على مقودها.

ألا نفهم الآن كيف جاء إبراهيم أنيس إلى قصة الإعراب، وكيف خُيّل إليه أنّه صنيعة من صنائع النحاة: تألفت قلوبهم على المصلحة، وتهافتت نفوسهم على المنافع، فاجتمعوا، وتآمروا، واتخذوا من الإعراب سلاحاً بسطوا به نفوذهم على الناس، فخشي الناس سلاحهم وانقادوا إلى سلطانهم!

إنّ الدكتور إبراهيم أنيس قد كان رائداً من روّاد البحث اللغويّ الحديث في تاريخ نهضتنا العربية المعاصرة، وإنّه قد مثّل فترة مخصوصة من تاريخ المعرفة اللغويّة كان فيها مجسّماً خير تجسيم للارتباكات الأولى التي أثقلت مسيرة العلم اللغويّ، ومجسماً أيضاً لما يطرأ على المعرفة عند ارتحالها من بيئة ثقافية إلى أخرى.

(64) المرجع السابق، ص18-19.

إنّ شرف العلم أنّه يتطوّر، وهو لا يتطور إلاّ لأنّه يراجع أخطاءه بعد أن يخطئ. أما شرف العالِم فيكمن في أنّه لا علم بدون علماء. غير أنّ مراجعة إنجازات الروّاد يحتّمها عندنا أمر آخر يخرج عن دائرة التأصيل المعرفي، ويخرج كذلك عن سياق التحذير الإبستيمي. إنّه يتصل بما وراء العلم من حيثيّات ثقافية، ويتصل بما أمام العلم من مغامرات حضارية. ولئن كانت كل فرضيّات العلم ذات صلة مّا بطريقة انتظام المجتمعات فإنّ البحث اللغوي شديد التعالق مع الشأن السياسي سواء ما اتصل منه بمؤسسة القرار داخل الأوطان أو ما اتصل بالتوازنات الدولية الكبرى. وقد رأينا كيف ذهب التفكير في اللغة بالدكتور إبراهيم أنيس إلى تخوم السياسة وهو يعالج أمر اللهجات، ويعالج أمر اللغة القومية، ثم يتبنّى فرضية إنشاء اللغة الإنسانية الكبرى.

اليوم تحديداً يتعين علينا أن نراجع أطروحات الروّاد كي نقيَ العلمَ من المزالق المنهجية المحتملة، وكي نقي المطالعين لأعمال الروّاد من إساءة الظن بالعلم اللغوي الحديث إذا ما توهموا بأنّه يصادر على تلك الأطروحات مصادرة ذاتية مستديمة.

وتظل تلك المراجعة فرضاً عينيّاً على المختصين كلّما بدت في الأفق الإنساني احتمالات الانزلاق نحو الصراع الحضاري الشامل الذي يتخذ من أركان الهويّات الثقافية أسلحة نزاعيّة، واللغة ـ بلا ريب ـ أمُّ كل الأركان.

الفصل الرابع

العربية والنحو المضاد

النحو التوليدي والنحو العربي

عندما تردد منذ بضع سنوات في بعض الكتابات العربية أنَّ للنحو التوليدي صلة باللغة العربية حمل الناسُ الكلام محمل الخطاب الثقافي السيّال الذي ما انفك يشيع، وما انفك يروج، حتى كاد يستبد بآليات الفكر العربي الراهن، ويحوّله إلى خطاب غارق في مركزيّة الذات الحضارية، همُّه الكبير أن يقول العربي لغير العربي: لولا حضارة العرب لما كانت لكم حضارة؛ ولذلك لم يهتمّ أحد بذاك الحديث فكان وقعه كوقع كل كلام ثقافي موعود للاستهلاك، والذي زاد الناسَ عزفاً ونفوراً تشكُّلُ وعي جديد بأنَّ لغة الخطاب الفخريّ ـ ولا سيما إذا نطق به الفرد باسم الجماعة ـ كثيراً ما تتحوّل إلى وسيلة جلد للذات الفردية والجماعية في آن.

وعندما انبرى جمع من الباحثين على امتداد السنوات يعقدون المقارنات بين مقولات النحو التوليدي وبعض المضامين الفكرية الواردة في أمهات التراث العربي تغيرت وجهة الأمور بعض التغير. فهؤلاء الباحثون العرب من لغويين ونقاد هم من المتخصصين في المعرفة، وقد أتوا في معظمهم بخطاب علمي قارنوا فيه بين بعض المستندات التي أقام عليها نوام تشومسكي نظريته التوليدية وبعض المتصورات التأسيسية التي انطلق منها الخليل وسيبويه والجاحظ، وكذلك المستخلصات المجرّدة التي انتهى إليها عبد القاهر الجرجاني، وبنى عليها نظريته في النظم سواء في مرجعيتها النحوية البلاغية أو في ثمرتها الإبداعية والإعجازية.

ثم جاءت الشهادة التي لا تقبل طعناً ولا تشكيكاً عندما نشرت **مجلة اللسانيات** الصادرة عن معهد العلوم اللسانيّة والصوتيّة في الجزائر محاورة أجراها مع نوام تشومسكي الدكتور مازن الوعر، وتضمنت اعترافات جاءت في شكل لمحات من السيرة الذاتية تتصل بظروف تكوينه ودراسته(1). سأل مازن الوعر: «نعتقد نحن العرب أنّ الجهود التي بذلها اللغويون العرب في علم اللسان البشري في العصور المتقدمة إنّما هي جهود مهمة أسهمت إلى حد كبير في بناء علم اللسان الحديث. ما هي آراؤك حول هذه القضية؟» فأجاب نوام تشومسكي: «قبل أن أبدأ بدراسة اللسانيات العامة كنت أشتغل ببعض البحوث المتعلقة باللسانيات السّامية، وما زلت أذكر دراستي للآجروميّة منذ عدة سنوات خلت، أظن أنّها أكثر من ثلاثين سنة، وقد كنت أدرس هذا مع الأستاذ فرانز روزنتال الذي يدرّس الآن في جامعة يال. لقد كنت وقتذاك طالباً في المرحلة الجامعية أدْرس في جامعة بنسلفانيا، وكنت مهتماً بالتراث النحوي العربي والعبري الذي نشأ في بعض ما كنت قد قرأته من تلك الفترة ولكنني لا أشعر أنني كفء للحديث عن البحوث اللسانية التي كان العرب قد أسهموا بها لبناء علم اللسان الحديث».

وبعد مراوحة من القضايا اللسانية المتنوعة يَسأل المُحاوِر من جديد عن المصادر البعيدة التي استلهم منها تشومسكي تصوراته الأولى، فيجيبه: «كما ذكرتُ من قبل، إنّ دراستي المبكرة كانت متعلقة بدراسة النحو العبري في العصور الوسطى، فقد كان والدي مختصاً في النحو العبري والعربي في القرون الوسطى، وقد درست هذا النحو على يديه، وباعتباري طالباً في الجامعة فقد درست النحو العربي الحديث كما درست النحو العربي في القرون الوسطى، كذلك ـ إذا أردتَ بعض التفاصيل حول هذا الموضوع ـ فقد كتبت حول هذه القضية في مقدمة كتابي المسمّى: **البنية المنطقيّة للنظرية اللسانية** إذ حللت في هذه المقدمة كيف أنّ بعضاً من دراستي المبكرة ـ في صغري ـ لنحو القرون الوسطى كان قد قادني إلى بعض الأفكار حول البنية التنظيمية اللغويّة التي دخلت بعد ذلك في نظريّة الصوتيات

(1) دار الحوار في 31 كانون الثاني/يناير 1980، ونشرته المجلة في عددها السادس عام 1982 في نصه الإنكليزي مشفوعاً بترجمة عربية وأخرى فرنسية، ص66-82.

التوليدية ونظرية النحو التوليدية، وكانت هذه الأفكار في الواقع هي المُثل المعتبرة التي احتذيتها في الأربعينيّات».

لن نستطرد في هذا المقام إلى تفسير الحيثيّات الفكريّة والثقافيّة لهذه المعلومة المعرفيّة، مما لو أردنا الإطناب فيه لتعيّن علينا أن نشير إلى ظروف تأليف تشومسكي لكتاب **البنية المنطقية للنظرية اللسانية** ولتعيّن علينا أيضاً أن نتساءل عن الأسباب التي جعلت مسألة التأثر والاستلهام ضمن اعترافات تشومسكي تغيب في أدبيات اللسانيّين الغربيّين، ولتعيّن علينا أن ننبّه إلى الخلط الذي وقع فيه بعض البحّاثة العرب عندما جمعوا في خانة ثقافية واحدة تأثر تشومسكي بالنحو العربي وموقفه العادل من القضايا السياسيّة الكبرى ولا سيما موقفه من القضيّة الفلسطينيّة.

لن نستطرد إلى شيء من ذلك كله لأنّ المقام هنا ليس مقامَه. ولو فعلنا لأفضنا في القول وبيّنا كيف يأثم الإنسان في حق العلم إلى حد الجناية حين تدفعه الحميّة الثقافية أو النّعرة العرقيّة إلى السكوت عن الحقيقة الفكرية، ولأوضحنا كيف أنّ ضرر السكوت عن بعض منابع النظرية العلميّة يتجاوز حدود النمط الثقافي بين الشعوب لينال من حرمة العقل إذ يَعوق خطاه. فلو قد أبان العلماء الغربيّون بنزاهة فكرية وبإخلاص حضاري منابع بعض المفاهيم التوليدية لتحمّس كثيرون خلال الحقبة الماضية للاطلاع على مقومات النحو العربي، ولاستكشاف خصائص اللغة العربية بوصفها لغة ساميّة إعرابية، ولتجلية البناء النظري والصّوري الذي قام عليه علم أصول النحو في التراث العربي. وليس كالتأمل العقلي الخالص مهذّباً لنزاع الغرائز، وملطّفاً من هوجاء القول بصراع الحضارات.

إنّما نريد أن نقف عند مسألة نعتبرها قادحة للوعي المعرفي الجديد من بابين، وهي اطلاع تشومسكي على الآجروميّة ودراسته إياها. والآجرومية هي عبارة عن مختصر في النحو ألفه عبدالله بن محمد بن داود الصنهاجي الملقب بابن آجروم، من النحاة المغاربة من أبناء فاس عاش من سنة 672 للهجرة إلى سنة 723، اضطلع بتدريس النحو والقراءات، وألف رسالة في النحو سمّاها بالمقدمة، ونسبها إلى نفسه، فكانت تعرف **بالمقدمة الآجرومية**، ثم مال الناس إلى الاختصار فأصبحوا يشيرون إليها بالآجرومية.

وقد لا يكون مختصرٌ في النحو عرف من التداول والشهرة والشروح ما

عرفته **مقدمة ابن آجروم**، وإذا اعتمدنا ما يقوله المستشرق جيرار تروبو ـ المتخصص في دراسة **كتاب سيبويه ومصطلحاته** ـ عرفنا أنَّ الآجرومية قد ترجمت إلى اللغة اللاتينية منذ القرن السادس عشر ثلاث ترجمات، وأنّها كانت النافذة الأولى التي اطلع علماء الغرب من خلالها على نظام النحو العربي لأنَّ ترجمتها إلى معظم اللغات الغربية ما انفكت منذئذ تتوالى[2].

لقد أسلفنا أنَّ دراسة تشومسكي للآجرومية ـ مع اعترافه بأنه قد اهتم بما حملته له من تصوّر نحوي ـ تُمثل قرينة قادحة للوعي المعرفي الجديد من بابين: أولهما الاطلاع على ما انتهى إليه النحو العربي من دقّة وتماسك سَمَحا باختزال علمه في صفحات معدودات، ومما لا شك فيه أن تشومسكي ـ بثقافته الرياضية الأساسية وتشبّعه بالمنطق النظري ـ قد أدرك أنَّ تركيبة النحو العربي قد ارتقت إلى مرتبة من التجريد تحولت معه إلى منظومة صورية خالصة. وأما الباب الثاني فيتمثل في قضية الإعراب، ذلك أنَّ ابن آجروم قد تفتق ذهنه اللغوي على إعادة صهر كل أبواب النحو وإخراجها مرصوفة طبقاً لنسقية الإعراب. ولئن كنا نعلم أنَّ النحو العربي في مجمله قد آل إلى التماهي مع مفهوم الإعراب ـ حتى أصبح الناس يستبدلون بعبارة «علم النحو» عبارة «علم الإعراب» ـ فإننا بالنظر المتأني في هذه المقدمة ندرك كيف جوّد ابن آجروم أمر تصنيف الأبواب النحوية، وكيف جعلها موسومة بسمات القواطع المشتركة الجامعة بين العلامات الإعرابية.

فمما لا ارتياب معه أن تشومسكي قد استغرقه التفكير في نظام اللغة الإعرابية على قدر ما استغرقه التأمل في النظام النحوي المستنبط من هذا اللسان الطبيعي، وأنّه استشعر أنَّ آليات إنتاج الدلالة في الألسنة التأليفية عندما يكون الإعراب خصيصة محايثة تختلف جوهرياً عن آليات إنتاجها في الألسنة التحليلية غير الإعرابية. بل لا شك أنّه استشعر بأنَّ آلية الإعراب ـ وهي القرينة البارزة على سطح الكلام والدالّة على بنية خفية في تنظيم أجزاء اللغة ـ تقع في مستوى الأعماق. ويكفي أن نعود إلى حديث تشومسكي عندما صرّح قائلاً بأنَّ بعضاً من دراسته المبكرة للنحو العربي قد قاده «إلى بعض الأفكار حول البنية التنظيمية اللغوية التي دخلت بعد ذلك في الصوتيات التوليدية ونظرية النحو التوليدية».

---

(2) انظر: **دائرة المعارف الإسلامية**، فصل ابن آجروم (بالفرنسية).

إننا الآن نضع اليد بما لا يقبل التردّد على مفتاح السر في هذا الاستلهام وفي تلك الاستفادة، **فمقدمة ابن آجروم** تختزل المسافات لتُبرز بدقّة متناهية ترابط المثلث المعرفي المتساوي الأضلاع: الإعراب كخصيصة محايثة، فنظرية العامل كمفسر للظاهرة الإعرابية، فالتقدير كآلية تبرز انتظام الكلام وتعقلن إحكام المقاصد. وإذا ما استعدنا إلى الذهن حتمية ارتباط النحو بالدلالة، واقتران كل أنظمته بتماسك آلية المعنى، أدركنا كيف يتحول المثلث من مقولات مسطّحة إلى تسلسل تكويني متناضد، وليس من ثمرة تصوّرية لذلك إلاّ الانتهاء إلى أنّ الكلام البشري تحكمه بنية عميقة قد يتجلى على سطح الكلام ما يطابقها بالتمام، وقد يتجلّى عليه ما يرسم الطريق إلى استنباطها.

وهكذا بوسعنا أن نقول الآن إنّ تفسير البنية العميقة من خلال مقولات النحو العربي ـ ولا سيما في ثالوثه: الإعراب فالعمل فالتقدير ـ تَحكمه آلية جديدة ستطلق عليها استقراء المرحلة الجنينيّة لتركيب الكلام، فيكون النحو في مجمله ضرباً من إعادة التصوير لعملية إنتاج الكلام، ويكون تبعاً لذلك ضرباً من تتبع المراحل التي مر بها إنتاج الدلالة.

وليس شيء مما نذهب إليه بمحتاج إلى تعسف في التأويل، فتشومسكي عندما كان يقرأ فاتحة **مقدمة ابن آجروم** ـ في نصها الإنكليزي ـ: «الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع»[3] كان يشاهد بعينه البصيرة اختصار المسافات على دروب المعرفة قد لا تكون وحدةُ قياسها إلاّ الأزمنةَ الضوئية. وعندما كان يقرأ تحت عنوان «باب الإعراب» قول ابن آجروم: «الإعراب هو تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً»[4] كان يدرك أنّ عليه أن يتعامل ذهنياً مع نظام من المنطق الصوري هو إلى نسيج الرياضيات أقرب منه إلى أنسجة الأصوات المقَطّعة المتلاحقة. وكل ما عند تشومسكي يؤكد أنّه يحمل عقلاً رياضياً انفلت من مُعْقله فهاجر لاجئاً إلى عقل اللغة ولم يعد.

ولكن كيف كان تشومسكي في نطاق دراسته للآجرومية يقرأ قول ابن آجروم في باب البدل: «هو أربعة أقسام: بدلُ الشيء من الشيء، وبدل البعض من الكل،

(3) **التوضيحات الجلية في شرح الآجرومية**، تأليف الشيخ محمد الهاشمي، ص3.

(4) المرجع السابق، ص8.

وبدل الاشتمال، وبدل الغلط»[5] ألم يكن يواجه تحدياً فكرياً خالصاً. وكيف لا يقرّ بعلوّ المراتب المعرفية في هذه المنظومة النحوية وهو يقرأ في باب الحال: «الحال هو الاسم المنصوب المفسِّر لما انْبَهم من الهيآت»[6] ثم يقرأ في باب التمييز: «التمييز هو الاسم المنصوب المفسِّر لما انْبَهم من الذوات»[7].

ليس من باب التسلية سؤالُنا، فقد يكون من أغنى الوثائق أنّ لو دوّن لنا تشومسكي في يوم من الأيام سيرته الذاتيّة من الوجهة الفكريّة والمعرفية بما يكفي من التفصيل والإسهاب، وقد يكون طريفاً أن يحاول الدارس ـ على منهج الافتراض الاستدلالي ـ قراءةَ **مقدمة ابن آجروم** بعين نوام تشومسكي ليفكك المقولات النحويّة تفكيكاً هادفاً، وليقرأ من جديد سفراً من أسفار توالد المعرفة الإنسانية عبر تخاصب الثقافات والمواريث، فيكون الباحث اللساني ـ بالمنهج المقارن الجديد ـ قد ساهم، بقصد أو بدون قصد، في الميثاق العالمي الذي عنوانه: «التنوّع البشري الخلاّق»[8].

النظرية التوليدية واللغات الاشتقاقية

رأينا كيف أنّ نوام تشومسكي لم يبخل بسيرته الذاتية بخلاً مطلقاً إذ كان بين مناسبة وأخرى يفضي ببعض العناصر الموضحة لمسيرته الفكرية في بداياتها. وإذا ما احتكمنا إلى كتابه الذي يشير إليه كلما تحدث عن مناهله الأولى وهو كتاب **البنية المنطقية للنظرية اللسانية** ظفرنا بشيء ينيرنا في هذا المقام. وللكتاب قصة، فقد ألفه تشومسكي سنة 1955 ولم ينشره وقتئذٍ، وظل كثير من الباحثين يحيلون

---

(5) المرجع السابق، ص44.

(6) المرجع السابق، ص51.

(7) المرجع السابق، ص53.

(8) قررت منظمة الأمم المتحدة الإعلان عن «العقد العالمي للتنمية الثقافية» واختارت له العشرية (1987 ـ 1997) وأوكلت إلى اليونسكو إعداد الأبحاث المناسبة، وتولّى خافير بيريز دي كويلار ـ بعد أن غادر الأمانة العامة للأمم المتحدة ـ مهمة المقرر العام. وصدرت الأعمال في مجلد بعنوان **التنوع البشري الخلاق**. صدر في طبعته العربية عن المجلس الأعلى للثقافة في مصر، وقد أشرف على فريق الترجمة وكتب المقدمة الأمين العام للمجلس الدكتور جابر عصفور.

عليه باعتباره عملاً مودَعاً لدى مكتبة المعهد التكنولوجي في ماستشوسيتش حصلوا منه على «ميكروفيلم»، وبعد انقضاء عشرين سنة عمد تشومسكي إلى نشر الكتاب وذلك سنة 1975. ثم أعاد طبعه مُفهرَساً سنة 1979، ثم سنة 1985[9].

لقد صدّر تشومسكي كتابه، عندما نشره، بمقدمة مستفيضة[10] هي إلى الدراسة أقرب منها إلى التقديم، وكانت هادفة من زاويتين: الأولى أنها تؤرخ لحركة البحث اللساني الحديث منذ الأربعينيّات ولا سيّما في الولايات المتحدة، والثانية أنّها تقدم ضرباً من الاستبطان الذاتي يجريه تشومسكي على نفسه، ويكشف لنا فيه عن مساره التكويني منذ البدايات، وعن تشكل نواة النظرية التوليدية لديه استناداً إلى هذا التكوين.

لقد حدثنا تشومسكي عن تولد اهتمامه بالنظرية اللغوية منذ 1947 حين عرض عليه عالم اللسانيات زاليج هاريس مخطوطة كتابه **مناهج في اللسانيات البنيوية** الذي نشره بعد ذلك بأربع سنوات، واقترح عليه أن يبحث في أنظمة الأنحاء كما تتشكل في بعض اللغات الأخرى فاختار أنموذج اللغات السّاميّة، ثم يحدّثنا بإطناب كيف اهتدى تدريجياً إلى الفكرة التوليدية، وكيف صاغ نَمْذجتها الرياضيّة في ما أصبح يعرف بالنحو التوليدي، وهنا نقف من حديثه الفني الدقيق ـ الذي هو في أقصى درجات الاختصاص ـ على مفتاحين ذهبيين يخصّاننا في هذا المقام:

أولهما أنّ انبناء الرصيد المعجمي في أسرة اللغات السّاميّة على أساس الجذر، ثم على مبدإ حروف الزيادة التي تنضاف إلى عناصر الجذور بآلية التخلّل، هو الذي فتق ذهن تشومسكي إلى إدراك آليّة التوليد اللفظي فالتوليد المعنوي انطلاقاً من عملية التعاوض الصوتي، وهي العملية التي تحدّث عنها الخليل ومن جاؤوا بعده بمصطلح التقليبات. وأهمية القضية هنا في منطلق مسيرة تشومسكي ـ الذي كان يومها منغمساً في أعماق النّمذجة الرياضية ـ هي طواعية القالب الصرفي في اللغة السّاميّة إلى ضبط المصفوفات الشكلية المحتملة، ثم عزل ما هو مستغَلّ فعلاً في نطاق اللغة عما هو غير مستغَلّ، وهي الثنائية المفهومية التي

(9) Noam Chomsky, *The Logical Structure of Linguistic Theory*, The University of Chicago Press, 1985.

(10) المرجع السابق، ص1-53.

تجشّمت في مسألة المهمَل والمستعمَل في تاريخ جمع اللغة العربية كما هو معلوم، وقد مثل هذا في نظر تشومسكي تيقظاً نادراً عنده فيما يتصل بهذه الطبيعة الرياضية في تولد رصيد اللغة كما يشرح ذلك في مقدمته الآنفة الذكر[11].

وأما المفتاح الذهبي الثاني فيتعلق بالنسقية الدلالية المتوفرة في اللغات السّاميّة انطلاقاً من جذورها اللغوية عند تضافر الحروف الأصول والحروف الزوائد، فالخروج من الجذر الأصلي إلى الصيغة المزيدة ليس مجرد خروج معجمي قاموسي، بمعنى أنّه ليس مجرد تولّد لفظي ومعنوي على نمط الاصطلاح الدلالي الذي هو عُرف اعتباطي في أصل نشأته، إنّ ذلك الخروج محكوم بنظام يحققه ما لموازين الصيغ الصرفية من دلالات قصدية بذاتها، كأن نقول: إنّ قالب (تفاعل) يدل على المشاركة وإنّ قالب (استفعل) يدل على الطلب، وإنّ قالب (انفعل) يدلّ على المطاوعة. هذا النظام المتوفر في أنموذج اللغات السّاميّة هو الذي نبّه تشومسكي كما يصرح هو بذلك[12] إلى أنّ البنية الصرفية في اللغة تتضافر مع بنية دلالية هي تلك التي تسمى بالبنية المورفونيمية، أي بنية دلالة الصيغ، وإن شئت فقل بنية دلالة القوالب الاشتقاقية.

من هنا يصور لنا تشومسكي كيف استوحى فكرته التوليدية التي مثلت أكبر ثورة عرفتها اللسانيات المعاصرة. ويمكننا أن نختزل ذلك في أيسر عبارة وأوجزها قائلين: إنّ الوقوف على حقيقة التولد المعجمي داخل جذور الكلمات الأصول بفعل آلية التقليبات قد وفّر فرصة الانتباه إلى أنّ اللغة محكومة بقوانين تصنيفيّة في مستوى الأصوات، ثم إنّ الوقوف على حقيقة التولد الدلالي داخل القوالب الصرفية وصيغها المقابلة لها بحسب المقولات المجردة ـ من اسم فاعل واسم مفعول ومصدر واسم زمان واسم مكان وغيرها ـ قد نبّه هو الآخر إلى أنّ اللغة محكومة بقوانين اشتقاقية في مستوى الصيغ اللفظية، فكيف لا تكون اللغة محكومة أيضاً في مستوى الجمل التركيبية بقوانين مماثلة تكون نهايةُ المطاف بعد استقرائها أن نستخرج القوالب التجريديّة السانحة بصياغة الجمل المنطوق بها في الكلام فعلاً، فتكون تلك النماذج المجردة في مستوى التركيب مماثِلة للموازين الاشتقاقية

(11) المرجع السابق، ص25-27.
(12) المرجع السابق، ص29-31.

الصرفية في مستوى الكلمات، وتكون لتلك القوالب التركيبية النحويّة فاعليةٌ متستّرة نصوغ على مناويلها أحاديثنا الفعليّة.

وهكذا نصل تدريجياً ـ على ما وصف تشومسكي بنفسه ـ إلى مفهوم البنية العميقة التي هي الأصل والأساس، وعنها تصدر البنية السطحية في النظام النحوي لأي لغة من اللغات البشرية. ولكن الأهم من كل ذلك هو أننا نقف على اللحظة الإبستيميّة التي انغرس فيها سؤال اللغة في أغوار سؤال المعنى حالما تصاهر على يد اللسانيات التوليدية البحث في الأشكال اللفظية مع البحث في القوالب الدلالية.

إنَّ هذا المنهج الذي سلكناه، والذي تعمدنا فيه إجراء حفريات عميقة في بواطن الحقل اللساني، من زاوية النشأة المعرفية واستواء مفاهيمها القادحة، في مستطاعنا الآن أن نوظّفه توظيفاً فكرياً عاماً مدارُه معالجةٌ جديدة للأدبيّات السائدة في خطاب اللسانيين العرب حول علاقة هذا الحقل العلمي الإنساني بالتراث العربي، ووجه هذه المعالجة هو الدخول بهذا الخطاب إلى داخل العلم اللغوي، ذلك أنَّ السائد بين أقوال الباحثين العرب هو إنجاز خطابٍ خارجَ دائرة العلم يُتوجّه به إلى مضامين العلم، فهو محاورة منفصلة وليس محاورة محايثة. بقول آخر نريد تحويل الخطاب الثقافي إلى خطاب معرفيّ وذلك من منطلق تحويل آليات المفاضلة إلى تراتيب المقارنة. ومن غريب ما يحصل لدينا اليوم، إذا فحصنا خطابات اللسانيين العرب أنفسهم، وقوفُنا على ظاهرة شاذة وهي أنَّ أولى الناس بصياغة الخطاب العلمي المخصاب معرفياً هم أغرق الناس في الخطاب الثقافي المُفاضِل، وهم بالتالي أكثر الناس إنتاجاً للقول الذي يخاطب العلم من خارجه ولا يسعى إلى اختراق محيط الدائرة للنفاذ إلى المعرفة من داخل مقولاتها الفعّالة.

لعلّ أبرز نموذج في سياق ما نحن مشيرون إليه هو ما كتبه الباحث الذي نحن مدينون إليه بكثير من المعلومات الفكرية المُلزِمة، أعني الدكتور مازن الوعر نفسه. فلقد أصدر سنة 1988 كتابه الذي بعنوان: **قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث** خصص فصله الخامس لتحليل «بعض التجارب اللسانية المعاصرة في الوطن العربي»[13]. لقد تحرك الباحث من مكاشفتنا بالهاجس الفكري الذي ساوره

---

(13) د. مازن الوعر، **قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث: مدخل**، دار طلاس، دمشق، 1988، ص333-503.

حتى ملك عليه آفاقه، وهو صياغة مشروع يفضي إلى إنشاء نظرية عربية في اللسانيات، فقدم لنا بإسهاب مستفيض وفي خطاب حماسي واضح الإخلاص المراحلَ التي يتصورها لازمة للوصول إلى تحقيق الغاية المرتجاة. وقد يأخذك الإعجاب بخطاب الباحث من جوانبه الظاهرة، وقد تُغرَى بالانخراط معه في كل ما يقول، ولكنك إذا تسلحت بثنائية الخطاب المُفَاصِل والخطاب المُحايث أدركت أنك أمام حديث يقف خارج دائرة العلم ولا ينفذ إلى صميمها، إذ لو أراد الدخول لواجهته إبستيميّة العلم باعتراضين مانعين:

إنَّ المعرفة ليس لها في ذاتها جنسيّة بها تنتمي سياسياً أو جغرافياً أو ثقافياً، وإنّما الذين يدخلون تحت طائلة الوصف الحضاري ويذعنون إلى النعت الثقافي هم العلماء من حملة المعرفة، ولو أردنا تطبيق ذلك على قضية الحال لتُهنا تَيهاً لن نرى الضوء من نفقه. وأنَّ تاريخ العلوم ـ بكل مجلّداته وبكل موسوعاته ـ لم يحدثنا أنَّ نظرية علمية قد ظهرت انطلاقاً من قرارٍ اتُّخذ بإنشائها، أو أنَّ نظرية معرفية قد رُتِّبت لابتداعها وصفة منمَّقة كوصفات المهندسين المعماريّين حين يتصوّرون على أوراقهم وفي مكاتبهم ملامح المنشآت التي يتكفّلون بتخطيطها.

ومع كل ما أسلفنا يبقى ما دوّنه الدكتور مازن الوعر محتفظاً بأهمية بالغة تتمثل خاصة في قيمته التوثيقية. وفي مقدمة ذلك ما يعقده من مقارنة ضمنية بين أهمية علوم اللغة عند العرب وما تحتاجه اللسانيات حسب تأكيدات نوام تشومسكي نفسه من تخاصب النظريات النحوية النوعية ونظرية النحو الكلي(14).

إنَّ الأنحاء التي تحكم منظومات الألسنة البشرية ما هي إلاَّ صور إنجازية من صورة النحو الكلي الذي هو محايث للعقل البشري بصفة فطرية نشوئية، وكلما اتسعت معرفتنا بأنحاء الألسنة ازددنا إدراكاً لآليات انتظام النحو الكلي، ثم ازددنا وعياً بتركيبات العملية الذهنية النفسيّة الإدراكيّة عند الإنسان. ومفتاح السر هنا ـ حسب رأينا ـ ليس كامناً في تبلور النظام النحوي للغة العربية فحسب، وإنّما هو على وجه الخصوص في ارتقاء العلماء العرب بالمنظومة النحوية إلى مدارج التعليل المنطقي.

(14) المرجع السابق، ص358.

ومما هو ذو دلالة هامة ما أفاض الدكتور مازن الوعر في إيراده، وهو يتصل بتدوين حيثيات ثقافية ذات مردود فكري. من ذلك قوله: «إنه لا غرابة أبداً أن نرى عالماً لسانياً أمريكياً معاصراً هو نوام تشومسكي يقف وقفة دهشةٍ وعَجبٍ من التراث العربي اللغوي ـ النحويّ والدلاليّ ـ عندما علّق على عمل لساني كنت قد تقدمت به كرسالة للدكتوراه. ففي رسالة بعثها إليّ في 26 نيسان (فبراير) 1982 قال فيها: إنه من الواضح أنّ هذه الدراسة هي دراسة جديّة ورائعة ومهمّة، فقد غطّت منطقة واسعة من البحث اللساني، وشملت أفكاراً هامة جداً. لقد دهشتُ بشكل خاص من تلك التعليقات اللغوية التي وردت في ثنايا هذه الدراسة والتي كان قد قالها العرب القدامى. إنّ هذا وحده يجعل هذه الدراسة إسهاماً قيّماً جداً لتطوير الدراسة اللسانية الغربية بغض النظر عن العمل اللساني المطبّق على التراكيب العربية والذي يبدو مهماً جداً»[15].

ويفيدنا مازن الوعر بشهادة أخرى قدمها اللساني الأمريكي ولتر كوك حول الرسالة نفسها: «إننا لا نعرف بأنّ العرب النحويين القدامى قد توصلوا إلى ما ذكرته في رسالتك، لذلك ينبغي أن نترجم أكثر أعمالهم من العربية إلى الإنكليزية»[16].

وبصرف النظر عن حيثيات استشهاد مازن الوعر بما استشهد به من كلام هذا وذاك، وبصرف النظر أيضاً عن إيراده لهذا القسم المقتطع من الرسالة التي بعث بها تشومسكي إليه، فإننا في سياقنا الحالي لا ننشد إلاّ شيئاً واحداً، هو إقرار علم اللسانيات لمبدإ إذابة الجليد بين المناطق الثقافية وكسر الحواجز القائمة على تخوم الأقاليم الفكرية، لأنّ جمهورية العلم هي من مملكة العقل والعقل متوحّد، ولا يبقى لنا إلاّ هاجسٌ معلّق: هل رسالة الدكتوراه هي التي أفاضت بفضائلها على التراث العربي أم إنّ نصوص التراث هي التي قد غمرت متن الرسالة بفيضها المعرفي. ونحن بسؤالنا هذا ـ هنا والآن ـ في مضيق خَرِج من زقاق المعرفة، إذ بحسب هذا الرجحان أو ذاك تتغير وجهة الحكم الذي صاغه تشومسكي: أفنكون في ضفّة على جدول القيم العلمية أم نكون على ضفة أخرى؟

---

(15) المرجع السابق، ص359-360.

(16) المرجع السابق، ص360.

وحيثية ثقافية أخرى يوردها علينا مازن الوعر ولا تقلّ عن سابقتيها قيمة وتعبيراً: رسالة من نوام تشومسكي إلى أحمد المتوكل بعد اطلاعه على بحثه الذي نال به الدكتوراه، والذي تناول فيه النظرية الدلالية عند العرب القدامى، جاء فيها «إنّ ما قاله العرب القدماء في حقل الدلاليات يُعدّ فكراً فلسفياً عميقاً لا بدّ من الأخذ به في الفكر الدلالي المعاصر»(17).

إننا لنزعم بأنّ ساعة الوعي قد دقّت للانتقال بالخطاب اللساني العربي ـ في بعده النوعي المتعلق بوصف اللغة العربية كما في بعده التراثي المتعلق بإعادة قراءة الفكر النحوي ـ من خطابٍ يصاغ خارج دائرة العلم إلى خطاب يحاك نسيجه من داخل العلم ذاته. وهكذا يتسنّى تحقيق النقلة النوعية بتحويل طبيعة الخطاب من خطابٍ مُفَارِقٍ بالمفاضلة إلى خطاب محايث بالمقارنة والإخصاب. فلا سبيل إلى إحكام خطاب العلم إلاّ بعد إحكام خطاب المثاقفة، وهذه مشروطة بالارتياض على آليات الإنتاج: إنتاج الخطاب العاقل الذي هو الصورة المرآوية لإنتاج الدلالة من زَحم سؤال اللغة.

الإفصاح والرقابة الذاتية

يحدثنا تاريخ الإنسان، ويروي لنا تاريخ الألسنة الطبيعية على الخصوص، أنّ البشرية لم يسبق لها أن عرفت لغة من لغاتها استطال بها الزمن فعُمّرت فيه على امتداد سبعة عشر قرناً دون أن تنسلخ ـ تحت وقع التاريخ وسلطان التبدل ـ عن هيكلها البنائي انسلاخاً، أو تلتحق بخزانة الآثار فتكون بين الألسنة الموات.

واللغة العربية لسان طبيعي ينتمي إلى فصيلة اللغات التأليفية حيث الإعراب هو المحدِّد لحركتها الداخلية في صناعة المعنى وإنتاج الدلالة، وحيث محور الألفاظ إذا تقاطع مع محور التركيب كان قانونُ النظم محكوماً بالمفاصل الإعرابية فضلاً عن مراتب الألفاظ بعضها من بعض، وبهذه الصفة تُقدِّم اللغة العربية بين

(17) المرجع السابق، ص 361.
راجع: أطروحة أحمد المتوكل:

Réflexions sur la Théorie de la Signification dans la Pensée linguistique arabe, publications de la Faculté des Lettres de Rabat, 1982.

أيدي علماء اللسانيات اليوم أنموذجاً فريداً: بامتداد تاريخها أولاً، وبطبيعتها الإعرابية المحايثة ثانياً، وكذلك بتداولها التلقائي في المؤسسات التعليمية، وفي أجهزة البث السمعي والإعلام المرئي، وفي المحافل الرسمية، وعبر كل قنوات التواصل الثقافي والفكري التي من أعظمها خطراً في المعرفة الكتابُ، ومن أشدها وقعاً في الثقافة الفضائياتُ الجديدة.

ولكن اللغة العربية ـ بطباتعها المحايثة لها ـ تقدّم أنموذجاً معرفياً نادر المثال بين يدي عالم اللغة المتخصص في مجال اللسانيات التأسيسيّة، حيث لا تُدرس اللغة لذاتها فحسب، وإنّما تدرس على وجه الخصوص في علاقتها الوشيجة مع الفكر ليتحول التضافر بين المجالين إلى حقل واحد هو بحث الآليّات الإدراكيّة.

في هذا المضمار يتعيّن اعتبار الأداء اللغوي ـ ولا سيما في ثوبه الحينيّ المرتجَل على البديهة والذي يساق بعفو الخاطر ـ درجةً راقية من تجليات المَلَكة اللغويّة والذهنية، لأنّ الإفصاح في هذه اللحظة ينقلب إلى كاشفين: كاشف عن طواعية الإبلاغ وانصياع الرسالة الشفافة، وكاشف عن نموّ إدراكيّ يَتّخذ فيه العقلُ الواعي مَرْصَداً حيال العقل اللغويّ الباطن، فتنساب الشواهد على أنّ الفرد الآدمي وهو يتكلم إنّما هو يعقل ما ينطق به. والثمرة الإبستيميّة الفضلى هنا هي أنّ إنتاج الدلالة الكليّة عبر صياغة المعنى المتتالي بين المفردات سيكون أكثر إلزاماً لصاحبه، لأنّ البرهان على قصديّته فيه أمتن وأجلى. والسبب الثاوي وراء ما نقول هو أنّ الملكة الأدائيّة لا تأتي كلياً على الوعي النحوي عند الإنجاز: فالنحو هنا ارتياض ذهني متجدد في تحقيق المهارة الأدائية كما في إحكام الصناعة عند الكلام.

فإن نحن أدركنا هذه الخفايا من اللغة الإعرابية التي تعرف الآن نموذجها الأرقى تكشّفت لنا الأسباب الذاتية التي تجعل بعض الناس يتظلمون من «صعوبة» اللغة العربية، متعللين بأنّهم مضطرون إلى أن يفهموها كي يقرؤوها، بينما الناس من الأمم الأخرى يقرؤون لغاتهم كي يفهموها، ومصدر هذا الظن الواهم من ضربين: الأول أنّ قائله غير واع بأنّ العربية الفصحى بالنسبة إلى كل عربي في أيامنا هي لغة مكتسبة بالتعلم ولَيست لغة مكتسبة بالأمومة، ولذلك فالحكم الذي يصدره ـ سواء أصحّ أم لم يصحّ ـ هو حكم على آليات الاكتساب من تعلُّم وتربية

وتلقين أكثر مما هو حكم على نظام اللغة، والثاني أنّ ما يقوله لا يمكن أن يكون حكماً على اللغة العربية وإنّما هو في أقرب الاحتمالات حكم على نظام تمثيلها الخطيّ، أي كتابته، بل حتى في هذا الاحتمال لن يَصدق حكمه لأنّه في الحقيقة متعلق بالكتابة العربية كما يقع اختزالها لأسباب تقنيّة واقتصاديّة، فتأتي عارية من نظام الحركات، وهذا في تاريخ الألسنة البشرية اليوم بدعة لا نعرف نظيراً لها.

أما الذي يمكن أن نجلو به هذا الاستشعار عند الناطقين بالعربية، المتداولين لها بإعرابها، المتكلّفين في أدائها عناء الإفصاح ومشقّة اتقاء اللحن، المتمرسين برياضة الارتجال على عفو الخاطر وإملاء البديهة، فهو شيء تراءى لنا ثم انبثق فتجلّى بعد طول التأمل في حقيقة الإعراب، وامتداد العِشرة للقضايا الناجمة عنه، ولا سيما عند تحقيق المقاصد: في صياغة المعنى أولاً، وإيصال الرسالة ثانياً، وإنتاج الدلالة التي هي الجامع ثالثاً.

ومدار الأمر في يقيننا أنّ الإنسان إذا انطلق يتحدث باللغة التي اكتسبها عن طريق التعلم - لا بالأمومة - فإنّه يقيم من نفسه على نفسه رقيباً مَهْما تجوّدت مهارته فيها وأيّاً كان الزمن الذي امتدّ به في تحصيلها، وهذه الرقابة الذاتية تزدوج بالضرورة بين السعي وراء المقصد الدلالي من جهة وإحكام إنتاج المعنى طبقاً للمقاصد من جهة ثانية، وقد يتدخل عامل ثالث يتمثل في وعي خاصّ بنوعية المتلقي وطبيعة استعداداته مما ينعكس بالضرورة على منحى المتكلم في تأليف الكلام وتخصيص مفاصله.

غير أنّ المتحدث باللغة الإعرابية، المستوفي لحقوقها النحوية، والمدقّق لحركات الأواخر في مفاصلها - دونما ركون إلى نزعة المجهود الأدنى ودون اعتماد افتراضي على حدس السامع وتعديلاته الذهنية - يعيش مع اللغة تجربة مغايرة ولا سيما حين يُرتجل الكلام بعفو الخاطر، وعلى نسق من المواءمة بين حضور المعنى وإنتاج الدلالة، بحيث يَغلق على المتلقي باب الاستباق عن طريق التوقع الظني أو الاستلهام الحدسي. وتتمثل هذه التجربة الخاصة في أنّه - مثل سائر الناطقين باللغات غير الإعرابيّة - يقيم من نفسه على نفسه رقيباً يرعاه متدرجاً به من لحظة التحفّز إلى لحظة التفوّه إلى لحظات الأداء مع امتداد أنفاس الأداء، ولكنه إلى جانب ذلك يقيم لنفسه رقيباً آخر فيستحدث منه وعياً ثانياً يتمثل في

التعامل مع اللغة ومع المعنى على أساس مفاتيح الإعراب: فهو عند الإفصاح بلغته الإعرابية مرتجلاً صيغها ودلالاتها يتحصّن بحسّ استثنائي مبنيّ على درجة عالية جداً من آليات التوقع في احتمالاته القصوى أو في احتمالاته الدنيا.

فإذا انطلق المفصح بجملة من الجمل كان حتماً عليه أن يستشعر ما يتهيأ له المتلقي بمجرد حركة إعرابية جاءت في منطلق كلامه، أو ظهرت في منزلة من منازل البدايات فيه، وعندئذٍ ترى المتكلم يتحرك بمقتضى هذا التوقع، أو تراه يعدِل من بناء كلامه بمقتضى غياب التوقع، وأداته في كل ذلك - إلى جانب ترتيب عناصر الكلام مما لا تختصّ به اللغة الإعرابية - هي مفاتيح الإعراب التي تتحوّل كمنبّهات للإيذان بالدلالة.

إنّ الإفصاح بواسطة اللغة الإعرابية يقتضي احترام حيثياتِ سلامة التركيب ومقتضيات سلامة البناء، ويتطلب تحاشيَ التعويل على قرائن السياق وبدائل المقام مما يتوسل به بعض الناس متكأ لإهمال شأن الإعراب أو الاستخفاف بإظهار حركاته حيث يتعين عليها الظهور، وإنّ الإفصاح ليستدعي كذلك تواؤماً كاملاً بين انبثاق المعنى وتشكل الدلالة وإنجاز الأداء حتى لكأنها عقارب الساعة اليدويّة ذات الجودة التقنيّة الراقية: يتناغم فيها مؤشر الساعات ومؤشر الدقائق ومؤشر الثواني، أو كأنها عدّاد إلكتروني تمرّ فيه الأرقام رأسياً على لوحة مستطيلة ذات خانات أفقيّة.

إنّ الحركات الإعرابية لتسمح بقيام وعي جديد بنظام تركيب الكلام هو وعي من درجة ثانية، وسنصطلح عليه بأنّه ضرب من النحو المضادّ يأتي مسانداً للنظام النحوي المطّرد، ذلك أنّ الضدّية التي نقصدها ليست ضدية المناقضة، ولا ضدّية الإلغاء، وإنّما هي ضدية الضمائد: هي ذاكرة مضادّة لأنها تعي الحدث والوقائع، وتحاول أن تعيَ كيف تشكلت الأحداث والوقائع، وتحاول أن تعي أيضاً - بضرب من الافتراض المنهجي - ماذا كان يحصل لو لم تتحقق الوقائع والأحداث[18]. إنّ

(18) على حدّ ما تستعمل اللغة الفرنسية كلمة **contre** أو كلمة **anti** بوصفهما زائدتين اشتقاقيّتين **affixe (s)** تردان في صدر الكلمة **préfixe (s)** من ذلك قولهم عن وظيفة الإعلام أو عن وظيفة رجال الفكر **contre-pouvoir** ومن ذلك تسمية الأديب أندريه مالرو مذكراته ***Les Anti-mémoires***.

مفهوم النحو المضاد الذي نصوغه هو ضرب من الآليّة الذهنيّة والنفسيّة يحذقها المفصح باللغة الإعرابية حذقاً، ويُحكمها إحكاماً، فيتوسّل بها إلى السيطرة على استعدادات المتلقي الذهنيّة والنفسيّة، ومن هذه السبيل يتمكن المفصح من تكثيف إنتاج المعنى بغزارة فائقة.

إنّ النحو المضادّ ـ الذي هو في نهاية المطاف حقيقة إدراكيّة ـ لَيجسّمُ خير تجسيم ما لم تعثر له اللسانيات النظرية بعدُ على مقبض إجرائي فاعل، ألا وهو نقطة تقاطع الإرسال والتلقي في عمليّة التواصل اللغوي، ذلك أنّ الوعي بحقيقة الأداء لدى المتكلم مع الوعي بشروط استقبال الرسالة وحيثيّات تلقيها يتماهيان، في تلك اللحظة التي يُطوّع فيها المتكلم تركيبه للخطاب بحسب احتمالات ردود الفعل انطلاقاً من البنية الإعرابيّة التي نعلم أنّها بنية وسطى بين البنية المقطعيّة والبنية «فوق ـ المقطعية». وهكذا يكون مفهوم «النحو ـ المضاد» شفرة جديدة من شفرات تركيب الدلالة وتفكيكها.

إنّ المتكلم باللغة الإعرابية تراه في حقيقة أمره مستغلاً لما نصطلح عليه بآلية النحو المضاد عندما ينطلق في إحدى محطات خطابه بجملة اسميّة منسوخة بإنّ أو بإحدى أخواتها، ثم يبادر بعدها بذكر خبرها ولا سيما إذا كان من قبيل أشباه الجمل الظرفية، فيطول الكلام وتتتابع مفاصله بأن تتوالى المعطوفات والمستثنيات والتراكيب الاعتراضيّة، وتمتد الأنفاس حتى يحين موعد ذكر المسند إليه من الجملة الاسميّة وقد أمسى اسماً للناسخ، عندئذٍ ينطلق حوار جديد صامت بين أطراف التواصل باللغة، هو حوارٌ مُنضّد على الحوار الأساسيّ، يكاد يكون على تخوم منطقتين: منطقة الوعي ومنطقة اللاشعور.

فالسامع المتنبّه لحقيقة اللغة، والمتيقّظ لآلية الإعراب، والبصير بأثر النّظم في صناعة المعنى، يشتدّ تركيزه الذهنيّ في تلك اللحظة منتظراً ألاّ يخطىء المتكلم في وضع حركة الإعراب التي تناسب اسم الناسخ، ولكن انتظاره مشوب بآليّة التّوقع السالب: أنْ يجانب المتكلمُ الصوابَ فيُخطىء الإعرابَ. ومن الناس من يكون وعيه بتناسج النّظم وآليات الإفصاح أضعف فلا يتيقظ توقعه تيقظاً مخصوصاً، فإن أخطأ المتكلم لم ينتبه إليه وإن لم يخطىء انتبه برهة دون أن يُطيل التّيقظ. ومنهم من لا يَرِدُ في ذهنه توقع الخطإ، فإن أصاب المتكلم مرّ الصواب

على السامع دون أن يترك في ذهنه أثراً، وإن أخطأ المتكلم توتّر ذهنه وتشنجت أعصابه وقد يفوته تسلسل المعنى وانتظام دلالات التركيب.

كل هذا والمتكلم واقع خارج دائرة المناورة: نعني أنّه مفصح انطلاقاً من مقاصده وامتثالاً لمداركه، فما بالنا لو جعل المتكلم من قضيّة التوقع واللاّتوقع لدى سامعيه آلة يعزف على أوتارها، ومِنبضاً يدغدغ به مشاعر الذين هم بحضرة خطابه يتلقونه بعفو الخاطر، فيعمد إلى شدّ الأنفاس، ويتقصد تكثيف درجات التوقع لدى المتوقّعين، وإثارة فضول الآخرين من غير المتوقّعين كي يخففوا ممّا خيّم عليهم من الغفوة. وما عسى أن يحدث من حوار صامت يتوالج مع الحوار اللغويّ لو عمد المتكلم في تلك اللحظة الحرجة - التي صنعتها درجات التّوقع واللاّتوقع - إلى تحاشي الإعراب والجلوس على ربوة السكون بعد نبذ الحركات؟

ومَن لك بنذير يوقظك إيقاظ اليقين بأنّ المتكلّم في تلك اللحظة بالذات إنّما فعل ما فعله تشكّكاً، أو فعله ارتياباً وتلعثماً، أو سوّاه على بيّنة ولكنه قد أتاه إشفاقاً ببعض السامعين ورحمةً ببعضهم الآخر: لا يتوه في ظلال التركيب أولئك، ولا يضِلّ في متاهات الدلالة هؤلاء. كل ذلك النسيج المبطَّن إنّما هو مدار ما زعمناه من استناد اللغة الإعرابيّة إلى ضربين من النحو: النحو المطّرد والنحو المضاد.

الإفصاح والقرائن النحوية

إنّ ما نعتبره نحواً مضاداً هو آلية غزيرة العطاء كثيفة التأثير، وحتى لو تأوّل البعض بأنّ تدخّل الإعراب في المعنى محسوم بتوازنات التركيب، وبأنّ غياب الإعراب قد يسدّد فراغه ضرب من الإفادة السّياقية، فإنّ آليّة النحو المضاد حاضرة بكل قوّتها على مستوى التواصل، نعني أنّها تتحوّل إلى محدِّدٍ دقيق لمواقع أطراف الحوار بعضهم حيال بعض انطلاقاً من موقع كل واحد منهم حيال معيار اللغة الذي هو النّظم والإعراب.

ولا يستهيننّ أحد بفاعليّة النحو المضاد عند الإفصاح باللغة الإعرابيّة: بل إنّ هناك استثماراً لآليّة النحو المضاد كلما كان هناك موطىء شبهة على الناس في أمر إحكام الإعراب، وتزداد مواطن اللّبس النحوي أو تنقص بحسب درجات

فصاحتهم، وبحسب درجات وعيهم بأنّ علامات الإعراب هي مِنصّة قائمة الذات ضمن مناطق البنية اللغويّة، واقعة بين البنية المفصلية وبنية ما فوق المفاصل.

أنت في حضرة النحو المضادّ كلّما عمدتَ إلى استغلال خانة من خانات النحو التي زهد الناس فيها فأضعفوا من نسق تواترها في الاستعمال: إمّا تحاشياً للارتباك الإعرابي الذي تُدخله على انسياب نظم الكلام، وإما لأنّ اللغة قد جنحت إلى تخصيص التراكيب بفوائد قصديّة متميّزة كما حصل مع خانة المفعول المطلق الذي كان دالاً في الأصل على توكيد الفعل، أو دالاً على صفته أو تكرّره، لأنّ المفعول المطلق كما هو معلوم خانة نحوية تَغْمرها ثلاث دلالات متصلة بجوهر الفعل: إما الكثافة وإما الهيئة وإما العدد.

ثم جنح الناس بالاستعمال أو جنح بهم الاستعمال نحو تخصيص قوالب أخرى للإبانة عن توكيد الفعل، وللإفصاح عن كثافته وعن غزارته وعن شدة وقعه، وكاد المفعول المطلق أن يتمحّض في التداول للدلالة على هيئة الفعل وأحياناً على تكرره العددي، لذلك لم يعد يأتي عارياً عن لاحق له يبيّن وصفه إن كان للهيئة أو يأتي منصهراً في عريكة القالب العربي المبيِّن للعدد. فإن أنت عمدت اليوم إلى استعمال هذه الخانة النحويّة المهجورة فأتيتَ بالمفعول المطلق في ثوبه الأوّل دالاً على توكيد الفعل فإنّك تكون واقعاً على منصّة النحو المضادّ أكثر من وقوفك على مصفوفات النحو المطّرد.

ولن تخرج عن دائرة النحو المضاد إن أنت عمدت إلى استعمال خانة أخرى هجرها الناس بحكم تبدّل مقتضيات التّواصل اللغويّ، أو بمقتضى انقطاع بعض أدوات الخطاب عن مراتبها الأولى، أو بموجب الارتباك الذهنيّ والنفسيّ الذي تولّده تلك الخانة من اضطراب على نسق الكلام، كما هو الشأن مع خانة «التخصيص» هذه التي إذا أتيت بها إثر تلفّظك بضمير منفصل يقوم مقام المسند إليه في الجملة الاسميّة وهو المبتدأ أحدثت نسقاً من الحوار الصامت، وصنعت لحظة من لحظات استغلال الآليّة الإدراكيّة التي مدارها التّوقع واللاتوقع، بل إنّك تكون قد وزّعتَ المستمعين إليك كتلاً وشرائح بحسب إلمامهم بأسرار الإعراب، وبحسب إدراكهم لمراتب الدلالة وصناعة المعنى، وبحسب حذقهم لتضافر المصفوفات النحويّة مع مفاصل النظم.

وتتوالى الأحاسيس ثم تتوالج التوقّعات: كيف يُرسل المتكلم على البديهة أداءً لغوياً ينساب انسياباً فلا يوقع في ذهن المتلقي إحساساً باللُّبس بين خانة التخصيص وخانة الخبر، ولا يتلكأ على عتبة الإفصاح بضبط الحركة الإعرابية الملائمة إن كانت «نصبة» على المفرد، أو «ياءً ساكنة ونوناً» في المثنى المذكر، أو «ياء مليّنة ونوناً» في الجمع المذكر، أو ما ضارع ذلك مما تقتضيه حالات التأنيث إفراداً وتثنية وجمعاً. وستتبين مدى تشابك العمليّة الذهنيّة والإدراكية لو افترضنا أنّ خانة التخصيص جاءت لتخصّص ضميراً واقعاً على البدليّة في حالة النّصب أو في حالة الجرّ لا في حالة الرفع:

لقد رزقنا الله نحن أبناءَ الأمّة العربيّة فضلاً كثيراً.

لقد أوجب الله علينا نحن أبناءَ الأمّة الإسلامية أمانة نؤديها.

قلنا: ستتبين مدى دقّة الحوار الصامت فيما يدور عليه النحو المضاد لأنّ من الافتراضات المحتملة أن يكون المتكلم قد أصاب في الإعراب دون أن يكون قد أصاب ذهنياً في السبب الذي من أجله قد اختار علامة الإعراب، وذلك لتطابق احتمالين متماثلين، فندخل عندئذٍ منطقة الرّجم بالغيب أو منطقة الحكم بالمقاصد انطلاقاً من مقاضاة النوايا. وقد يطول بنا الوصف ثم يستفيض التحليل في حفريّات النحو المضاد بوصفه حقيقة «لغوية ـ نفسية ـ إدراكيّة» لو افترضنا أنّ المتحدّث باللغة العربية قد كان يرتجل الخطاب بحضرة جموع من الناس يعرفون فصاحتها بالمقدار الذي يخوّل لهم فهمها دون أن يعرفوا كل أسرارها الإعرابيّة، ويكون الخطيب عالماً بما هم عليه من أمر اللغة ومكنوناتها النحوية فإذا به أمام خيارات:

فقد يجنح إلى استعمال خانة التخصيص ويتعمّد الخطأ فيها لأنّه حريص على ألاّ يَنُوه فكر السامعين في مفاصل التعبير، ولأنّه يريد أن يبلغهم مضمون كلامه: في السياسة أو في الاقتصاد أو في الصناعة أو في التجارة والمال... ولأنّه حريص على شدّ انتباههم في مقاصده ضمن المجال الذي يتحدث إليهم فيه، فهو عندئذٍ أشدّ تعلقاً بانسياب المعاني والدلالات منه بدقائق الإفصاح.

وقد يكون من أغراضه أن يشدّ انتباههم إلى شيء آخر غير ما هم فيه مختصّون، وكأنّما يسعى إلى أن يَشْرد ذهنُهم بعض الهُنَيْهات فيتعمّد استعمال خانة

التخصيص على معاييرها النحويّة، ويعلم أنَّ بلبلةً عابرة ستُربك أفكار السامعين، وقد يكون منهم من يغمز بها أو يتخذها بعد اللقاء مطيّةً تعليق يُظهر بها «مقدرته» النحوية. ولا يفوته أن يضع في حسبانه خطة للاستدراك عن طريق الوسطاء حتى لا يَحمل بعضهم ما ليس باقتدار محمل الاقتدار.

وقد يكون خطيبنا في وضع آخر لا يصلح به الخيار الأول، وربما أضرّ بمصالحه الخيار الثاني، فيعمد إلى تحاشي التخصيص على قالبه الإعرابيّ، فيحوّله إلى جملة تركيبية اعتراضيّة تدلّ على المضمون دون الارتكاز على الخانة النحويّة المتميزة به. وكل ذلك آية من آيات النحو المضاد.

ولك أن تفترض صورة كاملة للآثار المجانسة التي قد تحصل لو أنّك توسّلت ـ وأنت تفصح بالعربية على السجيّة الطليقة التي حوّلها الارتياض إلى ما يشبه الفطرة بالأمومة ـ بخانة النعت السببيّ دون اقتفاء ما آل إليه أمره في الاستعمال من تطويع له عن طريق الإضافة، وإنّما تستعمله بأركانه التركيبيّة الأولى حيث يَعمل المشتقّ عملَ الفعل، وتتقاطع المطابقة بين الجنس والعدد والإعراب: الأوّلان معقودان بما سَيَلحق، وحركة الإعراب معقودة بالمنعوت الذي قد سَبَق.

ولكن آليّة النحو المضادّ ـ التي نزعم أنّها قائمة في الوقت أو في بعض زوايا اللاشعور والتي نحاول أن نؤسس لها بالتنظير ـ تنتصب حاضرة فتفعل فعلها في حيثيّات إنتاج الدلالة عبر الحوار الصامت عند كل لحظة من لحظات بناء مفاصل النحو، دون أن تكون تلك اللحظة ضمن مصفوفات المهجور، ولا النادر، ولا الذي نسيه العامة ونسيه الخاصة ولا يذكره إلاّ خاصة الخاصة.

هي حاضرة عندما يكون المفصح واعياً بالهنات الأدائية المطّردة، أو بالزلاّت النحويّة المتواترة، فيصنع خطاباً يَشتق مقابضَ التركيب فيه مفاتيح النحو التي تُسبغ على الدلالة إيحاءها الجازم: عندما يعرف أنَّ المرتجلين للغة العربية ـ كالقارئين لنصوصها العربية العارية من رسم الحركات ـ كثيراً ما ينساقون إلى أن يعاملوا (أنحاء، وأضواء، وأنواء، وأسماء، وما شابهها) معاملة الممنوعات من الصرف، وعندما تكون قد استوحيتَ من كثافة وعيك بآليّة النحو المضادّ أنَّ الذي يجرّ الناس إلى الزلل هو القياس الخاطىء بناء على أنَّ كلمة (أشياء) قد منعها من الصرف وزنها الأصلي الذي هو (أشيئاءُ)، فأصبحت كل الكلمات الأخرى ـ في الظاهر ـ

جنيسة لكلمة «أشياء» فالتبس الأمر على بعض المتكلّمين، بل على بعض الكاتبين حين يَعْمِدون في ضرب من التحري الاستثنائيّ إلى وضع الحركة الإعرابيّة الخاطئة بالتّنصيص الخطيّ فيفضحون ما حقه السّتر.

فإن أنت عمدت إلى استثمار آليّة النحو المضاد أمكنك بناءً على ما سلف أن تصنع بالكلام أكثر مما يصنعه المتحدث بأي لغة غير إعرابية. وسيكون مجال المناورة أوسع، وفرص استغلال النحو المضاد أكثر، لو تطرّقنا إلى دائرة الجوازات حيث تبيح لك اللغة مسلكين في ضبط مفاصل الإعراب: فإما أن تجعل ضمير الفصل الوارد بين المبتدإ والخبر ـ والذي لم يسمّه نحاة الكوفة بضمير العماد إلاّ لإدراكهم منزلته في نسيج مفاصل الأداء ـ عنصراً أساسيّاً في التركيب فتُسنِد إليه وظيفةً أساسيّة بأن تجعله في خانة مبتدإ جديد. وإمّا أن تجعله «عنصراً زائداً» فلا تتأثر شبكة الوظائف النحويّة بحضوره، وتَظهر فاعلية النحو المضادّ عندما يدخل الناسخ ويتغير الضبط الإعرابيّ بحسب الاحتمالين. وتبعاً لهذا الخيار أو ذاك بوسعك أن تتصرّف وأنت تلقي الكلام على عواهنه فتتحكّم في آليّات الإدراك ومدى استعداد المتقبل تبعاً للتوقّعات الذهنيّة والنفسيّة. وأنت ـ من حيث تشعر أو لا تشعر ـ تمارس حقّك في استغلال آليّة النحو المضاد كلما استعملت الأداة (لكنْ) المخفّفة وراوحت بين إجرائها مجرى الناسخ كما لو لم تكن مخفّفة وإجرائها مجرى الزوائد غير العاملة. وكلاهما مما تبيحه أنساق النحو وتجلوه مجالات الجواز في اللغة الإعرابيّة.

إن الذي أردنا تبيانه متوسّلين بمتصور «النحو المضاد» الذي وضعناه هو أن الإفصاح باللغة الإعرابيّة يستند ضمنياً إلى التعامل مع نظامين تركيبيّين متداخلين، فهو بذلك مقتضٍ لدرجة عالية من التجريد الذهني المُرْفَق بقدرة شديدة على المراوحة بين وعيين: وعي بنظام البنية المفصليّة ووعي بنظام البنية الوسطى التي تُجاوز البنية المقطعيّة دون أن تمتزج بالبنية «فوق ـ المقطعية» التي هي نظام النبر والإيقاع والنغم.

إنّ المفصح باللغة الإعرابية ارتجالاً، القديرَ على إرسال الكلام على البداهة وعفو الخواطر، لَشبيهٌ بلاعب الشطرنج الماهر الذي أمسى قادراً عند كل قطعة يعتزم تحريكها أن يستشرف كلّ الاحتمالات الممكنة المنجرّة عن ذلك التحريك،

وأن يستبصر في نفس الوقت ما قد يكون الخصم رسمه من خطط متوالية مع كل قطعة يغيّر موقعها مهما صغر شأنها أو هانت حركتها حتى ولو كانت بيدقاً. نريد أن نقول إنّ الإفصاح باللغة الإعرابية يفضي بعد الوعي بالنحو المضادّ إلى تراكب نظام لغوي صريح ونظام إشاريّ سيميائي أداته المقاطع الصوتية الطارئة على مفاصل سلسلة الكلام.

إنّه لغيرُ ذي معنى أن نمعن في الجدل حول ما إذا كانت علامات الإعراب تتكفّل بالدلالة على المعاني أو هي غير ذات شأن فيها، وإنّه لعبثٌ محض أن نستطرد في القياسات الظالمة حتى نستخرج من العاميّات دليلاً على أنّ اللغة العربية ليست في حاجة إلى الحركات الإعرابيّة كي تستقيم دلالاتها، فالذي لا مفرّ من الإقرار به عند ذوي البصر الحصيف هو أنّ صناعة المعنى وإنتاج الدلالة في اللغة الإعرابية يمرّان بمستويين اثنين كما لو أنّهما مادتان تُستخلصان في معمل التكرير عبر مصفاتين اثنتين: المستوى الأول هو مستوى سلسلة الكلام الذي مرجعه إلى المعجم، والمستوى الثاني هو مستوى مفاصل الكلام الذي مرجعه إلى الإعراب، وهذا مما تختصّ به اللغة الإعرابيّة، أما سائر القواعل الداخلة في تنضيد بنية الخطاب فهي شائعة مشتركة تعمّ كافة الألسنة الطبيعية، ومن أبرزها وأشدّها وقعاً انتظامُ أجزاء الكلام مما يُطلَق عليه بترتيب عناصر الجملة، ثم البنية النبريّة التي هي الفيصل في العمليّة التواصليّة كواقعة تداوليّة وكحدث اجتماعي وكمناولة نفسيّة.

فإذا كان التواصل بالألسنة الطبيعيّة مبنيّاً على نظام لغويّ يمازجه نظام سيميائيّ هو وليد البعد التداوليّ فإنّ التخاطب باللغة الإعرابيّة يقوم على نظام لغويّ أساسيّ وعلى نظام سيميائيّ أول هو ذاك الذي يرتبط عضويّاً ببنية الكلام وخصائص أجزاء التركيب، ثم على نظام سيميائيّ عام هو الذي فيه تشترك سائر اللغات.

الإفصاح والوظيفة الانتباهية

إذا أتينا إلى مفهوم النحو المضادّ كما استنبطناه وجدنا أنفسنا قادرين على إدراجه ضمن المنظومات المستقرّة في اللسانيّات النظريّة، وعلى وجه التخصيص منظومة جهاز التواصل بأطرافه الستّة. وبالوظائف المنبثقة منها كما جلاها رومان جاكبسون حين شاء أن يدقّق منزلة الكلام الإبداعيّ ضمن منازل الخطاب عامة.

فإذا كانت الوظيفة التعبيريّة تنبثق عن المرسل كلما تركّز الكلام عليه، وكانت الوظيفة الإفهامية تنبثق عن المرسل إليه، والوظيفة المرجعيّة تصدر عن المرجع المتحدَّث عنه، والوظيفة الانعكاسيّة تُحيل على السنن المرتّبة لقوانين نظم الكلام، والوظيفة الشعرية تتولّد عند تكثيف القصد الأدائي على الرسالة ذاتها، فإنّ الخطاب إذا ما تركز على أداة الاتصال المرتبطة بالمجال الموفّر لاحتكاك الباث بالمتقبّل فالوظيفة المنبثقة عندئذٍ هي الوظيفة الانتباهيّة، ولذلك عرّفها جاكبسون بأنّها تتجسّم في الحرص على إبقاء الصلة بين طرفي الجهاز أثناء التخاطب، وفي مراقبة عمليّة الإبلاغ للتأكد من توفّقها[19].

وتبدأ التحريات التي تطوف حولها الوظيفة الانتباهية بالجوانب الحسيّة: من ذلك ما يحصل عند التخاطب على مسافة فيزيائية غير عادية، أو عند التحاور وسط صراخ بشري، أو على متن طائرة، أو قاطرة، أو داخل مصنع قويّ الضجيج، ومن ذلك ما يحصل عند المكالمات الهاتفية، أو عبر محطات الإرسال الإذاعية أو التلفزيونية. ثم تنتقل الوظيفة الانتباهية إلى درجة أخرى من التدقيق عندما يخشى المتحدث أن يَفتر انتباه السامع، أو تَشْرد خواطره فيضعف تركيزه الذهني وتختل متابعته لمضمون الكلام، فينبري المخاطب موقظاً إياه شادًا لانتباهه بأن يدسّ بين حنايا الكلام عبارات لافتة كأن يقول: هل فهمتني؟ أليس كذلك؟ قد لا ترى هذا الرأي ولكن دعني أنته. اعذرني فقد أطلت عليك. أعرف أنّك ستعترض على ما أقول. وقد تَقطع الحديث متظاهراً بالندم أنّك بدأته فيتدفق الفضول الذي أردتَ أنت ـ بنوع من المناورة ـ أن تستدرّه.

وتتدرج الوظيفة الانتباهية لتدخل إلى شقائق الكلام، فيندرج فيها ما يأتي فيه من تكرار أو تأكيد أو إطناب أو جمل تفسيريّة، وجميعُها جزء لا ينفصل عن جسد الرسالة. ومن هذا الباب ما يعمد إليه الخطباء والمحاضرون والباحثون على منصّات الإلقاء عندما يقدّمون «ورقاتهم» فالخبراء منهم بآليّات التواصل يتحاشون قراءة «الصّفحات» ويتوسّلون بالمحاورة، فإذا بهم وجهاً لوجه أمام الوظيفة

(19) صاغ جاكبسون أنموذجه هذا لإحكام جهاز التواصل في مقاله الشهير «اللسانيّات والشعرية» الذي ضمّنه في كتابه:

Essais de Linguistique générale, Paris, éd. De Minuit, 1963, p.209-248.

الانتباهيّة بكل كثافتها وبكل غزارتها، والمفلحون منهم من يوفقون إلى المقاصد يأتونها من حيث تُؤتى.

في هذا المستوى من التدقيق نعرّج على الحلقة المنسيّة في النظريّة اللسانية التداوليّة، وهو أنّ الوظيفة الانتباهيّة ليست ـ كما خيّل لجاكبسون ـ مقصورة على الغلاف المحيط بالعمليّة التواصليّة، وإنّما هي تتدرّج نحو الانغراس في صميم مضمون الرسالة لأنّها تنخرط في عملية صناعة المعنى، بل هي في بعض المواضع مفتاحٌ رئيسي من مفاتيح فكّ الرمز الدلالي، فضلاً عن فاعليّتها في تكثيف المقاصد عبر غزارة التحاور السيميائيّ.

وبين هذه الحلقة المفقودة على مستوى النظريّة اللسانية العامة وما نحن بصدده يتولّد صوغ جديد هو كالثمرة المباشرة لما اشتققناه، ومداره ـ فيما نذهب إليه ـ أنّ الإعراب في اللغة التي تعتمده إنّما هو منظومة واقعة بين دائرتين من دوائر الوظائف التواصليّة. فهو بلا شكّ جزء لا يتجزأ من بنية الخطاب اللغويّ يؤدي فيها وظيفةَ الاكتمال الدلاليّ الذي هو نُسغ الرسالة، ولكنه واقع أيضاً على منصّة الوظيفة الانتباهيّة بما يوفره من قرائن تواصليّة استثنائية تتراكب مع القرائن المألوفة في الألسنة الطبيعيّة غير الإعرابيّة.

إنّ مفهوم النحو المضادّ كما نجلوه، والذي هو الآلية التركيبيّة المتجددة داخل نظام اللغة الإعرابية، لقادر على أن يمثل إحدى الفعاليات التأسيسيّة التي تجلب إلى النظريّة اللسانية «تغذية راجعة»[20] إضافية. فلو عدنا إلى إحدى الثنائيات التي بنت عليها اللسانيات منظومة تشخيصها للظاهرة اللغويّة ـ وهي ثنائية الاختيار والتوزيع ـ لتبيّن لنا مجالٌ جديد من الاستثمار النظريّ التأسيسيّ الخالص.

فمن المعلوم أنّ تلك الثنائية ـ التي تبدو في ظاهرها بسيطة ـ قد أغنت النظرية اللسانية إغناءً بيّناً منذ تحولت وجهة النظر إلى الظاهرة اللغوية من الاعتبار الزمانيّ المؤرِّخ إلى التقدير الآنيّ الواصف، فالقول بأنّ كلام المتكلم ينبني على مواءمة مستمرة بين عمليتين ـ إحداهما اختيارُ عناصر الخطاب وثانيهما ترتيبُها على سلسلة الأداء والتعبير ـ قد يبدو من الحقائق البديهيّة التي أقرّها الباحثون اللغويّون القدماء

(20) في مفهوم feed-back.

في كل المواريث الفكرية، غير أنّ المسألة بعد تجاوز ظاهرها أدقّ وأعمق: فقول سوسير إنّ الكلام تقاطع مستمر لمحور (البارادیجم) ومحور (السنتاجم) ـ كما سمّاهما بنص لفظيهما[21] ـ ليس من باب تقرير البديهيّات التي نقف بها عند نصّها الحرفي.

ففي البدء يطالعنا الاستحداث المصطلحي الذي قام سوسير بتطويره عن طريق التوليد المعنوي. ولهذا السبب سقنا اللفظين في صيغتيهما الأجنبيّتين قاصدين إلى إبراز الاستنباط الاصطلاحي، وربما معلّلين طفرة البدائل التي قدمها اللسانيون العرب للتدليل على هذا المفهوم المزدوج الدقيق: فالأول قد عُبّر عنه بالجدول، وبمحور الاختيار، وبالعلاقات الاستبدالية أو التعاوضية، وكلها شروح لها ما يقابلها في أدبيّات البحث اللساني العالمي، والثاني قيل عنه محور التوزيع، ومحور العلاقات التضامنيّة أو التركيبيّة، ولجأ البعض إلى إسقاط المصطلح الجرجانيّ فقال هو محور النظم.

وليس الذي يعنينا في هذا السياق على وجه التحديد ما تولّد من ظلال الدلالات بين موارد البحث اللساني الخالص واستثمار اللغويّين العرب له، وإنّما الذي حملنا إلى هذه التخوم هو شيء آخر أقل شفافية مما قد يبدو عليه: فالحديث عن جدول الاختيار وعن محور التوزيع يقدم في مستواه الأوّل آليّة وصفيّة مثمرة، تتجلّى نتائجها العملية في مجال التحليل التركيبيّ، وفي مجال الوصف الأسلوبيّ، وكذلك في الإجراء التعليميّ. ولكنه في المستوى الثاني يوفر مدخلاً من مداخل تشخيص الجانب اللغويّ النفسيّ عند إنجاز المتكلم لكلامه، ومن هذا المنطلق سنعمل على استثمار تلك الثنائية الواصفة في مسعانا إلى إحكام السياق النظريّ التأسيسيّ للخلفية الذهنيّة الإدراكيّة التي تتحلّى بها اللغة الإعرابيّة.

لقد برزت فاعلية التقسيم الثنائي في إظهار طبيعة العلاقة المطّردة بين المتكلم ومخزونه اللغوي: فاختيار الرصيد المعجمي عند الأداء التعبيري يقوم على ما يسمى بالعلاقات الاستبداليّة التي هي علاقات غيابيّة لأنّ معيارها الضابط لها ينبني على مبدإ العزل، فإذا انطلق المتكلم يتحدث فبدأ جملته بأي «فعل» فإنّه

(21) Paradigme - Syntagme.

يكون قد عزل كل احتمالٍ للتفوه بفعل آخر، وإنّما هو سينطق باسم أو بظرف أو بأداة، فكل جزء من كلام الإنسان يُطْرد في لحظة وروده عديد الاحتمالات التي كانت متوقَّعة قبل ذكره. ويقابل هذا المقياسَ مقياس آخر خاص بعملية توزيع العناصر الكلاميّة، وهو نسق التراصف الذي ستنتظم به أجزاء التعبير، ولذلك كانت العلاقات التوزيعيّة علاقات حضوريّة: معيارها التراتب الذي يحصل بين الأجزاء في علاقةٍ بعضها بسائر الأبعاض وهي جميعاً حاضرة.

وهنا على وجه التحديد نكتشف الخصوصيّة القصوى التي تمتاز بها اللغة الإعرابيّة: فعلامات الإعراب ـ التي هي مقاطع صوتيّة تَلحق أطرافَ الكلمات، وتجسِّم إيذاناً بخروجها من المعجم المخزون إلى الإنجاز الأدائي المتحقق ـ لا يمكن أن تدرجها ضمن خانة العلاقات الاستبداليّة لأنّها ليست مستندة إلى مقياس الغياب، ولا يمكن أن تدرجها ضمن خانة العلاقات الركنيّة لأنّها ليست حضوريّة بأتم معنى الحضور: فلئن كانت كلّ علامة إعرابيّة إذا ضُبطت على كلمة من كلمات الخطاب عَزلت سائر العلامات الأخرى فإنّها عند معالجتها في ضوء العلامات التي ضُبطت على سائر أجزاء الكلام بوسعها أن تتبدل بناء على مقياس التعاوض الأفقي. هو إذن شكل جديد لمفهوم الاستبدال: فبعد حصره في عناصر المخزون المعجميّ من اللغة ها هو يَحُلّ مقياساً على محور التوزيع نفسه.

والمهم هو أنّ التواصل اللغوي يشتغل ـ عند المتكلّم باللغة الإعرابيّة وعند المصغي إليها ـ على آليّات أدائيّة وإدراكيّة من صنف جديد: فيها الاختيار الاستبداليّ، وفيها التوزيع النسقيّ، ولكن فيها أيضاً التوزيع الاستبدالي الخاص بمنظومة العلامات الإعرابيّة التي هي بنية وسطى بين البنية المقطعية والبنية التي هي «فوق ـ المقطعية».

إننا نرى أنّ اللغات غير الإعرابية تنبثق فيها الدلالة بمجرّد إسقاط الجدول الاختياريّ على النسق التوزيعي، أما في اللغة الإعرابيّة فالعملية تظلّ منتظرةً تحقيقَ إجراءٍ آخرَ هو إتمام صورة التشكل الجدولي والتوزيعيّ، ولهذا السبب نلحّ على المفاصلة بين انبثاق المعنى وتولّد الدلالة في كل لغة إعرابيّة على وجه الخصوص. وهكذا بوسعنا أن نزعم بأنّ المواءمة بين الاختيار والتوزيع في اللغات غير الإعرابيّة ترتسم على ما يشبه الهندسة الثابتة في مصطلحات الرياضيّات بينما هي في اللغة

الإعرابيّة تضاهي الهندسة المتبذّلة. أو قل إنّ إسقاط محور الاختيار على محور التوزيع في اللغات غير الإعرابيّة يتشكل منه ما يسمّى في الهندسةِ «المستوى» بينما يتشكل منه في اللغات الإعرابيّة ما يسمّى «الفضاء»: فعن الصورة الأولى تتولّد هندسة مستوية وعن الثانية تتولّد هندسة فضائية.

من كل هذا نخلص إلى القول بأنّ التعبير باللغة يفترض ضرباً من استراتيجيّة الخطاب يتعامل المتحاورون وَفقاً لاقتضاءاتها سواءٌ أكانوا واعين بها وعياً تامًّا أم وعياً منقوصاً، ولكن الإفصاح باللغة الإعرابيّة يستند ضمنياً إلى ضربين من الاستراتيجيّات: استراتيجيّة أولى هي استراتيجيّة الخطاب، وتتركز بشكل بيّن على شبكة العلاقات القائمة بين أطراف جهاز التواصل، واستراتيجيّة صياغة المعنى وتتركز خصوصاً على آليّات إنتاج الدلالة في نقط التّماس بين عناصر المعجم وأنساق النّظم وحيثيّات المواءمة بينهما عند إسقاط هذه على تلك.

وبناء على توالج الاستراتيجيّتين يتم التحاور باللغة الإعرابيّة على أساس مرجعيّةٍ افتراضيّة مباينة لمرجعيّة التحاور باللغات غير الإعرابيّة: فإذا كان التخاطب بأنموذج اللغة التحليليّة هو عادةً محكوم بمقياس الصياغة الصحيحة فإنّ التخاطب باللغة الإعرابيّة التي هي أنموذج اللغات التأليفيّة محكوم بمقياس اجتناب الخطإ أكثر مما هو محكوم باقتفاء الصواب: نعني أنّ درجة التوقع وكفّة الرجحان تميلان نحو انتظار تواتر ما شاع من عدولٍ عن المعيار، ولذلك فالآليّة الذهنيّة النفسيّة التي هي جوهر الإدراك تتعامل مع السلامة اللغويّة بمنظار تحاشي الخطإ أكثر مما تتعامل مع اللّحن بمنظار مجانبة الصّواب. لهذا قلنا إنّ في اللغة الإعرابيّة نحوين: نحواً مطّرداً ونحواً مضاداً.

الفصل الخامس

المدرسة واكتساب الإعراب

اكتساب اللغة وكونية المعرفة

اللغة ملكة، وتحصيلها قرينُ تعلّمها، ولا تعلّمَ إلاّ بتعليم: إراديّ أو غير إراديّ. وسؤالُ اللغة يستدعي سؤال المعنى على قدر ما ينادي سؤالُ المعنى سؤالاً آخر هو سؤال الدلالة: كيف تنشأ، وكيف تتجلى حتى يتمثلها الساعي إلى تحصيل ملكة اللغة. ولكن أسئلة اللغة والإرادة والتحصيل ترتدّ جميعاً إلى سؤال واحد ـ متفرد ومستبدّ ـ ألا وهو سؤال الاكتساب: ما الذي منه حاصل بالذات وما الذي منه وافد بحكم الأعراض؟ وهل هناك سمات خاصة تميّز اكتساب اللغة الإعرابية من اكتساب أي لغة أخرى غير إعرابية؟

كيف يتحقق ما هو ناشىء بالفطرة، مولود معنا، وكيف يتهذب بالثقاف ما هو مقدّم إلينا: بالعجلة أو على مهل؟ وهل يحق لنا أن نتحدث اليوم عن البعد النشوئي في الظاهرة اللغوية على معنًى غير المعنى الذي كان يَضيع في متاهاته الأقدمون حين كانوا يحفرون في غيابات التاريخ باحثين عن الكائن الأول كيف نطق، وكيف تعلم، ثم كيف أورث أخلافه لسانه المصفَّى الأوحد، فأضاعوه، وتبدّد اللسان الواحد بينهم، فغدا ألسنة ولغات ولهجات؟ وهل يحق لنا إذن أن نتحدث عن نشوئية اللغة في مستوى الفرد الآدمي الواحد، وعلى مقطوعة من محور الزمن هي تاريخه الفردي لا تاريخ البشرية جمعاء؟ وإلى أي مدى يصحّ لنا أن نتبنّى أجهزة تعليمية نشأت عند أقوامٍ لغاتُهم ليست من جنس اللغات الإعرابية؟

لقد اقتحمت اللسانيات مدارج الجامعات: تمّ ذلك منذ أمد في أصقاع

الآخرين، وتأخر عندنا، فلم تلج الدراسات اللغويّة المعاصرة المناهج التعليمية في جامعاتنا وتندرج ضمن برامج إعداد المعلّمين والمربّين إلاّ منذ زمن قصير، وبعض مؤسّساتنا ما تزال موصدة الأبواب أو كالموصدة، والعذر لها حيناً عندما لا تتوفر على رجالات قادرين، والأعذار عليها أحياناً أخرى كلما قعدت عن البذل في استنهاض همم أبنائها أو استقدام الواهبين المستنيرين.

وإذ تقف اللسانيات على عتبة بعض الجامعات تنتظر تأشيرة العبور إلى مدارجها إذا بالمدرسة هي التي تدخل حرم اللسانيات بدون استئذان، فتقتحم قلعتها من أبواب ليست هي أبواب البرامج والمقررات، فالمدرسة ـ بمفهومها الواسع الذي يشمل كل مراحل ما قبل الجامعة حتى تلك التي تبدأ برياض الأطفال في الثالثة من أعمارهم ـ فوجئت منذ وهلة بأن اكتشفت أنّها ـ قبل أي مؤسّسة أخرى ـ معنيّة تماماً بعلم اللسانيات في أرقى مراتبه التجريدية، وفي أحدث مكتشفاته المعرفية، ولذلك لم تتوانَ في غزو هذه القلعة من داخلها.

وليست سعادة المغزوّ في هذا المقام بأدنى من سعادة الغازي، وما البحث في علاقة اللسانيات بتعليم اللغة إلاّ شاهد مبين على ذلك، وهو الشاهد الذي يَعْدل ألف شاهد لأنّ اللقاء بين علم اللغة وعلم تعليم اللغة قد أوجد حقلاً من البحث متضافراً، وتضافره نظري إجرائي في نفس الوقت، لذلك كان مؤذناً بميلاد مجال معرفي جديد هو هذا الذي يتنزّل فيه البحث في موضوع الاكتساب بكل حيثيّاته النوعيّة المتباينة، والتي يشي بها تباين الفروق الدلالية في شقائق المصطلحات بين التعليم، والتحصيل، والتلقين، والتعلم، ثم بين المراس، والتمرين، والارتياض، وتشي بها كذلك دقائق الفروق بين مصطلحات الموهبة، والمقدرة، والمَلَكة، دون أن نحشر معها مفهومَي الكفاءة والإنجاز ولا مفهوم العبقرية، هذا الذي ينسب إلى متكلم اللغة حيناً وإلى اللغة ذاتها أحياناً أخرى.

من هذا المَكمن يبرز اليوم الحديث عن التجارب العالمية في حقل البحث اللساني متضافراً مع مجال تعليم اللغات إذ كلاهما سابح في حوض التجربة الإنسانية، ولئن كان الأول منهما وهو البحث التربوي ضارباً جذوره في التاريخ البعيد ـ لأنّ الحديث فيه حديث شامل ومطلق منذ القديم ـ فإنَّ البحث اللغوي لم يعرف انطلاق أحكامه وانسراح مقاييسه إلاّ مع اللسانيات، فمعها وبفضلها انحجب الفردي والنوعي، وتبوّأ الكليُّ مرتبة الصدارة.

فعالِم اللسان ـ وإن اعتمد كلام الأشخاص وهو المستوى الفردي من الظاهرة اللغويّة، ويحث في الألسنة التي هي المستوى النوعيّ منها ـ إنّما ينصبّ همّه أساساً على استخلاص المشترك بغية استنباط النواميس المتحكّمة في الكلام الإنسانيّ عامة مهما كانت تجلياته الفردية أو القومية، ومهما كانت خصوصياته التاريخية الراهنة. فاللسانيات ترتسم لنفسها غاية محدودة هي البحث في الكليّات غير أنّ البحث اللساني ما زال ينتظر كشف الخصوصيات العالقة باكتساب اللغة الإعرابية دون اللغات غير الإعرابية، وما زال يترقب استنباط الآليات الذهنية التي ينجز بها الأطفال الإفصاح السليم دون وعي بقواعد النحو وهم يحصّلون مهارة التعبير باللغة الإعرابية التامة.

وإذ أحرزت اللسانيات درجة متقدمة من الشمول فقد تأهّلت إلى صياغة التجربة الإنسانية في مجال التربية بشكل شامل، بل بشكل يكاد يكون قاطعاً ولا سيما في مجال تعليم اللغات، هذا المجال الذي التقى في دائرته مشربان: عالمية التجربة المعرفية كما أسسها البحث اللغوي الحديث، وعالمية الإجراء الاختياري كما تحقق في مبحث اكتساب اللغة. وهكذا التحقت على هذا النسق كونيّة المفاهيم التربوية بكونية الحقائق اللسانية، ناهيك أنّ مجالات الاختصاص المعرفي قد رُتّبت في منظومات جديدة. من ذلك بروز حقل «التعليمية» المسمّى في المصطلح الأجنبي بالدّيداكتيك. ولقد تضافرت اللسانيات مع هذا المجال بصورة أفضت إلى بروز منظومة من المفاهيم والمصطلحات استحقت أن تنشىء معاجم خاصة بها[1].

ومن أقاصي الإرث المنهجي الذي استند إليه الفكر الإنساني الحديث واعتضدته العلوم الإنسانية قاطبة انبثق الاكتساب اللغوي كمركز لتقاطع المسالك المعرفية، فانبلج معه التضافر في صيغ متعدّدة الأطراف ومتناظرة الأبعاد كما لم تشهده العلوم المتمازجة الاختصاصات من قبل. فممّا ظل يحمله هذا المشرب المعرفي من بصمات تلك المنطلقاتُ النظرية التي صاغتها بعض تيارات الفلسفة

(1) انظر على سبيل المثال:
R. Galisson et D. Coste, *Dictionnaire de Didactique des Langues*, Paris, Hachette, 1976.

الألمانية على مذهب البحث النفسي فارتكزت معها نظرية الإدراك الشمولي المسماة بنظرية الجشطلت، وقد ذهب روّادها ـ كوهلر، وفرتهايمر، وكوفكا ـ إلى أنّ الظواهر النفسية وحدات كلّية منظّمة، لها من حيث هي كذلك خصائص لا يمكن استنتاجها من مجموع خصائص الأجزاء، وهذا يعني أنّ إدراك الكلّ متقدم على إدراك العناصر والأجزاء، وأنّ خصائص كل جزء متوقفة على خصائص الكل، فإدراك الكل إدراك مباشر، أما إدراك الأجزاء فهو إدراك مكتسب ناشىء عن التجريد والتحليل.

وقد استقامت نظرية الإدراك الشمولي عندما تبين أنّ الإدراك الحسي يأتي دفعة واحدة، إذ ليس هو مجموعَ التغيرات الحسيّة التي تتوالى على الوعي، ثم تمّ تعميم هذا التصور على مجالات متعددة، وكان ذلك إيذاناً بقصور نظرية التداعي التي كان أنصارها يرون بأنّ الإدراك هو حصيلة انطباعات جزئية تتراكم فيدعو بعضها بعضاً إلى أن يحصل الاستيعاب، وهو المؤشر على الإدراك. إننا نريد أن نحفر تحت قواعد البنية المعرفية الحديثة من منظور اللغوي المتوسل بعدسات التضافر بين اللسانيات وتعليم اللغات بحثاً عن جواب لسؤال المعنى في تولده ونشوئه وبحثاً عن السمات التي تطبع التصوّر الجشطلتيّ عندما يتعلق الأمر بتعليم لغة إعرابية ـ كاللغة العربية ـ لا يتداولها أبناؤها عن طريق الاكتساب الأمومي. فمن الطبيعي إذن أن نقرن بين نظرية الجشطلت عندما نقضت نظرية التداعي في الإدراك والنظرية التأليفية في تعليم اللغة عندما كشفت تهافتَ النظرية التحليلية وقصورها عن تحقيق الاستثمار الأقصى لمواهب الطفل في التلقي، ومداركه في الاستيعاب، واستعداداته الماقبلية في اختصار مسافات الزمن كما يتبيّنه أهل الذكر.

ومما تَغذى به مشرب الاكتساب اللغوي كحقل دقيق الاختصاص، متضافر الواجهات المعرفية، جدولٌ أتاه مرة أخرى من منطقةٍ وسطٍ بين الفلسفة وعلوم النفس، وكان ذلك على وجه التحديد متجسماً في علم النفس التكويني منذ بدأت معالمه تتدفق على يد رائده جان بياجيه في العقد الثالث من القرن العشرين. فمن خلال **اللغة والتفكير عند الطفل** ـ 1923 ـ و**الحكم والاستدلال عند الطفل** ـ 1925 ـ و**تمثل العالم عند الطفل** ـ 1926 ـ اتضحت المكوّنات الأولى التي ستنبني عليها نظرية بياجيه، والتي ستمثل مورداً فياضاً في هذا الحقل التضافري ولا سيما مع

مصنّفه **نشأة الذكاء** أولاً، و**سيكولوجية الذكاء** ثانياً، ثم مع **البيولوجيا والمعرفة** ـ 1967 ـ على وجه الخصوص. وإننا على يقين بأنّ منجزات هذه المعرفة ستتدفّق أكثر لو تفرغنا لإعادة استكشافها من خلال تجربة الطفل العربي حين تعلّمه المدرسة لغته العربية على الوجه النحوي التام.

ولأول مرّة تَسْتبصر اللغة من نفسها أنّها المحرك الأول والأقدر في مجال البحث النفسيّ، ولأول مرة أيضاً يبرز موضوع تعليم اللغة بوصفه المفسّر الكبير للقضايا الشائكة التي تلتقي في مفترق من العلوم المتعددة، ومما لا شك فيه أنّ الفضل الكبير الذي قدّمه علم النفس التكويني بسخاء فريد هو إخصاب التضافر المعرفي بما أنّه قد كان بحثاً في الإدراك من خلال نظرية المعرفة كما تعكسها مرايا علم النفس، وعلم اللغة، وعلم المنطق، بل وعلم العلامات أيضاً، نعني السيميائية العامة.

والذي يسّر انصهار كل تلك المشارب، وآل بها إلى التضافر الخصيب، هو أنّ البحث في الجانب اللغوي قد تركّز على مراحل اكتساب الطفل اللغة في مقارنة متوازنة مع مراحل نمو الذكاء عنده وصولاً إلى مراتب اكتمال الإدراك. وسيظل المنجَز المعرفي في هذا المضمار منتظراً إسهام العرب من خلال ورشات الاختبار ساعة تكتمل بيداغوجية التعليم الأدائي للغة العربية بكل حيثياتها الإعرابية.

وثالث الحقول المعرفية بعد المورد الفلسفي في نظرية الجشطلت والمورد النفسي في منحاه التكويني ـ مما نحاول إعادة قراءته من منظور التضافر المعرفي على ركح اللسانيات وتعليم اللغات بحثاً عن سؤال المعنى في بعده النشوئي ـ الحقلُ اللغوي ذاته: نعني اللسانيات العامة، بل نعني على مرمى التخصيص النحوَ التوليديّ، لا بوصفه نظرية صاغها نوام تشومسكي وائتلفت على يده عناصرها في مراوحة لا تني بين الأمثلة الكلامية والنماذج المتجردة، ولا بوصفه رؤية تأهلت للشمول فتعممت على الألسنة كلما هبّ لها منتصرون يحذقونها ويحذقون اللسان النوعي الذي يراد إجراء الاختبار عليه، وإنّما من حيث هو رؤية دحضت منطلقات المدرسة النفسية السائدة وهي مدرسة السلوكيّين، ثم من حيث هو فاتحة آذنت بفجر معرفي جديد سِمَتُه أنّ أهل الفلسفة يأتون اللغويّين لا باحثين لديهم عن فهم أدقّ للغة وإنّما باحثين لديهم عن فهم أدق لخصائص الفكر وآليّات الإدراك.

وقد لا يحسن بنا ـ ونحن نرصد الأطراف الداخلة في آلية التضافر المعرفي حول قضية الاكتساب وما تشمله من فروع ـ أن نهمل ذكر ما استجد في عالم التواصل: الثقافي العام، والفكري الخاص، والمعرفي الأخص، فالتعليم عامة وتعليم اللغات على وجه مدقّق قد كانا دوماً يعتمدان الوسائط المساعدة، وهي التي اطّرد العرف التربوي على تسميتها بوسائل الإيضاح، ولكن تكنولوجيّة المرئيّات في عالم اليوم قد زحزحت الكلمة المكتوبة عن عرشها الأول وأقامت للصورة حذوها سلطة تماحكها.

والتقت بين أيدينا ـ وعلى غير ميعاد ـ تقنيّات البث المرئي، ولا سيما التلفزيوني منه، وتقنيات تعليم اللغات، فإذا بأدوات التواصل الإعلامي تتحول إلى معلّم للصيغ الكلامية، وأساليب التعبير، وأبنية الخطاب، بل تتحوّل إلى معلّم منفرد مستبد بكل طاقات التأثير، وإذا بنا وجهاً لوجه أمام ضرورة جديدة لم تعرفها الثقافة الإنسانية من قبل، ألا وهي لمُّ أطراف المعادلة الصعبة بين تقنيّات الكلمة المسموعة التي ترافقها الصّورة المرئية وتقنيّات تعليم اللغات بقصد أو بغير قصد. وما التجربة الرائدة التي رافقت المسلسل التلفزيوني للأطفال «افتح يا سمسم» إلاّ دليل على الطاقة الاكتسابية الجبارة المتوفرة لدى الطفل، وعلى تهافت كل التصورات التي حاولت التشكيك في صدقيّة التاريخ حين كان يحدثنا عن العرب وهم يتحدثون باللغة الإعرابية دونما تلقين نحوي مسبق.

ولقد التقت على ذاك المقاس مضامين اللسانيات مع خانات السيميائية العامة، وانبرى التلفزيون المعاصر يتدارك بالترميم ما خلّفته ثقافة الصورة من أضرار لحقت ثقافة الكلمة وذلك على بنية اللغة إبلاغاً وتلقياً فاكتساباً. فكأنّ ثقافة الصورة بآلياتها «المسموعة المرئية» قامت تحكي صدًى من أصداء أول إيطالية أحرزت على الدكتوراه في الطب ثم تفرغت لتربية الأطفال ـ المعوقين فالأسوياء ـ حتى أقامت منهجاً تربوياً متكاملاً بذاته لخصته وصيّة من وصاياها يوم قالت: «علّموا الأطفال وهم يلعبون». نعم، كأنّ ثقافة الصورة قامت تنادي: «ثقّفوا الكبار وهم يترفهون» و«ملّكوا النّاسَ لغاتهم وهم يتندّرون» مردّدة بذلك صدى من أصداء السيدة ماريا مونتسوري. لم يكن السؤال الجديد قد نضج في الفكر التربوي العام لأنّ مستنداته لم تكن قد تهيّأت وأشراطه لم تكن قد تحققت. فالتاريخ لا يقفز

على مراحل النشوء الذهني المتدرّج نحو الصعود. فالسؤال الذي كانت ماريا مونتسوري تطوف حوله، وكانت تهيىء له عناصره في ضرب من الحدس الفكري، هو ذاك السؤال الذي يطفو معنا الآن على السطح التأملي: كيف يتخلّق المعنى في ذهن الطفل؟ وكيف تتكون ملكة إدراك الدلالة؟ ثم كيف تتروّض موهبة إنتاج المعنى بواسطة أدوات اللغة؟

اكتساب اللغة والمعادلة النفسية

إنّ مما لا شك فيه أنّ كل التوالج المعرفي الذي انعقدت ضفائره حول تعليم اللغة قد كان له أثره العميق في تحديد بعض المفاهيم التربوية التي قلّما يدرك الناس لها صلة باللسانيات ظاهرة أو باطنة، بل من المفاهيم ذات الانعكاس المباشر على السياسات التربوية في كل أرجاء العالم ما بوسعنا أن نعيده إلى قلب التصوّر الإجرائي المتطعم بالرؤية المعرفية المنحدرة رأساً من النظرية اللسانية العامة. وأعظم تلك المفاهيم في السياسة التربوية المعاصرة شأناً مفهوم التعليم الأساسي ذلك الذي إذا خيف عليه الملْبس ـ بحكم تداخل مبدإ التكوين مع المؤسسة الموكل إليها أمره ـ أطلق عليه مصطلح المدرسة الأساسيّة كما يشيع في التداولات الناهلة من المشرب الثقافي الإفرنجي.

لقد قام هذا المفهوم وتحددت مقاييسه من حيث مدارج العمر ومراتب التكوين تحت وقع تصورات اجتماعية وسياسية: من أكثرها وضوحاً، وأوسعها شيوعاً، وأشدها بداهة، مبدأ ديمقراطية التعليم الذي يقوم على الإيمان بأنّ نهضة المجتمعات ـ في السياسة كما في الاقتصاد ـ لا تتيسّر إلاّ بنهضة ثقافيّة يسوّي أمرَها مشروعٌ تربوي طموح، وتلخّصت المسألة متذئذٍ في إغناء حظ الناشئة من البقاء على مقاعد المدرسة لأقصى ما يتيسّر من المُدد قبل أن تَتَخلهم ضوابط الاستصفاء، ويتشرّد عن المدرسة منهم من كُتب عليه أن يتشرّد. وتجنّدت لتثبيت هذا المبدإ في قناعات كل الدول منظمات العمل الثقافي المشترك: عربياً وإسلامياً ودولياً، كما هي الحال على التوالي مع الألكسو والإيسسكو واليونسكو.

وطاف بمفهوم التعليم الأساسي من حناياه الاجتماعية والسياسية تصور تربوي ذو وزن إجرائي فأدّى بموجب ذلك دوراً هو في مكانة السّور المسيّج للبناء

الهيكلي العام، وقد تمثل هذا التصور في أنَّ استكمال مراحل التعليم الأساسي هو الكفيل بترسيخ ما يكون الطفل قد تلقاه من تثقيف عملي وتزكية فكرية، وما يكون قد استلهمه من صقل لغوي على وجه الخصوص. فالسنوات الست الأولى من عمر الطفل قبل ولوج المدرسة، ثم السنوات التسع الموالية فيما يعرف إجمالاً بديمومة التعليم الأساسي، هي الضامنة لرفع الأمية في بُعْديه: المباشر، وهو توفير المؤهل التربوي، وغير المباشر وهو الحُؤول دون أن يرجع الطفل إلى ما كان عليه قبل الاختلاف إلى المدرسة حتى لا يلتحق ـ يوم يغادرها ـ بمن لم يختلفوا إليها يوماً. إنَّ التعليم الأساسي يمثل إذن المدى الأدنى الذي يضمن الانتصار على ظاهرة النسيان التي هي من مستلزمات الطبع، فيكون عندئذٍ السلاح الأقدر على دحر الأميّة العائدة ما ظلّ ينأى بنا عما يجذبنا الطبعُ إليه.

ومن وراء ذاك المقياس السياسي والاجتماعي، ومن وراء هذا الضابط التنظيمي والتربوي، يثوي معيار لغوي محض، إذ في هذه اللحظة المعرفية تأتينا اللسانيات لتلقي أضواءها الكاشفات الساطعات على النواميس القابعة خلف الخيار التربويّ: ومدار كل ذلك اللغة. وليس غير اللغة. بل مدار ذلك سؤال هو حمّال أوجه، أعني سؤال المعنى: كيف يكتسب الطفل القدرة على تأديته بما ترضاه اللغة في أمان من اللَّبس لا تَشرد سهم القانص، ولا تتيه عن النبل أهدافها. ولكننا ما زلنا ـ على الصعيد العربي ـ لم نهتمّ بعد بدرس العلاقة الجدلية الحميمة نفسياً وذهنياً بين مراحل التعليم الأساسي وخصوصية اكتساب المهارة الأدائية بواسطة اللغة العربية حين تكون مستوفية لكل أشراط الإفصاح الإعرابي وقبل تلقّي القواعد النحوية بشكل نظري.

إنَّ ديمومة التعليم الأساسي في نظر عالم اللسان هي ضرورة اقتضائية لا نقاش فيها، فمن كبريات التجارب المعرفية العالمية ـ في هذا المقام ـ ما أخبرتنا به النظرية التكوينية في علوم النفس حين تبيَّن أنَّ النمو الذهني عند الطفل يتدرج من مرحلة حسيّة حركية مع نهاية السنة الثانية، إلى مرحلة التهيئة الإجرائيّة مع الرابعة، إلى المرحلة الحدسيّة مع السابعة وفيها يتجلى وعيه للمحاورة باللغة، إلى المرحلة الإجرائيّة المجسّمة وذلك مع الحادية عشرة، وعندها يتدرج النمو الذهني لدى الطفل نحو مكانة التوازن النهائي حيث يتسامى نحو الترتيبات الإدراكية الراقية في العمليات المنطقية والصورية.

عندئذٍ علينا أن نوازي بين هذا الارتقاء الذهني المتدرج من ناحية والملكة اللغوية في ارتساخها التدريجي لدى الطفل بعد أن تكون أبنيتها قد انسربت إليه من ناحية ثانية، فندرك أنّ بقاء التلميذ إلى سن الخامسة عشرة في ارتقاءٍ مطّرد طيلة تسع سنوات متتاليات بحسب تسع منازلَ تربوية هو الكفيل وحده بأن تبلغ تجربة الاكتساب اللغوي تمامها ولا سيما مع اللغة الإعرابية، فلا تنتكس الملكة التعبيرية على نفسها، ولا تنثلم مخزونات الذاكرة اللغوية في جدولها المعجمي أو في خاناتها الدلالية، ولا يختل التوازن التركيبي بين القدرة على استيعاب المسموع والقدرة على إنجاز المظنون. وعندئذٍ نتبين بجلاء ما أسلفناه من تضايف معرفي بين اللسانيات وتعليم اللغة من خلال التناظر المفهومي الحاصل بين التلقين والاكتساب: فهذا مرماه الطفل وهو محايث لصنعة عامل اللغة، وذاك مرماه المعلم وهو محايث لصنعة عالم التربية، وليس التعليم كالاكتساب في نظر اللغوي، ولكنهما كالشيء الواحد في تقدير المربي، بل صنوان. وبين هذا وذاك مسافة ما بين صانع الهدف من منطلق الحاجة إليه، والمتحفّز نحوه بدافع السبب يَسدّ بالغاية المنشودة أبوابَ ذرائعه عليه.

إنّ التجربة المعرفية المتمثلة ببعدها العالمي في اعتماد الحقائق النفسيّة عند البحث في أسس تعليم اللغات قد جاءت أول ما جاءت يوم أصبح مقرّراً أنّ المحصول اللغوي هو المعيار الأدق والأصلح لقياس الاستعداد العقلي لدى الطفل بحكم التلازم بين نمو اللغة لديه وتبلور الوسائل التعليمية الناضجة من حوله. وأصلحُ المقاييس كما علمتَ أصدقها وسوف ينضَج البحث اللساني عند العرب فيثبت في يوم من الأيام أنّ المهارة الإعرابية في الاكتساب اللغوي هي التي ستصقل عقول الناشئة صقلاً يجعلهم أقدر على استيعاب العلم الرياضي والعلم المنطقي وأقدر أيضاً على آليات الحاسوب بكل تجلياتها.

لقد سبق لويلارد أولسون منذ 1959 وهو يبحث في تطور نمو الأطفال[2] أن أشار إلى أنّ الأطفال مهما اختلفت الألسنة التي يكتسبونها، وتباينت الفصائل التي

---

(2) ويلارد أولسون، **تطور نمو الأطفال**، ترجمة إبراهيم حافظ والسيد محمد عثمان وسامي علي الجمال، عالم الكتب، القاهرة، 1962، صدر الأصل بالإنكليزية، بوسطن، 1959: *Child Development*.

تنتمي هي إليها، فإنّهم يمرُّون في تحصيلهم للأداء الصوتي بتدرُّج ثابت لا يتملك الباحث نفسه ـ أياً كان ـ عن الدهشة حالما يقف عليه ويقتنع بمدى اطراده: «فالأصوات المتحركة هي الغالبة في النطق المبكر للأطفال. ويبدو أنّ تطور صدور الأصوات المتحركة يبدأ في الجزء الأمامي من التجويف الفمّي ثم الجزء الخلفي بصورة منتظمة. وهناك من الشواهد ما يدل على أنّ التطورات الحركية الكبيرة المتصلة بعضلات الكلام تسبقُ التوافقات الحركيّة الدقيقة. فحركات اللسان الكبيرة التي تؤدي إلى نطق الأصوات المتحركة تسبق الملاءمات الدقيقة التي يستلزمها نطق الأصوات الساكنة من المنطقة الخلفية لتجويف الفم إلى المنطقة الأمامية، ويكون مصحوباً بالصقل أو التهذيب الذي يتضمن استخدام الأسنان وطرف اللسان والشفتين. ويبدو أنّ هناك تلازماً بين النمو اللغوي وسائر مظاهر النمو الحركي. فأصوات الهديل والمناغاة تحدث في حوالي الشهر الثالث عندما يتعلم الطفل رفع رأسه، أما الثرثرة غير المفهومة فتحدث في حوالي الشهر السابع أي في مرحلة الجلوس، في حين يقترن نطق الكلمات الأولى عادة بسن وقوف الطفل وحده. كما أنّ هناك أيضاً ارتباطات تشريحيّة واجتماعية وغذائية أخرى».

وينتهي أولسون إلى القول: «تعتبر اللغة تمايزاً لسلوك جزئي من استجابة كلية. فالأطفال يكشفون عن فهمهم للغة الآخرين قبل أن يستخدموا هم أنفسهم اللغة بوقت طويل. وعمليّة الاتصال المبكر بين الطفل وغيره من الأفراد تتضمن استخدام الجسم كله، إلاّ أنّ العناصر الزائدة في الاستجابة تقلّ شيئاً فشيئاً حتى تغدو الاستجابة الجزئية كافية للتدليل على ما يريده الطفل، وهذه العملية لازمة لاستدعاء استجابات الآخرين»[3]. كل ذلك يؤكد ما ذهبنا إليه من أنّ المعادلة النفسية بين اكتساب اللغة وارتقاء الملكات الذهنية هي من الكليّات التي بات من حق عالم اللسان أن يتملكها ضمن الحقائق المستقرة لديه والشاملة لكل التجارب اللغويّة والتربويّة مهما تباينت الأصقاع وتفاوتت فصائل اللغات، بل ومهما ترامت تخوم المناهج المستخدمة ولكن شيئاً ما ستظل عملية تلقين اللغة الإعرابية متفردة به سواء في مرحلة استيعاب الطفل للمسموع ثمّ إدراكه له أو في مرحلة تعاطيه الإفصاح عن رغباته بواسطة البناء الإعرابي.

(3) المرجع السابق، ص210-211.

فمن مستلزمات الاستقراء اللساني في تعليم اللغة من خلال التصوّر النفسي المعزول عن محيط التضافر المعرفي ما أغرقت فيه التجربة التلقينيّة التي اعتمدت مبدأ أسبقيّة الجزء على الكل حينما كان المعلم يعلم الأطفال حروف اللغة حرفاً فحرفاً حتى إذا اطمأن إلى رسوخها كلياً أو جزئياً شرع يؤلف منها الكلمة تلو الكلمة. يومها كان الظن أنّ الإدراك هو كالبناء المعماري في عالم المادة، يقتضي ترتيبه، فلا يستقيم كيانه إلاّ إذا ائتلفت أجزاؤه ائتلافاً متعاقباً على محور الزمن في تدرج يتلو المركّبُ فيه البسيطَ منه، ونعي الآن تمام الوعي أنّ الطريقة التحليلية التي تجاوزتها الأحداث تمثل تعطيلاً بيّناً لمراحل اكتساب اللغة العربية بحكم تراصف البنى لديها من الحروف العارية إلى الحروف المعجَمة ثم إلى الكلمة فإلى الجملة.

إنّ اللاوعي المعرفي كان قد زيّن للعقل التربوي أنّ الطفل بما أنّه كائن صغير يكبر فَعلَى اللغة بحكم ذلك أن تقفوَ خطاه فتذعن لنفس القانون: تبدأ أجزاءً تتنامى حتى تكبر فتصير كياناتٍ مستوية. وليس أدعى إلى الإشفاق في هذا المضمار من تلكم المساعي التي راح فيها بعض البحّاثة ينقبون عن نشأة اللغة الآدمية الأولى معتمدين قياس افتراضاتهم على ما يلحظونه من تنامي ملكة اللغة عند الطفل. فهذا كذلك: كله من القياس الخاطىء رغم ما يَبرُق به من مغريات(4).

إنّ البحث في تعليم اللغة ببناء الجزء على الجزء يخوّل لعالم اللسان أن يَسِمه ـ على المستوى المعرفي ـ بحقبة البحث في اللغة من خلال أصواتها، وهو الطور الذي شد آلية الاكتساب إلى تشوئية الكلمة قبل أي شيء آخر. لقد اهتدى الفكر التربوي ـ بفضل التضافر المعرفي بين الفلسفة، وعلوم النفس، واللسانيات، والبيداغوجيا العامّة والخاصة ـ إلى أنّ في تعليم اللغة على هذا النسق إهداراً لطاقات ذهنيّة شتى لدى الناشئة، وإسرافاً يناقض الاقتصاد في تصريف الطاقات النفسيّة والملكات الإدراكية عامة، وغفلة ليس كمثلها غفلة عن قانون الزمن إذ المسافات القابلة للاختزال ممتدة شاسعة. وعندئذ أطلقت عبارة الطريقة التحليليّة على منهج تعليم اللغة باعتماد مسار الجزء، وسمّيت الطريقة المقابلة بالطريقة التأليفيّة، وبعض أنصار هذه من المتحمّسين أمعنوا في نعت طريقة الجزء بشيء هو

(4) وهو ما يذهب إليه د. علي عبد الواحد وافي، **نشأة اللغة عند الإنسان والطفل**، دار نهضة مصر، ط4، 1980.

فيها فتحدثوا عنها بعبارة الطريقة التفكيكية لأنّها تبدأ بالتغاضي عن وحدة اللغة فتسلبها جوهر اتحادها بمجرد فكّ اللحام الذي بين مركّباتها.

وليس لعالم اللسان أن يقف عند عتبة الإشكال التربوي، وليس هو يفيد كثيراً إن هو اقتصر على الإشادة بالطريقة التأليفيّة واكتفى بتعضيد الحجج التربوية أو النفسيّة أو حتى الفلسفيّة المؤيدة إياها، فكل ذلك ـ لو حصل ـ تنفّلٌ منه لأنّ له أهله وذويه، ولكن صلاحيّاته المعرفية إذا أقدم على استخدامها تهديه إلى أمر هو غاية في الدقّة وغاية في الخطر: فتعليم اللغة باعتماد النهج التحليليّ يستند في مبعثه الخفيّ إلى اعتبار أنّ أصوات اللغة هي حروفها، وأنّ حروف اللغة هي أصواتها، وهو ما يقود ـ بحكم هذا التطابق ـ إلى اعتبار أنّ هذا «الحرف الصوتيّ» أو قل «الصّوت الحرفي» هو جنين المعنى، وينبني على ذلك أنّ الكلمة كالرحم تتخلّق فيها الأجنّة فيتماهى الصوت المقروع، والشكل المقروء، والدلالة المنبثقة في اللحظة السمعيّة أو المرئية تماهياً خالصاً.

وليس على بعض المنظّرين التربويّين من مأثم في أن ظنوا هذا الظن سابقاً، ولكن الإثم أن نتغافل عن أنّ في هذا الاختزال للأشياء نكراناً لمسافة شاسعة تقوم بين الصوت اللغويّ ـ من حيث هو حرف أو حركة ـ وبين شحنته الدلالية بما هي جزء لا يتجزأ من بناء المعنى: هذه المسافة هي التي جاء يسدّ بونها علم قائم بنفسه ضمن أفنان شجرة اللسانيات وهو علم وظائف الأصوات الذي يعبّر عنه بالصّوتميّة أو بالصّواتة فضلاً عن المصطلح الدخيل فونولوجيا وليس يُعقل أن نُسقط ما تمّ رسمه في مجال اللسانيات التطبيقية إلاّ إذا أكملناه بتلك الخصوصيات التي تسم بنية اللغة الإعرابية وتضفي عليها ضرباً فريداً من الآليات الإدراكية.

فلئن جاز لكل معلّم أن يعتبر اللغة مجموعة من الحروف ـ سواء أكان اعتباره ذلك عن وعي يقصد فيه المجاز، أم عن غير وعي بحقائق الأمور ـ فإنّ معلم اللغة لن يجد شفيعاً له إذا حاكى في هذا الاعتبار معلم أيّ مادة دراسية أخرى: إنّ على معلم اللغة أن يدرك بأنّ اللغة مجموعة صواتم قبل أي شيء، نعني أنّها مجموعة فونيمات، وأنّ علاقة الصوت بالمعنى هي ليست متماهية بالضرورة مع كيانات الحروف في وجودها الأدائي أو السمعي أو الخطيّ المكتوب

ولكن معلم اللغة الإعرابية سيجتهد مع الطفل في زرع الوعي بأن سلم الفونيمات مزدوج متناضد: فيه الحرف مستقرّ وفيه الحركة متحوّلة بحسب الخانات.

وإذا ما تسنى للطفل بعد ست سنوات دراسيّة أن يعرف مفاصل الكلام معرفة مَرْضيّة فإنّ اكتساب القدرة النهائية على التقطيع الفونولوجي وتمييز فضاءات الأداء اللغويّ لن يترسخ لديه إلاّ مع سن الخامسة عشرة إذا كان له فيها حظ الاسترسال في سنوات دراسية متعاقبة[5]. فاليوم نجزم أنّ المدرسة المألوفة في النظام التربوي القديم إن هي أهّلت الطفل لاكتساب التمييز الفونولوجي للغة فلن يكون ذلك إلاّ في مستوى تقبّل اللغة واستيعاب نماذجها، أما إعادة إنتاج أبنيتها ـ وبالتالي إعادة إنتاج دلالاتها ـ فلن يتسنى للطفل إلاّ إذا حظي بتجربة «التعليم الأساسيّ» أو ما يسدّ مسدّه وهذا أصدق على اللغة الإعرابية منه على أي لغة أخرى غير إعرابية.

اكتساب اللغة وتشوئية التركيب

من أوسع التجارب العالمية انتشاراً وأزكاها شمولاً في مجال تعليم اللغة تلك التي يمكن أن ننسبها اليوم معرفياً إلى دائرة اللسانيات بحد ذاتها، وكأنّها قد استلمت المبادرة في الأمر من يد علم النفس يوم كان في تضافره مع علم التربية يكاد ينفرد بالزمام في توجيه آليات تعليم اللغة، وما كان بوسع علم اللغة الإحراز على قدم السبق في هذه الحلبة لولا أنّه قد عرف مسلكه إلى التضافر المثمر الخصيب مع علم التربية فيما أصبح يعرف ـ ضمن المجالات المتمازجة الاختصاصات ـ باللسانيات التربوية.

ولقد استصفت هذه التجربة المعرفية كل ثمرات التضافر المعرفي التي نعرفها اليوم بين الفلسفة وعلم النفس والمنطق والسيميائية، فالكل مجمعون على أنّ التبصّر بأسرار اللغة على مناط العلم الحديث لم يعد ترفاً بين أهل الاختصاصات الأخرى، ولم يعد تبذّخاً فكرياً تتزيّن به استطرادات العارفين من أهل الأذكار، وإنّما هو قد أمسى ضرورة معرفية مطلقة. وهكذا سلّم الجميع في الأعماق بأنّ إبستيميّة العلوم تمرّ من بوابة إبستيميّة اللغة لأنّها لا بدّ أن تَعْبر جسر إبستيميّة

(5) من ذلك ما يرتسخ في ذهن الأطفال عندما يحفظون على الصغر دون أن يعوا دلالة ما يحفظون فتترتب أجزاء الكلام في ذاكرتهم على غير مفاصلها الحقيقية.

الدلالة من خلال سؤال المعنى. ولئن ظلت هذه الحقائق ردحاً من الزمن محلّ تشكّك فإنّ استواء النظرية العرفانية الإدراكية في مجال اللسانيات يمكن أن يقدّم عوناً مؤازراً يساعد على حسم الأسئلة المعلّقة.

إنّ كل ما تحقق اليوم من مكتسبات عند منطقة التقاطع بين دائرة المعرفة اللغويّة ودائرة المعرفة التربوية في مسألة تعليم اللغة، وفي قضية تحليل المدى الزمني الضامن لارتساخ النماذج التعبيرية نهائياً، إنّما يعزى إلى العتبة التي تخطتها اللسانيات في رسم معالم هذا المبحث المترامي الأبعاد: فلأول مرة نستطيع أن نقول إنّ الحواجز ـ الفكريّة منها والمنهجيّة والمعرفية ـ قد امّحت ما بين عمليّات ثلاث كانت متمايزة، كثيراً ما يتغاضى بعضها عن بعض: وصف اللغة، وتلقين اللغة، واكتساب اللغة. وبامّحائها سقطت الحواجز الفواصل بين عالم اللغة ومعلّم اللغة والطفل الناشىء الذي يسعى إلى اكتساب ملكة اللغة والارتياض بمهاراتها.

وبناء على كل ذلك نزعم أننا اليوم نعالج سؤال المعنى من خلال إبستيميّة الاكتساب، وبناءً على ما سبق أيضاً قد نفهم لِمَ كان علماء التربية وعلماء النفس يتجادلون: أولئك يقولون إنّ هدف التربية أن نعلّم الناس كيف يفكّرون، وهؤلاء يردّون: أفَوَسعنا أن نعلّم الناس كيف يفكّرون؟ وهذا ما أنطق ويلارد أولسون بالقول: «إننا كثيراً ما نسمع أنّ هدف التربية هو تعليم الناس كيف يفكرون. ولقد استطاع علماء النفس أن يصفوا لنا العمليات العقلية ويحللوها ويصنفوها. ويلوح أنّ التفكير يظهر على صورة انبثاق معقد للخبرة. ومما هو جدير بالاهتمام التأملُ في مدى صعوبة إثبات أنّ التفكير من حيث هو كذلك يمكن أن يُتعلّم إذا اتخذنا منه هدفاً مباشراً للتجريب»[6].

نفهم هذا وذاك لأنّ اللسانيات يومئذٍ لم تلج صلب دائرة الإشكال التربوي ولا سيما مع قضية تعليم اللغة، ولأنّ علماء التربية ومعلمي اللغات لم يكن من همهم أن يبحثوا في النظرية اللغويّة العامة، وإنّما كان قصارى منشودهم أن يحذقوا وصف اللغة النوعيّة التي هم بصددها في نحوها وصرفها وأصواتها حتى يلقّنوا الأطفال إياها. وإذ سبق لعلم تعليم اللغة أن يكتشف بنفسه سبل تطوير آلياته

(6) تطور نمو الأطفال، ص222.

فاهتدى إلى الطريقة التأليفيّة حيث الكلُّ يسبق الجزء في إيصال الطفل إلى الكفاءة اللغويّة، فإننا لا نستطيع الإمساك عن الربط بين هذا الاكتشاف وما آلت إليه النظرية اللسانية العامة من تأسيس للمنهج التوليدي، ومن ينظر إلى الأشياء على ملامحها البادية يَقلْ إنّه اللقاء على غير ميعاد، فهو إذن من المصادفات إذ يتفق للظواهر العلمية والمنهجيّة أن تتصادف على غير اقتران سببي، أما من يحفر تحت قواعد المعمار المعرفي بحثاً عن شبكة العلاقات الرابطة بين العلوم والمناهج في كل حقبة من حقب التاريخ الفكري فإنّه سيسلّم بداهة بأنّه لا مكان للمصدفة المحض ولا للعفويّة في الأحداث، فإن لم يكن هذا قد نادى ذاك، أو لم يكن ذاك هو الذي استدعى الآخر فلا بدّ أنّ عاملاً ثالثاً قد أوصل البعضَ إلى البعض.

لقد أقام سوسير نظريته اللغويّة ـ عندما أنجز قطيعته المعرفية مع اللسانيات التاريخية وَفق التعارض المنهجي ـ على ثنائية اللسان والكلام، فالأول هو الظاهرة النوعيّة التي تُنسب إلى الجماعة، والثاني هو الأداء الفرديّ الذي ينسب إلى المتكلمين بذلك اللسان فرداً فرداً، واللسان ـ عربياً كان أو إفرنجياً أو إنكليزياً ـ هو الكل المجرد الذي له طواعيّة التصنيف، وذلك بالانطلاق من تجلياته الكلامية على لسان الأفراد بمعزل عن خصوصيّاتهم الجزئية في نفس الوقت. ولذلك فاللسان هو نظام قرائني يكمن في ذهن الإنسان المتكلم به، وينجز به إجراءات تطبيقية صوتية سمعية.

أما تشومسكي فقد تخطى بالظاهرة اللغويّة منزلة الإنجاز الصوتي الأدائي كما يأتي به الأفراد، وألح على أنّها قبل كل شيء جمل تركيبية تُستخلص في ذهن الإنسان على شكل قوالب مجردة، ومن هذا المنطلق تحولت وجهة الدراسة اللغويّة فتخلت عن منهج البحث في اللغة من خلال أصواتها فكلماتها فجملها، وعكفت على فك أسرارها انطلاقاً من الجملة بما أنّها هي الخليّة الحيوية الأولى التي ينبني عليها الخطاب، ويأتلف بها النص، وتتحدّد حولها معالم السياق التركيبي، وتنجلي في فلكها قسمات المقام التداولي. وعند هذا المفترق بالتدقيق يتقاطع الجدولان المعرفيان على أرض المنهجيّة المتوازية: النظرية التوليدية في علم معرفة اللغة، والنظرية التأليفيّة في علم تعليم اللغة، كلا الجدولين ينطلق من خليّة الجملة التركيبيّة ليعود إليها لأنّها مجمع أسرار الكلام.

وهذا ما يجيز لنا القول: إنّ النظرية التربوية في تعليم اللغة لتجد أقوى معاضداتها في اللسانيات التوليدية، وإنّ النظرية التوليدية لواجدة أرقى تجلياتها في العملية التربوية المتحددة بتعليم اللغة، وعند هذا التوالج المعرفي تنبثق ـ كما نرى ـ نشوئيّة جديدة ضمن نشوئيات الاكتساب هي ما سنصطلح عليه بنشوئية التركيب. فالقدرة على تعليم اللغة ملكة ذاتية في الطفل تنبثق انبثاقاً بمجرد تهيؤ البيئة الموضوعيّة حولها، أي بمجرد وجود الطفل ـ السليم بحواسه ـ في وسط متكلم باللغة وهو ما نسميه بالحوض اللغوي. فكأنّ الملكة اللغوية لدى الإنسان طاقة ذات حركة انتشارية تنطلق من ذات الإنسان بحثاً عما به تتشخص في المحيط الخارجي، وهذا مدلول الصورة المجازية التي أطلقها تشومسكي يوم قال: «إنّ على الطفل أن يتعرض للغة» مستعملاً الصيغة التي تستعمل عادة عند الحديث عن العاهات أو عن ظواهر الانحراف كقولك: إنّ الطفل يتعرض للمغريات السلوكية، أو إنّ جسمه يتعرض للأمراض المعدية، فيكفي إذن أن يكون الطفل «عُرضة» للغة حتى يسكن في جسمه جنينها ويستفحل في دماغه «فيروسها». غير أنّ الذي يفوت المتابعين هو أنّ هذا الناموس الاكتسابيّ مطلق لا يعرف التقيُّد، معنى ذلك أنّه شامل للصنفين من الألسنة الطبيعية صنف الألسنة غير الإعرابية وصنف الألسنة الإعرابية، فيكفي أن تضع الطفل في بيئة فصيحة حتى يشبّ على الأداء الفصيح بكل حيثياته الإعرابية.

إنّ نشوئية التركيب تقوم على انبثاق القوالب التجريدية للغة بينما كان تصور الماضي لتعليم اللغة قائماً على مبدإ المحاكاة للصيغ المترددة على مسامع الطفل الساعي إلى اكتساب اللغة، وبين التصورين فرقٌ ما بين الذي كان يراه الفلاسفة قبل ديكارت حتى ظنوا أنّ تأويلنا للكون يعكس شكل الأشياء في العالم الخارجي، وما ذهب هو إليه من أن تأويلنا للعالم مبني على أنساق تمثيليّة تأتينا من بنية الذهن القائم فينا نفسه. فإذا أمعنا النظر مجدداً في قضية تعليم الطفل لغته، وما يتعين في ذلك من أطوار تمر بها العملية التوجيهية حتى يتسنى لنشوئية الاكتساب أن ترتسخ لديه، أدركنا بيقين أنّ ما كان يعرف بمرحلة التعليم الابتدائي لا يصل بالطفل بعد ستّ سنوات دراسيّة إلاّ إلى تمثّل الأبنية التركيبيّة ثم إعادة إنتاجها على شكل الصور المنسوخة، وهذا يتمّ في سياق تدرج الملكات الذهنيّة نحو المماثلة، وذلك مع مشارف سن الثانية عشرة: فعندئذ تتناظر قوالب اللغة

المستقلة بنيوياً بذاتها مع ملكات التجريد التي لا تكون قد تخطت عتبة القرائن المتماهية. فإذا أخذنا في الحسبان أنّ الطفل العربي يعيش الثنائية اللغويّة بين عاميّة منحدرة من الفصحى ولغة نظامية هي التي يتمّ على أساسها التكوين التربوي في المدرسة أدركنا ضرورة امتداد اختلاف الطفل إلى الدراسة على مدى سنوات التعليم الأساسي.

أما مع المرحلة العمرية من الثانيةَ عشرةَ إلى الخامسة عشرة حين تتطابق مع المنضدة الدراسية التي هي من الصف السادس إلى الصف التاسع فإنّ الطفل يكون قد ارتقى في نموه الذهني نحو ملكات التجريد الخالصة: تلك التي تسمح له بفك المتقارنات وإعادة توزيعها ثم تثبيتها على الشرائح الصورية المختلفة، وهذا معناه أنّه يتدرج نحو اكتساب القدرة على إيقاع الملاءمة بين مخزونه الاستدلالي وضغط الحاجة التي يجد نفسه حيالها. وعند هذه المرتبة سننتبه إلى حصول موازاة عجيبة في المجال اللغوي وهي أنّ الطاقة التوليدية لدى الطفل تكون قد تنامت ـ مع سِنّ الثانية عشرة ـ إلى حدّ إعادة إنتاج القالب التركيبي على نحو ما تمّ اختزانه مما مرّ عليه، ولكن ارتقاء الملكة الأدائية إلى مستوى فك المتلازمات وإعادة بناء الجمل المتراكبة ـ بحيث يزرع فيها التلميذ تشابكاً نسقياً جديداً أو يسكبها على قالب من التعاظل لم يسبق له أن اقتفى أثره ـ لا يحصل إلاّ في تلك المرحلة الثانية التي على مدارها يقوم جوهر المدرسة الأساسية.

وهنا نتبين كيف يمكن أن يفيد المخططون التربويون من مكتشفات البحث اللساني إذا هم عملوا على ربط تصوُّرهم في تعليم اللغات بتصور زملائهم اللسانيّين منذ تضافُر عمل هؤلاء بعمل علماء النفس. فنظام التعليم الأساسي ـ المسمّى اصطلاحاً بالمدرسة الأساسية ـ لا ينبغي أن يبحث عن علّة وجوده في مجرد استطالة المدة الزمنية التي يقضيها التلميذ مختلفاً فيها إلى مقاعد الدرس إذا كان قدَرُه أن ينقطع عن التعلم يوماً من الأيام، ولا في مزيد التثقف مع مزيد النضج البدني استعداداً لتعاطي نشاط مهني أو حِرفي، ولا حتى في مبدإ تثبيت مكتسباته الدراسية لقطع الطريق أمام أي أميّة عائدة رغم ما في هذا المبدإ من نبل اجتماعي وما له من وجاهة معرفية، وإنّما على أهل القرار القائمين على أنظمتنا التربويّة أن يجعلوا التعليم الأساسي سلّماً متدرجاً بذاته نحو بلوغ الطفل المرتبة التي يملك بها نهائياً أداته التواصليّة المثلى ألا وهي اللغة.

إنّ التعليم الأساسي ليس حضوراً إضافياً في المدرسة، ولا هو اقتطاع لجزء من تعليم المرحلة الثانية ـ المسمى بمرحلة التعليم الإعدادي والموافق قديماً للمرحلة الأولى من التعليم الثانوي ـ ثم إلحاقه بالتعليم الابتدائي، إنّه ليس عملية جمع: طرفاها ستٌ وثلاثٌ من السنوات وحاصلها تسعٌ من السنين الدراسية، ولكنه مختبر واسع ومتدرج إذا احتُرمت فيه نواميس النموّ الذهنيّ، والنضج النفسي، والارتقاء التعبيريّ انتهينا في مجال تعليم اللغة إلى محصول تربوي تتحقق معه نشوئيّة التركيب بما يستجيب معه الطفل إلى كل مستلزمات المقام التداوليّ، وبما يتأهل معه لنمط آخر من إبداعيّة اللغة هي ليست فقط إبداعية البنى الإبلاغية، وإنّما هي أيضاً إبداعيّة البنى الأسلوبية حيث تتوازى طاقة الطفل في صياغة اللغة مع طاقته في ابتكار صورها الأدائية والفنية.

اكتساب اللغة وتجليات المعنى

إنّ على الجميع ـ مخططين وتربويّين ـ أن يسلّموا بأنّ المدرسة الأساسيّة بالنسبة إلى النظام الموروث تقوم في جوهر فلسفتها على مبدإ الإضافة النوعية لا على مجرّد الإضافة الكميّة. ولئن تجلّى هذا بوضوح في مستوى اكتساب الطفل لقوالب اللغة وبناها التركيبية بحيث يغدو قادراً على تصريف مهاراته الأدائية وحذق أساليب الصياغة التعبيرية بحسب الحاجات المستجدة من حوله عندما يستكمل حظه من التعليم الأساسي فإنّ الأمر في مجال انبثاق الدلالة واتضاح معالمها عبر عمليات التمثل سيكون أكثر خطراً وأشد إثارة لأنّه أدق وأخفى عندما يتعلق الأمر باللغة الإعرابية.

إنّ الطريق إلى نشوئية الدلالة طريق شائكة وملتوية في نفس الحين، وهذا إشكال لا يحسمه علم اللغة بمفرده، ولا تعين على إيضاحه علوم النفس مجتمعة، ولكن العلمين حين يلتقيان يتوصّلان إلى إنارة أضواء تكشف بعضاً من أسراره، وهذا اللقاء يكون معرفياً خالصاً ضمن ما يتضح من تضافر العلوم وتوالج مقارباتها المنهجية، وخير ما نالت المعرفة المعاصرة من ذلك اتضاح ملامح علم جديد هو المسمى عند بعضهم علم النفس اللغوي والذي نصطلح عليه باللسانيات النفسية، وبين المصطلحين مسافة ما بين إعطاء الاعتبار الأوثق إلى الجانب النفسيّ أو إسباغ الاعتبار الأمكن على الجانب اللغوي، وقد حاول بعض الباحثين أن يتخطى هذا

الإشكال فصاغ ـ على قالب النحت والتركيب المزجي ـ عبارة «السيكو ـ لساني» ناعتاً بها هذا الحقل المعرفي.

إنّ من أهم التجارب العلمية على الصعيد الإنساني ما جاءتنا به محاورات المعرفة اللغويّة والمعرفة النفسية. ولقد تسنّى استثمار حصيلة ذلك في حقل تعليم اللغات استثماراً متزناً، فكان من كل ذلك تغذية راجعة على المناهج التربوية ثم كان معه نظر جديد إلى آلية الاكتساب اللغوي لدى الطفل على الخصوص. وصادف أن تجسّم اللقاء المعرفي في أجلى الصور التي ينشدها تضافر العلوم وتمازج الاختصاصات، وذلك يوم التقى الرمزان المستقطبان لجاذبية التأثير المعاصر: رائد المعرفة التكوينيّة في مجالي البحث النفسي والبحث الإدراكي جان بياجيه، ورائد المدرسة التوليدية في حقل اللغويّات المتصلة بالبحث في بنية التفكير ونظرية المعرفة نوام تشومسكي.

تمّ ذلك في اللقاء الشهير الذي نظمه مركز روايومون من العاشر إلى الثالث عشر من أكتوبر سنة 1975 ونادى إليه كبار المختصين العالميّين في شتى المعارف المعنية بالإنسان: من الفلسفة والأنتروبولوجيا إلى علم النفس ونظريات التواصل، ومن اللسانيات وعلوم المجتمع ونظريات الإدراك إلى فرضيّة الذكاء الصناعي والرياضيّات، فضلاً عن علوم الفيزياء والكيمياء والبيولوجيا. وكان الجميع يتحاورون، وكان أغلبهم يحاور بياجيه وتشومسكي، وكانا معاً يتحاوران فيتجادلان، وكانت الحصيلة مصنّفاً صدر بعد أربع سنوات هو من أنفس ما ائتلف خلال تلك الحقبة وظل معدوداً من روائع الفكر الإنساني.

ويكفي الوقوف على ما اختير له من عنوان حتى ندرك أهميته في مقامنا المخصوص هذا: **نظريات اللغة ونظريات التعلّم**(7). ثم يكفي أن نستذكر بأنّ المؤسسة التي نظمته وهي مركز روايومون تسمي نفسها بشعار مداره: «نحو علم للإنسان» أو لنقل «نحو علم بالإنسان» حتى نتقي التباس النسبة بين الإنسان والعلم، فالمقصود هو البحث عن المعرفة الشاملة لقضايا الإنسان من حيث هو

(7) *Théories du Language-Théories de l'Apprentissage*, le débat entre Jean Piaget et Noam Chomsky, Centre Royaumont pour une science de l'homme, Paris, éd. Du Seuil, 1979.

إنسان، مما يوحي بحرص شديد لدى القائمين عليه في أن يتناسوا الحواجز المألوفة بين العلوم، وأن يتغاضوا عن المفارقات المنهجية التي يمليها كل علم في مسافةٍ ما يقطعه بين العلل الدافعة والغايات المطلوبة. وفي كل ذلك تجسيم أمثل لشيئين اثنين: مبدإ تضافر المعرفة أولاً، ومستلزمات البحث الإبستيمولوجي ثانياً.

فلو رام بعضنا أن يحوصل ثمرة هذا المجلد الذي بلغ فيه الاكتناز منتهاه لصوّرها في سلك تمسكه من طرفيه وتراوح بين المقبضين إذا سرّحته باعدتَ بين الطرفين، وإذا أدرته قرّبت بينهما حتى يتماسّا. فأما الطرف الأول فهو العلة التي اجتمع الكل على هاجسها، ومدارُها سؤال الدلالة كيف تنشأ وكيف نلتئم على معادلتها. وأما الطرف الثاني فهو الغاية التي انتهى إليها الجميع، ومدارها أنّ الاكتساب اللغوي والاكتساب المعرفي متماهيان تماهياً على الحقيقة لا على المجاز. وارتدّ على الأمر مبعثه: ألاّ سبيل إلى علم بالإنسان ولا إلى علم في خدمة الإنسان إلاّ عبر جسر اللغة، وكل القضية ـ بعد سلامة بنى الكلام واستقامة التركيب الأدائي على لسان الطفل ـ في استصفاء خلاصات الدلالة: من اللغة نحو ما بها نعبّر عنه، ومن المحيط الخارجي نحو اللغة فيما يعود إليها منه عبر مطابقة السياق الكلامي للمقام التداوليّ.

لقد استقر في قناعات علماء النفس «أنّ تكوين المدركات الكلية يسير في خط متصل من البسيط إلى المعقّد، ومن المحسوس إلى المجرد، ومن اللامتمايز إلى المتمايز، ومن المفكّك إلى المنظّم، ومن الذاتيّ المَرْكَزِ إلى الاجتماعي». أكد ذلك منذ 1956 روسال في مؤلفه: **الأطفال وهم يفكرون** بعد تجارب قام بها ضمن التطبيقات التربوية للحقائق النفسية، واعتمد عليه في ذلك أولسن كلياً[8]، وتطورت في الأثناء الأبحاث المتصلة بالتمثل الدلالي، وجاءت بعض حصائلها في استثمار «نفسي ـ لغوي ـ تربوي» كان من أقربها منالاً في اللغة العربية رسالة الباحث الغالي أحرشاو عن **الطفل واللغة** وفيها يستخلص ما يلي:

«يكتسب الأطفال المتراوحة أعمارُهم بين الرابعةِ والثانية عشرةَ التمثلات

(8) **تطور نمو الأطفال**، ص222.

الدلالية للأفعال عبر مرحلتين أساسيتين، تمتد أولاهما من الرابعة إلى التاسعة تقريباً، وهي ذات طابع كلي محسوس تغلب على عناصرها البؤرية والصيغية مظاهرُ الاتصال عوض الانفصال، ومظاهر التغيّر والتحول عوض الاستقرار والثبات، الأمر الذي يستحيل معه تحقيق شروط تنظيمها أو التوليف بين عناصرها المختلفة على شكل تمثلات محددة وثابتة. وتمتدّ ثانيهما من التاسعة إلى الثانية عشرة، فخلالها تأخذ التمثلات الدلالية طريقها إلى التجريد، حيث تصبح على شكل تمثلات دلالية ثابتة ومجردة، مكتملة العناصر والخصائص، ومنفصلة الصيغ والبؤر، ومستقرّة التوجهات والارتقاءات، وقابلة للتطبيق والتعميم على مختلف الأوضاع والمواقف بما في ذلك تلك التي لم يألفها الطفل»[9].

إنّ من وراء هذا، ومن وراء ذاك، ومن وراء هذا وذاك مجتمعيْن لتثوي مسألتان دقيقتان: أولاهما تخص مدى صدقية القول بأنّ انبثاق الدلالة في ذهن الطفل لا بدّ أن يمر من المحسوس إلى المجرد، والثانية تتصل بما تؤول إليه تجليات المعنى طبقاً لآلياتها وذلك خلال الشريحة العمرية من الثانية عشرة إلى الخامسة عشرة وهو ما يوافق مرحلة استكمال التعليم الأساسي من الناحية التربوية.

لقد سبق أن عرضنا في المسألة الأولى مستخلصات تجربة تربوية لسانية[10] أفضت إلى التأكيد بأنّ طاقة التجريد الدلالي لدى الطفل ليست مرتهنة البتة لا بالتدرج العمري المرسوم وفق المقاسم الدراسية ولا بتوفير المرتكز المادي المحسوس ضرورة، وإنّما تتحدد حظوظ الاستعداد الذهني المولّد لانبثاق الدلالة الخالصة كلما تكاملت عناصر الملكة اللغويّة المعبرة من حول الطفل عن البيئة الواقعية المحيطة به بحيث تصبح المهارة الأدائية جزءاً من السياق التداولي، ولذلك اعترضنا على العادات التربوية السائدة في رياض الأطفال والتي تحظر استعمال اللغة العربية الفصيحة حظراً مطلقاً.

---

(9) د. الغالي أحرشاو، **الطفل واللغة**،
الكتاب الأول: تأطير نظري ومنهجي للتمثلات الدلالية عند الطفل.
الكتاب الثاني: نمو التمثلات الدلالية لبعض الأفعال في اللغة العربية عند الطفل.
المركز الثقافي العربي، بيروت ـ الدار البيضاء، 1993، ص341.

(10) **قضايا في العلم اللغوي**، الدار التونسية للنشر، 1994، انظر الفصل الأول: العلم اللغوي والمسألة التربوية، ص13-69.

واليوم نتبين بمزيد الكشف والتمحيص أنّ فرصة استكمال التعليم الأساسي ـ بوصفه جزءاً لا يتجزأ من التحصيل الدراسي المسترسل ـ هي الكفيلة وحدها بأن تثبّت الكلمات في خاناتها الدلالية المستوية، وهي القادح لشرارة المعنى في أدق خصائصه كي يتجلّى فينصهر في الكفاءة الإنجازية لدى التلميذ. وإذ قد أسلفنا بأنّ نشوئية التركيب لا تستوفي حقّها إلاّ مع استكمال المرحلة الأساسية من الاكتساب اللغوي، وأسلفنا أيضاً أنّ النمو الذهني سيبلغ عندئذٍ مرتبة الاستخلاص الصوري بِجُلّ عملياته المتعاظلة، فإننا سنسلّم بأنّ انجلاء حجب المعنى سيتحقق في هذه المرحلة الدقيقة التي هي لبّ التعليم الأساسي، وهو ما سترسو به قواعد الانتظام الدلالي، ولا مجال لاستواء المعمار الفكري والثقافي إن هو لم يتأسس على هذه القواعد المستحكمة.

إنّ على الذي يريد أن ينطق بصلاح أي نظام تعليمي، أو يصدح بوجاهة استثماره وصدقية نتائجه، أن يتحرى أمر نجاعته في تشكيل المخزون الثقافي المبشر بنهضة فكرية متنامية، وليس من مشروع حضاري طموح إلاّ وهو متقيد بمشروع تربويّ متين، وليس من تخطيط تربوي بصير إلاّ وقلب الرحى فيه هو اللغة. وطُفْ بألف مقياس فارق يفصل المجموعات البشرية بين نامية ومتنامية، أو بين متقدمة ومتقاعسة، أو حتى بين راقية ومتهافتة، فلن تجد أصدق من معيار الأداء اللغوي: ساعة ترى ناشئة القوم على يمينك يفصحون في غير تردد ولا كلل فيأتون بألسنتهم ما تخال أنّه من «لغة الكهول» وأنت غافل، وترى على شمالك ناشئة يتلكؤون إذا همّوا بالحديث، ويرتبكون إذا طفقوا يحاورون فإذا باللغة على لسانهم مبتلاة يُدركها النصَب ويَشدّها الإعياء. وكم كان يرقى الطفل العربي بنفسه ويرقى معه فكره ووعيه لو أنّه ينشأ على الاكتساب اللغويّ الفصيح بكل مقاييسه، بل كم كان ذهنه يصفو لو أنّه امتلأ نفسانياً بمحيط لغوي سليم التداول!

ولَشدّ ما تتأمل مقام الألفاظ في سياقها محاولاً استصفاء دلالتها التي تعرفها لها، أو مستنبطاً لها معانيَ تقول: إنّها منبثقة انبثاقاً على الاستعارة أو على المجاز، فلا يسعفك المقام بما أنت منقّب عنه، وتتذكر عندئذٍ أنّ الكهل إذا غابت عنه الدلالة وهو يسمع أو يقرأ، وانحجبت عنه فلم تصبْه ولم يُصبها، استطاع أن يمسك أمرَه ويمهل استقبال الرسالة مؤجلاً الفهم وإن عادت عليه من ذلك مشقة عاتية، ولكنَ الطفل إذا انحجبت عنه الدلالة لم يتردد في أن يصنع المعنى في

لحظته، وليس من همه أن يعيَ بأنَّ في صنيعه قسراً على اللغة واعتسافاً لها. وستحار في أمرك لأنَّ الطفل الذي لم يستوِ معمارُ اللغة لديه سيمازج بين استذكار للدلالة من مخزوناته القائمة، وارتجال للمعنى بقانون الاضطرار، فتأتي اللغة على لسانه بوظيفتين: إعادة إنتاج الدلالة حيناً واصطناع المعنى بأي ثمن أحياناً أخرى. عندها تعرف أنَّ سؤال المعنى حمّال دلالات وجوّاب تأويلات. وعندها تعرف أيضاً أننا في أوطاننا ما لم ندرك أنَّ التاريخ بالرجال، وأنَّ الرجال بألسنتهم فلن يكون مشروعنا التربوي والحضاري في مأمن من الانتكاس.

المشروع التربوي ووظيفة اللغة

لا تؤدي اللغة وظائفها الحضارية السّامية إلاّ بوضوح دلالاتها، ولا تتضح دلالاتها إلاّ إذا أولينا المعنى حقه من الضبط والتقييس، وإذا كانت كل نهضة حضارية وقفاً على مقوماتها الثقافية، وكانت التربية هي النُسغ المتجدّد الذي يروي بمائه جداول المعمار المعرفي، تجلّى لنا كيف أنَّ سؤال اللغة هو قلب الرحى في كل مشروع تربوي، وأنَّ سؤال المعنى هو الجوهر في سؤال النهضة الفكرية الحضارية، وتجلي لنا أيضاً كيف أنَّ اللغة العربية لا تستوفي أشراطها في بناء أركان الهويّة الحضارية إلاّ إذا جاءت سليمة طليقة.

فلا غروَ أن نقول إنَّ المشروع النهضوي يبدأ من وظيفة اللغة التي بها يتحدد العلم، ولا تنهض الأمم إلاّ بالعلم، ولا يزدهر العلم إلاّ بمؤسساته، ولا تستقيم مؤسسات العلم إلاّ بنظام تربوي قادر على المزاوجة بين عنصرين كأنّهما متناقضان: عنصر الاستقرار وعنصر التطور المستمر. ولا سبيل إلى أن تتأهل المؤسسة التربوية إلى مرتبة الجهاز المتحرك الفاعل إلاّ إذا تحددت الوظائف الأساسية التي يعمل في ضوئها النظام التعليمي، والتي تستطيع أن تحافظ على التوازن بين طرفي المعادلة الصعبة: معادلة الثوابت والمتغيّرات.

ولكن هل من سبيل إلى أن يستقيم صرح البناء التربوي دون أن يستقيم عماده الذي هو عليه يدور، وبه يستوي، ألا وهو أداة الإفصاح ووسيلة الأداء وآلة التواصل: على الوفاق أو في الخلاف، على اليقين أو بين شكّ وجحود، بغاية الإقناع أو على معنى الاستدراج، بل قل مختصراً: هي آلة الحرب وهي آلة

السلم، هي أداة النسف كما هي أداة التشييد، إنّها اللغة: جنينها المعنى، ووليدها العلم، ورحابها المدرسة.

غير أنّ الوظيفة الملقاة على كاهل المؤسسة التعليمية تتنوع وتتدفق تبعاً للبيئة التي تتنزل فيها، وتبعاً لطبيعة المجتمع الذي تكون فيه، وللحاجات التي تحفزه والغايات التي يتحرك نحوها. وهذه الفروق النوعية هي التي تعطي لكل مجتمع سماته وتطبع ناشئته بشمائل تربوية متفرّدة. ولعلّ أولى وظائف المؤسسة التربوية في مجتمعنا العربي هي الوظيفة المعرفية، وهي التي تضمن للإنسان العربي مسلك الخروج من الفطرة بالطبع إلى الارتقاء بالتمدّن، فهي جسر العبور من الثقافة الطبيعية إلى الثقافة العقلية، وحول هذه الوظيفة مفاهيم عدّة تطوف المصطلحات بينها لتعبّر عن أوجهها العملية والظرفية والجوهرُ واحدٌ. فإلى هذا الحقل الوظيفي يشير الناس عادة عندما يتحدثون عن التعليم أو التنشئة أو التكوين، بل وحتى عندما يتحدث البعض منهم عن رفع الأميّة.

والوظيفة الثانية للمؤسسة التربوية هي الوظيفة الأخلاقية، وبها تتجه إلى جملة القيم التي تعيش عليها المجموعة البشرية في إطارها النوعي المرتبط بسياق تاريخي وحضاري محدد، أو في إطارها الكوني الشامل، ومرمى هذه الوظيفة هو السلوك العملي المستند إلى إلهام الروح ونداء العقل وصوت الضمير. وبهذه الوظيفة ترتبط وظيفة أخرى هي المنشأ لها والامتداد في آنٍ واحد، ألا وهي الوظيفة الروحية، وتتمثل في توفير ما به ينغرس الجيل الناشىء في أبعاده الحضارية بحيث يتشبع بالأصول الثقافية التي هي المقوّم لذاته، والركيزة لسلوكه، والمنطلَق لآفاقه المنشودة في فضاء المستقبل. أما الوظيفة التالية فهي الوظيفة المجتمعية، ونعني بها اندراج الفرد في سياق المجموعة الأولى التي ينتمي إليها حيث يتم قياس وزنه الوظيفي في بناء الهرم الاجتماعي، وهي التي ما انفكّت تتحول إلى معيار يُسْبَرُ به مدى تلاؤم الجهاز التعليمي مع إطاره الاجتماعي، وإليها يشير الناس عندما يتلفظون بمصطلحات التشغيل والتوظيف وتفتّح المدرسة على المحيط.

أفمنا من يرى واحدة من تلك الوظائف التي عدّدنا ـ سواء أكانت المعرفية منها أم الأخلاقية أم الروحية أم المجتمعية ـ بوسعها أن تتكامل عند الفرد وتتنامى منذ عهد النشأة ومراحل التكوين دون أن تتلازم مع أداة الإفصاح في جليّ صورها

ومُحْكم دلالاتها وناصع مرسلاتها ولَطيف إيماءاتها؟ أفبعد هذا يجادل مجادل في أنّ الوظيفة الجوهرية للمؤسسة التربوية ـ والتي هي أم الوظائف ـ إنّما هي الوظيفة التعبيرية بكل تجلياتها من الأداء البريء، إلى الإفصاح السخيّ، إلى الإيعاز الضمنيّ. ولكنها الوظيفة التي لا يجوز تصنيفها بين الأخريات إلاّ على التسامح، وإلاّ لما استسيغ ترتيبها لأنّها لازمة لها جميعاً، ولزومها من الضرورات المطلقة.

كل ذلك مندرج ضمن سُلّم البديهيات العامة والخاصة، ولكن الذي يمثل مشكلاً عويصاً في مستوى الوعي الفردي والجماعي إنّما هو سُلّم الترتيب بين تلك الوظائف المختلفة التي نطالِب بها كلّنا المؤسسةَ التربوية خارج نطاق الوظيفة الأدائيّة. والمشكلة الأشد استعصاء هي أنّ كل طرف في المجتمع يرتّب هذه الوظائف حسب سلّم من الأولويّات الخاصة ولكنه سلّم غير قارّ، فالطرف الواحد من الأطراف المكوّنة للمجتمع كثيراً ما يَعِنّ له التصرّف في سلّم الترتيب من ظرف لآخر بحسب الموضوع الذي يدفعه لإرسال الحكم وبحسب الغاية التي تضطره إلى تصنيف تفاضليّ ما.

وهكذا ترى البعض من أصحاب الرأي وحملة الأقلام في مجتمعاتنا يعتقد ساعة أنّ على المدرسة أن تثقّف قبلَ كل شيء، وذلك بصقل المواهب الذهنية، وترويض الملكات الإدراكية بصفة مطلقة، ويعتقد ساعة أخرى أنّ على المدرسة أن «تربّي» قبل كل شيء، وذلك بتهذيب السلوك وترسيخ الأخلاق في الحياة العامة، ثم تراه يعتقد ساعة ثالثة أنّ على المدرسة أن تَغْذوَ النفسَ بالإلهام وتسعفنا بالمدد الروحي الذي به يتعمق الشعور بالانتماء الحضاري في أبعد أغواره، ولكنك تراه ساعة أخرى ينادي بأنّ على المدرسة ـ مع كل ما سبق أو على حسابه ـ أن تهيّىء الناشئة إلى الحياة العملية عن طريق تكوين موائم لحاجيّات التنمية في البلاد، ومتناسق مع معادلة سوق الشغل في المجتمع.

والحقيقة أنّ المقارنة ـ في الأدبيّات العامة ـ كثيراً ما تفتقر إلى تجانس في المقاييس. وبدون انسجام في الضوابط يتعذر إجراء الموازنة بين الأشياء، ويمكن لنا بصفة مبدئية التأكيد على أنّ للوظيفة الانتمائية أولويّة حضارية إذ تقترن بمقومات الذات وثبات هويّتها وصمودها في مواجهة الاستلاب، وأنّ للوظيفة المعرفية أولويّة طبيعيّة إذ ترتبط بمحور الزمن التاريخي، وأنّ للوظيفة الأخلاقية أولويّة اعتبارية

ولذلك سميت المدرسة مؤسّسة تربويّة، وأنّ للوظيفة المجتمعية أولويّة إنمائية لشديد ارتباطها بالبنية المَعاشية وبالواقع الاقتصادي.

ولكننا ـ ونحن نجادل في كل ذلك أو نعقد عليه وفاقاً تاماً ـ نكاد نكون متواطئين أو كالمتواطئين على مسكوت عنه حقُّه أن يكون من المصرَّح به، ألا وهو ثقل الأمانة في صيانة اللغة التي بها الانتماء، وبها المعرفة، وفي قوالبها تُسْبك الأخلاق، وعلى محكّها تصقل المدارك وتشحذ المهارات.

هذا وإنَّ الرهان على التعليم في وطننا العربي وما رافق ذلك من نموّ في عدد السكان، وارتفاع في نسبة الجيل الناشيء، ثم ما طرأ على العملية التربوية من تعقُّد في ضوء التقدم الحضاري والثورة العلمية والتقنية، كل ذلك يحتّم علينا السهر الدائم على تطوير نظامنا التربوي بما يكفل له متانة المضمون وجدوى المردود وفاعليّة التأثير، فقضية التعليم من أمهات القضايا المصيريّة التي تواجهها أمتنا العربية، إذ هي تخصّ كل فرد منا: الطفل المتعلم، ووكيل أمره، والمعلّم، ووليّ أمر الجماعة. فكل أولئك معنيّون بالمسألة التربوية عناية لا تكاد تتفاوت لا في مداها ولا في كثافتها: وهم بذلك جميعاً معنيّون حتماً بعماد التربية الذي هو اللسان.

ومن المسلّم به أنَّ على المدرسة الابتدائية أن توفّق بين مهمّة التكوين الأساسي الذي يُرسي قواعد استصفاء النخبة ومهمّةِ نشر الحدّ الأدنى من المعرفة بما يزيل الأميّة نهائياً، وأنَّ على المدرسة الثانوية أن توفّق بين إبراز الكفاءات القادرة على الارتقاء الفكري والعلمي، وعلى توفير القدر الكافي من التكوين الذي يجعل المعرفة المتوسطة قاطعاً مشتركاً بين كلّ العاملين في ميادين النشاط اليومي، وأنَّ على الجامعة أن تضمن الإشعاع الحضاريّ الذي تصبو إليه أمّتنا وذلك بواسطة تركيز الثقافة الأصلية، وإبراز المهارات ذات الكفاءة الراقية.

على أنَّ الجامعة مدعوّة لدينا أيضاً إلى توفير ما يحقّق النهضة الاجتماعيّة والاقتصادية مع حفظ التوازن بين العنصر الإنساني والعامل التقني، وبذلك يتسنّى للجامعة استخلاصُ ذوي المواهب العالية لتمكينهم من إدراك أعلى مراتب العرفان حتّى يسهموا بالبحث والاكتشاف في العطاء الإنساني الشامل بعد فراغ كدّهم من صقل أداتهم في التعليم والتحصيل، وفي التدبر والإبلاغ.

ومما لا مراء فيه أنَّ وظيفة الجامعة تقترن اقتراناً متلازماً بخططنا الرامية إلى النهوض بالبحث العلمي حتى نسترجع منزلتنا، ونصبح عنصراً مشاركاً في إنتاج المعرفة الكونية، مثلما كنّا على مدى قرون عديدة. ولا يخفى على ذي بصر أنَّ لدينا نحن أبناء الأمّة العربية مقدّرات هائلة: من مخزون الثروة الطبيعية، وغناء البنى الجغرافيّة، ووفرة الطاقات البشرية، وكل ذلك من شأنه أن يؤهّلنا إلى منزلة حضارية مرموقة. ثم إنَّ تأصيل البرامج في كل المستويات التعليمية سوف لن يحقق أهدافه إذا لم يصحبه تعهّد للطرق البيداغوجيّة، فمما أصبح مسلّماً به في العصر الحديث أنَّ التربية قد اكتسحتها ثورة منهجيّة في وسائل التبليغ وأدوات الإيصال وطرق إقحام التلميذ في تقبّل المعرفة وإنتاجها، وهذه القضية المبدئية تستوجب إيلاء المربي أقصى درجات الرعاية بدءاً بتكوينه وظروف انتدابه، ومروراً بتعهده، ووصولاً إلى دعم حوافز المثابرة لديه.

فإذا ما تحقق كل ذلك مستنداً استناداً تاماً إلى وسيلة الإفصاح، وأداة الجدل، وآلة الخطاب، وجهاز البث والاستقبال، ومحرك الفهم والإفهام، والردع والإقناع، والحث والتسيير، والجلب والترويج، والاستقطاب والإشعاع: تيسّر للمؤسّسة التعليمية ـ في مختلف مراحلها من ابتدائية وثانوية وجامعية ـ أن تضطلع بمسؤوليتها الكاملة فتتحول طبيعياً إلى محضنة يترعرع فيها جيل مستقبليّ رائد. ويومها سيزول الإشكال في تصنيف وظائف الجهاز التربوي، إذ سيتسنى له أن يؤدي المعرفة، ويصون العلم، ويضمن الأصالة، ويحقق تنمية المجتمع، بعد أن يكون الجميع قد حسموا أمرهم في شأن اللغة فوقّعوا على ميثاقها: أنَّ سؤال النهضة الشاملة يبدأ من سؤال التعليم، وأنَّ مفتاح التعليم هو في اكتساب اللغة، وأنَّ اكتساب اللغة العربية هو أوّلاً وقبل شيء امتلاك لمهارتها الإعرابية التامة.

الخاتمة

وبعدُ:

فإنّ درس اللغة من خلال سؤال المعنى ومن خلال الخصيصة الإعرابية المحايثة قد ألقى بنا في أحواض متتالية تتساقى مسائلها بواسطة فوهات المناهل المتصاقبة، وكان أكبر الأحواض هو المتصل بجوهر المعرفة من خلال حقيقة العلم، وبجوهر العلم خلال تاريخ العلم. ولئن كان صواباً أن نجعل تاريخ العلم هو تاريخ روّاده أو أن نجعل تاريخ العلم هو تاريخ أطروحاته فإنّه من الصواب أيضاً أن نذهب إلى ما يذهب إليه بعض منظّري الفلسفة النقدية من أنّ تاريخ العلم هو تاريخ أخطائه.

فما أوردناه في أمر إنكار الإعراب من حيث هو ـ كما أخرجه لنا بعض اللغويين ـ ثمرة مباشرة من ثمار علم اللغة الحديث يندرج ضمن مراجعة العلم لتخليصه من الأدران التي علقت به، وهو بالاستتباع المباشر وسيلة لإقرار أحقيّة العلم في أن تكون اللغة العربية لغة إعرابية، وأن تكون هويّتها الذاتية وقفاً على استواء المعمار الإعرابي النحوي كما هو بذاته لا كما يريد له وَهْمنا أن يكون. هي أحقية علم التاريخ وأحقّية علم اللغة في آن واحد معاً.

لا مراء إذن في أنّ للعلم أبعاداً تمتدّ به وأنّ له حدوداً تقيّده، ولكن الذي يضطلع برسالة المعرفة ـ أيّاً كان حقلها، وفي أي سياق زماني ومكاني تنزّلت ـ لا بدّ له من أن يكون واعياً بالعلم أولاً وبما وراء العلم تالياً. والمسألة واقعة تحديداً في لحظة ذلك الوعي عند الربط بين مضمون المعرفة وآفاق توظيفها. وقد يخال الناس أن ألصق المعارف بجسور التوظيف هي حقول الفلسفة وعلوم التاريخ، ولكن النظر المتأني والتمعن الحكيم يفضيان إلى القول بأنّ اللغة هي أطوع المعارف إلى الانجذاب نحو التقديرات المرتبطة بما وراء العلم. وقد رأينا كيف

استسهل بعض روّاد علم اللغة في وطننا العربي الدعوة إلى إنشاء لغة عالمية، وكيف انساقوا ـ بوعي مدرك صريح أو بوعي ضبابي غامض ـ إلى أن يكونوا صدى حاكياً لفكرة الحكومة العالمية، تلك التي كان ينادي بها ألبير أنشتاين بعدما أخذه الفزع من هول ما آلت إليه أبحاثه العلمية في مجال تفجير الذرّة. وكان ما كان.

على خطوط التّماسّ بين العلم وما وراء العلم بوسعنا أن نعمّم ما يذهب إليه بعض روّاد النظرية ثم نستثمر ذلك من داخل الوعي بالوزن الحقيقي للغة. عندئذٍ سنقول إنّ تاريخ أي حضارة هو تاريخ أخطائها، وإنّ تاريخ أي ثقافة هو أيضاً تاريخ أخطائها.

إنّ نكران الإعراب كحقيقة تاريخية خطأ من الحجم الكبير لأنّه يُلحق حيفاً باللغة وإجحافاً بالتاريخ، كما أنّه يتسبب في مظلمة قاسية تصيب بعض جذور الهويّة فتغرس في نخاعها سوساً ناخراً. على أننا ـ بعد توسيع دائرة النظر ـ سنزعم بأنّ أكبر الأخطاء الحضارية وأدهاها خطراً هو الانسياق وراء الوهم القائل بتفوق اللغات الأجنبية على اللغة العربية في أمر استيعاب مضامين العلم وأداء دقائقه. وهي الدعوى التي تأتي على ألسنة فريق من الناس كأنّما يغارون على مصير العلم في أوطاننا، وفريق من الناس كأنّهم يغارون على المصير الاجتماعي والسياسي. وسرعان ما تتلابس الأقوال والظنون فإذا الذي هو حكم على اللحظة التاريخية ينقلب حكماً على اللغة ذاتها فيصمها بالقصور المحايث لوجودها.

وإلى الخطإ في تاريخ العلم، والخطإ في تاريخ الحضارة، ينضاف الخطأ في تاريخ الثقافة، وبين الثقافة والحضارة فرقٌ ما بين المنبثق من الداخل والمقتحِم من الخارج. وما فتئنا نشهد استفحال الخطر النابع من التصوّر المشوَّه لهويّتنا الثقافية من خلال التأويل المغلوط لوظيفة العنصر اللغوي. فآليات التواصل الحديثة، والوسائل المسخّرة لربط الكائن الاجتماعي بالأفق العالمي، وغياب الرؤية المتبصّرة بما تؤول إليه الأشياء حين نستخف بأحجامها الخفية، كل ذلك قد أمدّ من سلطان العاميات العربية التي هي اللهجات القطرية، وكل ذلك قد جعل اللغة العربية تنحسر في المجالات التي كانت تمتلكها من قبل، وكانت تمتلكها حتى في عهود الاستعمارات السياسية.

كذا أصبح متعيناً على عالم اللسانيات أن يدق أجراس الطبول كي يوقظ الحس النائم ويستنفر الوعي المتخدّر، لا سيما وهو المعرَّض أكثر من سواه إلى كل أصناف الإغراء من داخل العلم ومن داخل الثقافة، فالذين يتسللون إليه من نافذة علم اللهجات كثيرون وحجّتهم الظاهرة قويّة متينة، لأنَّ وصايا المعرفة تقول: ما من لغة يتداولها الناس إلاّ والعلم اللغوي متطلع إلى اكتشاف آليات اشتغالها... وفرقٌ هائل بين الاستجابة إلى نوازع الفضول العلمي والانسياق وراء الاستدراج الذي تحركه كلمة الحق حينما نتيقن أنَّ المراد بها ليس الحقَّ وإنَّما مرادها الباطل.

وبعدُ أيضاً:

فمما لا يخطر أبداً على بال الناس ـ سواء أكانوا من أهل القرار أم من أهل المشورة، وسواء أكانوا من عامّة الجموع أم كانوا من خواصّهم ـ أنَّ الأخطاء الثلاثة الكبرى: في العلم، وفي الحضارة، وفي الثقافة، تجرّ بالضرورة القاطعة تغيّراً في خزينة الدلالات الثاوية وراء الجهاز اللغوي بكل منظوماته اللفظيّة والسياقية. وهذا طرح خطير له معقباتٌ لم تنفتح عليها بعد مشارب المعرفة، ولا حمل همّها بعدُ الوعي العلمي في أرق دقائقه. وإنّا لَنزعمُه زعماً، وإنّا لنغتصب فيه إرادة المعرفة اللسانية اغتصاباً كي تؤم بأبحاثها قبلته في غير تشكك أو ارتياب.

على العلم اللساني، وعلى كل اللسانيين العرب، أن يخوض وأن يخوضوا المعركة المعرفية الجديدة، وأن يكتشفوا حقول المناجم المغمورة حيث الكنوز التي لا تتناهى.

إنَّ إسقاط الإعراب باستسهال أمر الوقوف على السكون داخل مفاصل الكلام مع الظن بأنَّ لا شيء قد طرأ على نسق الدلالات المراد إبلاغها لهو خطأ محض، وعند التروّي العميق سنكتشف أنّه نَيْلٌ من خصائص اللغة، وتشويه لحدودها الفاصلة، وإرباك لمراسمها في التداول، وإفساد للمقاسم التي يتشكل من خلالها كون الوجود. والخطر الشنيع في كل ذلك أننا نتعاطى الحقيبة الوراثية لمنظومة اللغة ونحن نظن أننا نقتفي آثارها ونصون أعراضها.

وإنَّ مواصلة الزعم بأنَّ اللغة الأجنبية هي الأجدر وهي الأحق بأن تكون القناة الحاملة لمضامين العلم الدقيق والأداة المعبّرة عن متصوّراته المخصوصة لهو

المخلخِل الثاني الذي يذيب ما في رصيد اللغة العربية من نتوءات رشيقة، بل إنّه الرشاش المفتوح على الدوام يُطلِق في كل لحظة رصاصه الناسف للطاقة التعبيرية ونحن في غفلة عن أمرنا وأمر لغتنا. وما من ازدواج أدائي بين اللغة القومية واللغة الأجنبية إلاّ وهو مؤثر في حقول دلالات الألفاظ وفي طرق أداء المعنى. وكيف لحرمات الأداء الدقيق أن تصان إذا ما خَيم الوهم بأنّ اللغة التي لا تقدر على العلم هي لغة لا تنتج إلاّ خطاب الأدبيات.

ثم إنَّ غضّ الطّرْف عن الغزو المتواصل الذي تكتسح فيه العاميات مجالات واسعة من الحياة الثقافية، والمنابر الإعلامية، والمداولات الفكرية، فضلاً عن المطارحات السياسية، لهو بمثابة الإسفين الأخير الذي ندقه بأيدينا في جذوع الهوية اللغويّة التي هي العماد الأعظم لكل هوية ثقافية وحضارية.

على اللغويين العرب المختصين بالبحث التركيبي والدلالي أن ينكبّوا على الدرس الدؤوب العميق الذي يتناهى في دقته حتى يميطوا اللثام عن الأقنعة التي تغلف حقائق سؤال المعنى، وحتى يبيّنوا كيف يتدحرج نظام الدلالات كلما أسقطنا الإعراب، وكلما فتحنا مداركنا إلى التداول الأجنبي نفكر بلغته حتى ولو نطقنا بلغتنا، وكلما تركنا العامية تجول بين كل الحقول باسم الفطرة أو باسم مخاطبة الناس بما يحبون.

ولَيُبيّننَّ لنا علم اللسانيات يوماً كيف أنَّ الأخطاء الثلاثة الكبرى ـ في العلم وفي الحضارة وفي الثقافة ـ ستفضي إلى إعادة تشكيل الكون اللغوي للفرد العربي، وسيعلم الجميع يومئذٍ كيف أنّ ضياع الإعراب هو ضياع للمعنى وكيف أنّ ضياع المعنى هو ضياع للهويّة.

فهرس الأعلام

المحتويات